



هـ آ آ هـ ١١
المح ١١
م ١١١
هـ ١١

حاشية العلامة الحقة على
شرح ايساغوجي

AP An 496

عبد الله

١١ هـ قما ٨ ح
١١ م ٨

٨ ١١ ١١ ٨ ١١
١١ ٨ ح

حاشية العلامة الحفني على
شرح ابي اغرجه

496 A. 8. 82

بسم الله الرحمن الرحيم **هـ** وبه نستعين **هـ**
 حمد المن ميز النوع الانساني بافصح البيان وانا قلبه بادراك رسوم
 احقائق مويده ما قوي البرهان وفلاحة وسلاما على سيدنا محمد
 الذي لا يحيط بحجج ثبات فضائله اذ رآك وعلى اله ومحبة المحايدين
 بالاشتياق اليه رتبة روضها السماك وبعد فيقول اسير
 المساري يوسق احفنا ويهذه حواشي شريفة وتعليقات منيعة
 على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام توفيق ما اشكل منه من غامض
 الكلام جمعها حين قرأنا له هذا الكتاب طالبا من الله النفع وجزيل
 الثواب والله الهادي وعليه اعتماد ادي الحمد لله يصح
 ان يراد به المعنى المصدري وهو الشنا بحيل لصفات وان يراد به
 المعنى الحاصل بالمصدر وهو المحمودية او الحمادية وان يراد به المحمود
 به او المحمود عليه مجازا وخير هذه المعاني الوسط لما فيه من
 التام لقوله عليه افضل الصلاة والسلام لا احصى ثنا عليك
 انت كما اثبتت على نفسك والمعنى الحامدية الكاملة مختصة
 بالله **قوله** الذي من اجبته اي الماخ لان الوصول مع صلاته
 في تاويل مشتق وتعليق الحكم على مشتق بوزن فعلية مبداء
 الاشتقاق اي لاجل مثله الخ وحينئذ فيكون اتيا بالحمدين
 الواجب والمندوب ومنه اي اعطى وهو يتعدى الى مفعوليه
 فيكون ههنا مفعولان خاص لا يقال اللطف ليس مقصورا
 على الاحبة بل يعمل الكافر قال الله تعالى لطف بعباده لانا
 نقول ال في اللطف للكمال او يقال المقصور بمجموع الوصفين والاحبة
 جمع حبيب وجمع ايض على احباب والمراد بهم من يحبهم ويحبونه واللطف
 بضم اللام وسكون الطاء في اللغة الرفقة والرفق ونههنا
 ماخوذ باعتبار غايةته ويصح ان يراد به ما يرفق به والتوفيق
 خلق قدرة الطاعة في العبد ولا شك ان القدرة **عند**
 المحققين

المحققين تقارن الفعل فلا يرد الكافر حتى يحتاج الى ارجاء بقولهم
 وتسهيل سبيل الخيل اليه **قوله** ويسر اي سهل لهم اي للاجابة
 سلوك سبيل التصور والتصدق بق التصور حصول صورة الشيء الذي
 من غير حكم والتصدق يق هو المركب من تصور المحكوم عليه وبه
 والشيبة والحكم والحكم والتصور ان الثلاث شروط على خلاف
 في ذلك والمراد سبيله اي طريقه ما يوصل اليه وهو المعرفات
 في الاول والاقضية والحج في الثاني ويصح ان يراد بما يعي ذلك
 والموصل البعيد كالكمالات والقضايا ولا يخفى ما في كلامه من
 الاستعارة التوضيحية ومن براعة الاستهلال **قوله** والصلاة
 والسلام اسما مبهدين لصلى وسلم والمصدر والتولية والتسليم
 وقوله على اشرف خلقه متعلق بالسلام وحذف متعلق الاول
 لدلائل الثاني عليه والخلق مصدر بمعنى المخلوق اي الموجود **قوله**
 الهادي اي الدال وان لم يحصل وصول بالفعل او الموصل بالفعل
 على الخلاف في تفسير الهداية وقوله الى سوا لطريق من اضافة
 الصفة الى الموصوف اي الى الطريق السوا بمعنى المستقيم **قوله**
 المحايدين اي اجماع معنى للصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والتحقيق
 اثبات الشيء على الوجه الحق من حق بمعنى ثبت **قوله** فهد
 اي المولى الذي يهتدى به في الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها
 على المعاني المخصوصة والاشارة اليها بتزليلها منزلة المحسوس
 المشاهدة تنبيهها على فطانة الطالب وان المعقول عنده منزلة
 المحسوس وقوله شرح اي كنف وايضاح اي في نفسه مبالغفة
 والتأنيده لتأكيد المبالغة **قوله** الابصري يفتح الباء وسكون
 الهاء نسبة الى البصر اسم بلد كذا قال قل **قوله** المسعي اي الكفا
 باسما غوجي سياش وجه تسميته بذلك والمسعى اسم مفعول
 سعى وهو يتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى الثاني

قارة بنفسه وقارة بحرف اخر تقول سميت ابني محمد او محمد **قوله** في علم
المنطق صفة لشئ او حال من كتاب وادفاعة تعلم الى المنطق من اضافته
الاعم للاخص او من اضافته المسمى الى الاسم ولا يخفى ما في كلامه
من الاستعارة التبعية في الحرف على حد قوله لا اصله في جذوع
التخل **قوله** يحل الفاظه اي يفك تركيبه والضمير للابهي
او الكتاب وكذا يقال فيما بعده **قوله** ويفتح مغلقة اي يزيل صهي
ما صعب منه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة التصريحية التبعية
في يفتح او مغلقة او الملكية في الضمير **قوله** ويقيد مطلقه اي يضمن
قيود ما اطلعه من المسائل المحتاجة الى التقييد **قوله** على وجه لطيف
اي طريق مختص والظرف صفة لشئ بعد وصفا بالجمال المتقدمة
على حد وهذا كتاب انزلناه مبارك **قوله** ومنهاج منيق اي طريق
عالي من حيث حسن السبك والبلاغة واليق في الاصل صما
في القاموس جبل او حصن في جبل صغير **قوله** وعيته اي
الشئ المطلع بفتح الميم وسكون الطاء اي مكان الطلوع الى معاني
هذا الفن او بفتح الميم وكسر اللام اي الذي يطالع الطالب على
ما ذكره **قوله** والله اسأل قدم المعول لافادة الحكم وهو مفعول
اول لا سأل ومفعوله الثاني ان ينفع به ومفعول ينفع
مخذوف لافادة التحميم مع الاختصار **قوله** وهو حسبي اي كافي
ونعم الوكيل اي الحافظ والجملة معطوفة على حسبي او على
جملة هو حسبي وحينئذ فيقول القول او يجعل الاولى انشائية
وهذا كله على القول بعدم جواز عطف الانشائية على الاخبار
واما على القول بجوازه فلا يحتاج الى ما ذكره **قوله** بسم الله
الرحمن الرحيم الكلام على هذه الجملة وما يتعلق بها من الاجاوت
مما شاع ومجته الطباع لكن لا بأس بالتعرض لمسئلة جرف بين
المحققين وهي ان هذه الجملة هل هي اخبارية او انشائية

ذهب

ذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني واورده على الاول ان من
شان الخبر ان يتحقق مدلوله خارجا بدونه ويكون الخبر حكايية
عنه وهذا ليس كذلك لان الاستعانة او المصاحبة لا تتحقق
الا بهذا اللفظ وهي من تنمة الخبر واورده على الثاني ان من
شان الانشائية ان يتحقق مدلوله خارجا به واحل هذه الجملة
في الغالب ليس كذلك لان السرف وشوه بما ليس بقول لا يحل بها
واجيب على اختيار الثاني بان البالتعددية وان المتعلق اية
او افتتح اي اجعل ما ذكره بديهة الفعل ويكون المقصود بالجملة
انشائية الجول او ان المقصود بالجملة انشائية متعلقة وهو المصاحبة
او الاستعانة لكن يلزم على هذا ان يكون اصل الجملة غير مقصود
بوجه وهذا في غاية الندور واقول يمكن ان يجاب على اختيار
الاول بان تلك الجملة المقصود بها حكاية ما يقع خارجا من
مصاحبة الاسم للابتداء الرقي ولا شك ان كلاما من الابداء
المذكور ومصاحبة الاسم له حاصل خارجا بدونه والتلفظ
بتلك الجملة وتلك الجملة حكاية عنه وهو ظاهر فتأمل **قوله**
اي ابتداء هذا بيان متعلق لاجار والمجرد وكان الاولى اي
اولى ليشتم له اوجه الاولية الثلاثة من كونه فعلا وموحدا
وخاصا لان الاصل في العمل للافعال وليفند احصر وليدل على
عموم التبرك لجميع اجزاء الفعل وقد يقال انما اختار فقدير
العام فظل ما ذكره النجاة من فقدير متعلق الظرف المستقر
من مواد العموم الا ان يقال محل ما ذكره اذالم تقع قرينة على
اخصوص اما اذا وجدت كما هنا فالاولى فقدير خاصا **قوله**
محلا منصوبا على انه مفعول لاجله بنا على مذهب من الاشتراط
فيه كون المصدور قلبيا او فقد راد كما قال الوكة في نحو هبة

ابني قاديبا وقيل هو حال من ضمير ابتداء اي عاملا ويرد عليه
 ان تجي المقصد و حالا مقصود على السماع الا ان يقال هو جار على
 مذقبة المبرد من ان ذالك قياسي كما نقله عنه الاشعري **قول**
 ويخبر معطوف على قوله بكتابه ويجوز فيه التنوين بجعل ما بعده
 بدلا منه وعدمه باضافته لجملة ما بعده **قول** ذي بال اي حال
 يهتم به شرعا خرج به المكروه ففكره التسمية عليه واحكام فتحرم
 عليه على السراج **قول** لا يبد افيه اي لا يجعل اوله ملامضا لذكر
 فتي الظرفية مبالغة **قول** ليس الله بمجا واحدة اي باي اسم
 من اسمائه **قول** فهو اجزاء بالذال المعجمة وهو في اللغة مقطوع
 الا في المقصود الاصابع كما ذكره بعضهم والمراد هنا ما ذكره
 الله والعلاقة ظاهرة **قول** وحسنه ابن الصلاح انه اي نقل
 تحسبه عن من تقدم نظرا لما ذكره من انه ليس لاحد التصحيح
 ولا التحسين في زمانه او يقال انما منع ما ذكره من غيره لان
 المتكلم لا يدخل في عموم كلامه **قول** بصفاته اي بجميعها نظرا
 للمقام والافعى الجملة لغة نصفك بالجميل الصادق بكل
 الصفات او بعضها وقول المحلى اي نصفك بجميع صفاتك لم يرد
 به ان قيد الكلية معتبر في المقصود اللغوي بل مراده ان اللاتق
 يكون المقام مقام تعظيم ان يحمل كلامه على ان المراد بعض
 ما صدق الله المعنى اللغوي وهو الشايع جميع الصفات اي اجمالا
 اذا لونا التفصيلي امر لا يشعه مقدرة **قول** اذا اجمعه على
 المحذوف اي انما عرفته بما ذكره **قول** وهو الشايع باللسان اورد
 عليه **قول** يخرج عن التعريف حمد الله وشأنه على نفسه لانه ليس
 باللسان واجيب بان المقصود تعريف حمد العباد او يقال
 عن يكونه باللسان عن كونه كونه قول لا نظرا الى ان الغالب
 في القول كونه بجارحة اللسان ويرد عليه ان كلمات الله اكثر
 لقوله تعالى ما ننزلت كلمات الله فلا تسلم تلك الغلبة
 الان

المزني بهذا اللفظ وفي رواية بسم الله

الا ان يدعي ان ذالك في القول احمدي ولا يشك ان الغالب فيه
 ما ذكره وقد يقال ما المانع من ان يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية
 التي لا يثبت ط فيها امكان المعنى الاصلى قد بر **قول** على الجليل
 اي لاجل الفعل الجليل في اعتقاد الحامد او في نظرا لمجود لكن
 على زعم الحامد **قول** الاختياري اي الصادر بالاختيار واورد
 عليه انه يخرج عنه احمد على صفات الله تعالى فانها ليست
 اختيارية واجيب بانها لما كانت مبدء الافعال اختيارية
 تزلت منزلتها وقد يقال هذا اظهر في الصفات التي لها
 تعلق اما غيرها كالحياة والصفات السلبية فانه لا مجال للاختيار
 الاختياري فيها واجاب **قول** الحفيد بان المراد بالاختياري
 اي المنسوب للاختيار بان يكون صاحبه مختارا في الجملة
 فلا يخرج عن قيد الاختيار سببه المعنى ما ذكره وينقصر هذا
 الجواب ما قالوه من ان المجود به اعم من الاختياري والمجود
 عليه يجب ان يكون اختياري ولو اريد ما ذكره لم يكن لهذا
 التعميم والتخصيص معنى وجيه فالاحسن في الجواب
 ان يقال ليس المراد بالاختياري في جانب الصفات انها حادثة
 بالاختيار بل ان الذات القدسية استلزمت وجودها على
 ما هي عليه من الكمال فتزلت تلك الصفات بسبب اقتضاها
 الذات لها منزلة افعال اختيارية تامل **قول** على جملة
 التجميل الاضافة بيانها والتجميل التعظيم فقطفه عليه
 للتفسير **قول** سوا تعلق الفعل في تاويل المصدر مبتدا
 خبره سوا والفعل في المعطوف ايضا كذا لك واي معنى الواو
 كما يقتضيه معنى الاستواء سوا بمعنى مستو اي تعلوقه
 بالنعمة وتعلقه بغيرها مستويان ويحتمل ان سوا خبر

مبتدأ المحذوف في أي الأمران سوا والهمزة في اتعلق بمعنى ان الشرطية
 وجملة المبتدأ والخبر دليل جواب الشرط ذكره الرضا **قوله** بالفعايل
 او بالفواصل الفعايل جمع فضيلة وهي المنزلة العاقبة كالعلم
 والكرم بمعنى الملكة والفواصل جمع فاضلة وهي المنزلة المتعدية
 كما ذكرنا من **قوله** لما مر أي من العمل بالكتاب والخبر ما الاول
 فظاهر وما الثاني فلا يصح كونه علة للابتداء الثاني لانه لا يفيد
 الا مجرد طلب الابتداء بالحمد واجاب **بعضهم** بافادته ما ذكر
 بمعونة محله على الابتداء الاضافي الدافع للتعارض **قوله** اذا ابتداء
 حقيقي واداني الاول ما لم يسبقه شيء والثاني ما تقدم امام
 المقصود وان سبقه شيء **قوله** بالجملة كان الاول ان يقول
 بالحمد لان الحمد له اسم مخصوص الحمد لله والمذكور غيره وهو
 الحمد لله وتوهم العلامة قل ان المذكور بعد لفظ الحمد لام
 الجبر والضمير فقال لو اسقط اللفظ كان اول وهو سبق **قوله**
 ١٠ ذ لا ظ في هنا كما علمت على انه على ما توهمه لاولية الموصوف
 ١١ اللفظ لما ذكره المصنف من الصيغة قائل **قوله** وقد م البسلة جواب
 ١٢ سوال نشأ من قوله فالحقيقي هو حاصله لما جعلته الحقيقي حاصلا
 ١٣ بالبسلة دون الحمدلة وحاصل الجواب اننا فعلنا ذلك بحسب
 ١٤ بالكتاب والاجماع **قوله** هنا وفيما يأتى اراد به قوله وشاله ونفاه
 فنسقط ما في قل **قوله** قصد الاظهار الجبر عن الاتيان بمضمونها
 اراد بالمضمون ما دلل عليه الجملة من المصدر والماخوذ من
 المحكوم به المضاف الى المحكوم عليه كقيام زيد في قولك زيد
 قائم ولا شك ان الاتيان بذلك دائما امر يعجز عنه الانسان
 وقوله على وجه الخ حال من المضمون وهو زيادة بيان ولا
 فلو اقتصر على المضمون لا فاد ذلك اذ مضمونها بحسب العدول
 والمقام

والمقام كون الحمد ثابتا لله دائما وقد يقال وجه اختيار الفعلية
 دلالتها على الشئ على الله بجميع صفاته بواسطة المقام كما تقدم
 بخلاف الاسمية فاشبهها انما تدل على الشئ على الله بصيغة واحدة
 وهي مالكية الحمد او استحقاقه لكن يلزم عليه ان يكون الافتتاح
 بغير ما افتتح الله به كتابه ابلغ وفيه منافات ذلك للادب
 مع الكتاب العزيز واجيب بان المنافي للادب كون غير ما وقع
 في الكتاب ابلغ مما وقع فيه بالنسبة للمقام المتضمن لما وقع فيه
 ولم يدع ذلك احد وقيل وجه اختيار الفعلية الموافقة بين
 الحمد والحمد عليه في كون كل منهما استمرا وقيل كون الفعلية
 اصلا للاسمية وقيل غير ذلك قائل **قوله** واتى بنون العظمة
 أي النون الدالة على العظمة عليها وضعا لا ظهرا ملزوما
 الذي هو التعظيم فقوله من تعظيم الخ بيان للمزوم وصح اثباته
 بلازمه لكونه مساويا له لا اعم منه وقوله الذي هو نعمة بيان
 لكون الملزوم من افراد النعم وصرح كلامه يدل على ان تلك النعمة
 التي هي التعظيم ملزومة للعظمة لا للحمد فنسقط قول **ق**
 مع ان النعمة ليست ملزومة للحمد وقوله بعد ذلك وذكره لها
 لا يوجب الملزوم لا موقع له ولا مساع وجب من لا يسر
 وقوله بتأويله الباسية متعلقة بتعظيم وقوله امثالا
 علة للعلة التي هي اظهار الملزوم ويصح كونه علة للعلة أي
 كون ما ذكره علة للاتيان المذكور واراد عليه ان هذا مقام
 الشئ على رب العالمين والمناسب له التلبس بالذلة والخضوع
 ظاهره وباطنه فالاول ان يقال ان بنون المتكلم ومن معه تنوعا
 لان فيما تدل عليه النون من اسناد الفعل الى المتكلم مع غيره
 اشارة الى احتقار نفسه الى القيام بحق الحمد واجيب **بعضهم**

بان اظهر التعظيم لغرض الامتثال والتحدث بالنعمة لا ينافي التلبس
 بالذلة واخضوع ظاهر او باطنا بل المنافي لذلك التعظيم وكين يكون
 الاظهار منافيا للتلبس مع كثرة ما صدر وعن النبي من التحدث
 بالنعمة في قوله **انا النبي لا كذب** **انا ابن عبد المطلب** انا ابو القاسم
 الله يعطى وانا قسم **انا سيد ولد آدم** يوم القيامة ولا فخر الى غير
 ذلك مما تضمن اظهار تعظيم الله له وكان الحال اشبه على الحال
 فظن ان اظهار التعظيم هو التعظيم او انه يستلزمه وكلاهما
 ليس بصحيح **قوله** اي نحمده حمدا يليغاي بالغاية الكمال اي كبريا
 وبلاغة ما ذكر باعتبار ما فادته الجلالة الفعلية من التجدد
 والاستمرار او باعتبار تضمنها الشان على الله بجميع الصفات
 بحسب المقام او باعتبار كماله حيث صدر منه بحضور القلب
 وخشوعه واعاد الفعل لبيان ربطه بما يتعلق به في كلام المصنف
 للفصل الحاصل بكلامه **قوله** اي خلقه قدرة الطاعة فينا القدرة
 الحادثة عند محقق التكليم كالاشعري ومن تبعه عرض مقارن
 للفعل لا يتقدم عليه ولا يتاخر فيستغنى عنه بذكر الطاعة
 ولذا قال **قوله** لو اقطع لفظه قدرة كان صوابا وقد يقال
 المراد تحقيق حقيقة التوفيق بذكر ذاتياته فلا يستغنى باحد
 المتلازمين عن الآخر والظاهر ان العلامة حمل القدرة على
 الاستطاعة فذكرها يدخل الكافر مع انه غير موفق وحسب فيكون
 اسقاط لفظ القدرة صوابا يخرج الكافر كما ذكره وما ذكره العلامة
 الملوي لا يجدي نفعا في رده فاسل **قوله** لا مطلقا اي لا احد غير
 متبدي بكونه واقعا في مقابلة نعمة واورد عليه ان فعل
 الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات ايضاً وذلك حمد
 لا في مقابلة نعمة فقد حمد حمد بن حمد مطلقا وحمد في مقابلة

نعمة

نعمة كما نبت على ذلك السعد في قول النخعي الحمد لله على ما انعم
 واجيب بان قوله لا مطلقا اي مطلقا بان لا يوقع الحمد في مقابلة
 النعم ولا ينافية فعليه المذكور لان معناه حم انه لما كان الاول واجبا
 وكان الواجب اهم من المندوب لم يطلق الحمد على الاطلاق لئلا
 يخرج الاهم بل قيد بالنعم ليحصل وان حصل غير **قوله** لان الاول واجب
 اي الحمد الواقع في مقابلة النعمة لفظا او بنية بمعنى انه اذا وقع
 يقع واجبا اي مثابا عليه ثوابا **قوله** لا بمعنى ان الله اذا
 انعم على عبد بنعمة يجب عليه ان يحمده عليها بالحمد الذي للفظي
 او المنوي بحث لو تركه عوقب والا لوجب عليه استغراق عمره
 في الحمد لعدم تصور انتكاه عن النعم ويمكن ان يقال ان الفكر
 لا ينحصر فيما ذكر بل يعم اعتقاد انه تعالى مول جميع النعم ولا شك
 ان ذلك واجب حقيقة ويمكن استغراق العمر فيه وعرض الغفلة
 لا يمنع استمرار الاعتقاد كما ان عرض الغفلة في الايمان لا يزيله
 وعلى هذا الغرض يسقط ما في **قوله** والثاني مندوب اي ما
 ليس في مقابلة النعم لفظا او بنية كما يدل عليه كلامه فانه قابل
 بالاطلاق قوله على التوفيق فكيف يرد عليه ما اذا اطلق الحمد لفظا
 وقصد ايقاعه في مقابلة النعمة كما توجه بعضهم **قوله** اي دالة
 على نسبة الدلالة الى الطريقة مجاز عقلي والدال حقيقة هو الله
 والمراد بالطريقة الموصوفة معرفة الدالة وبها الطريقة متعلق
 المسائل المدلول عليها بالدالة الموصولة للاعمال الصالحة والمراد
 بالاول الاعمال الصالحة وبالثاني الصراط الموصول الى الجنة
 ويصح ان يراد بالاول الكشف عن القلوب لتذكر الاشياء على
 ما هي عليه في الواقع ولا يصح ان يكونا بمعنى واحد لوجوب
 التغاير بين الدال والمدلول **قوله** وفي نسخة ونسأله عهد اية

مع ما بين به في الاول
 والآخر من قوله لفظا او بنية
 وكلامه لا يبين

طريقة اى الهداية لطريقه اواليها وهذا النسخة الاولى
لرعاية السج **قول** من الصلاة عليه الخ اى فضلي ما خوذ وشتق
من الصلاة وقيد بالظرف لاجراج الصلاة بمعنى الرحمة وبمعنى
ذات الركوع والسجود وقول قل ليخرج الصلاة بمعنى الدعاء
بالرحمة سبق قلم وقوله الما مورسها اشارة الى ان الصلاة
بمعنى الدعاء بالرحمة ووجهه انهم اطلقوا لفظ فضلي في قولهم
كفى فضلي عليك فاجابهم بالامر بالدعاء في قوله قولوا اللهم
صلى على محمد وحمل الصلاة على لازمها الذي هو التعظيم لا داعي
اليه على انه مجاز لا يدل له من قرينة ولا قرينة فتعني حمل
الصلاة على معناه الحقيقي وهو الدعاء **قول** وهي من الله رحمة
اى مطلقا ورحمة مقرونة بتعظيم والظاهر انه معنى لغوي
حقيقي وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء اى اذا صدرت من غير
كالادنى ويجمل ان يكون معنى مجازيا لا استحالة المعنى
الحقيقي والعلاقة اللزوم وقوله ومن الملايكة استغفار قد
يقال الاستغفار طلب المغفرة وهو دعاء فلا معنى للمقابلة
ويمكن ان يجاب بان صلاة الملايكة لما كانت دعاء خاصا
بخلاف صلاة غيرهم احتاج للتعيين والمقابلة **قول** ومن الادنى
كان الاولى ومن غيرهم ليشعل اجن مثلا وعطف الدعاء على الترفع
عطف تفسير لما علمت من ان الصلاة في اللغة الدعاء ولم يعتبر
في مفهومها اللغوي التضرع **قول** اى اهل بيته مع على وفاطمة
والحسن والحسين وفي كلام قل ان المراد بهم ما يشعل الزوجان
وقدم بهذا المعنى على غيره للنص عليه بالخبر الوارد فيه **قول**
وقيل ازواجه وذريته في هذا المعنى اخرج بعض ال البيت
ونحو على وزيادة ما بعد الحسن والحسين من الذرية وقوله

وقيل

وقيل اهله وعشيرته فيه ادخال على وزيادة من ليس من ذريته من
قومه وقوله وقيل نسله ورهطه تريب بما قبله والعشيرة والرهط
بمعنى القوم والقبيلة وقيد بالادنى لاجراج الاباعد منهم ويصح
فيما بعد قيل في المواضع الثلاثة اخرج على الحكاية كما في قول من دعنا
من تمرتان حكاية لقول بعض العرب عند او طمان تمرتان وعلى هذا
فتوله الادنى بالجر صفة ويصح رفعه خبر مبتدأ محذوف وعليه
فالادنى بالنصب مفعول فعل محذوف والادنى جمع الادنى افعول
تفصيل من دن يدنو واصله الادنى من تحركت اليك الموار وانفتح
ما قبلها فليت الفاعل حذف لا لتقا الساكنين **قول** اما بعد اما
حرف شرط وتفصيل للجملة السابقة عليها غالبا وتأكيد لمذخول
الفاو وهو اجن اى تفيد انه واقع لاحالة وبعد من الظروف
الزمانية او المكانية مبنية فعلا على الضم لنية معنى المضاف
اليه وعلته بناها كونها من الغايات وقيل شبهها بالحروف
اجوابية في الاستغناء بها عما بعد هامع فيها من شبه الحروف الجوابية
وبيت على حركة ليلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة ضمة لتخالف
حركة اعرابها **قول** من اسلوب الى اخر اى من عن الى عن اخر
مغاير له في الجنس او النوع **قول** وكان النبي الخ اشارة الى ان الايات
بها من دون **قول** والتقدير معها يكن الخ اى اهلها المعدولة عنه
ما ذكر فحذف منها ويكن ونابت عنها ما قبلها من
لصوف الاسمية والفاقامة للآزم مقام المزموم وايضا لانه في الجملة
وقوله بعد الحمد الخ يشير الى ان بعد من تعلقات الشرط والاولى جعلها
من تعلقات اجزا ليكون المعلق عليه امرا محقق الوجود **قول** فهذه
استحضار لالفاظا والمعاني التي سبقت لها على وجه الاجمال واورد
اسم الاشارة لبيانها واسما الاشارة رجاء شمول في الامور المعقولة
وان كان وضوح الامور المبصرة الحاضرة في سرائر المخاطب لكن لا بد

من لكنته وهي هنا اما الاشارة الى اقتضائه هذه المعاني حتى صار كالحال
علمه بهما كانتا مبصرة عنده ويفقد رعي الاشارة اليها واما الاشارة
الى كمال فطانه الطالب الى ان يبلغ مبلغا صارته المعاني عنده كالمبصرات
واستحق ان يشار اليه له الى المقبول بالاشارة المحسية وفي ذلك
مبالغة في حق الطالب على تحصيل المعاني افا ذلك العصام **قوله**
لما حاضرة ذهنا ان الفتحة بهذا التفصيل مبني على ان معنى الكتب
المشار اليه النقوش واحق ان سمعها بالانفاذا باعتبار دلالتها
على المعاني وعليه فالاشارة لما في الذهن مطلقا كما هو ظاهر **قوله**
رسالة لطيفة الرسالة في الاصل اسم للصحيفة التي ترسل
من مكان الى مكان مأخوذة من الرسل بفتح الراء واسكان السين
وهي الانبياء على توكيد يقال ناقة رسل اي سملة السرفقيه
اشارة الى سهولة هذا المولى وقوله لطيفة اي قليلة الحجم حسنة
الوضع **قوله** في علم المنطق تقدم ما يعلم منه ما في مثل هذه النظرية
من التجوز فلا عود ولا اعادة واذا علم الى المنطق من اضافة
العام الى الخاص او المسمى الى الاسم والمنطق مصدر مسمى مقول
بالاشتراك على المنطق بمعنى التلفظ وعلى الادراك مسمى هذا العلم
به لانه يسلك بالادراك مسلك السداد ويتوحد صاحبه على
المنطق **والكلام قوله** وهو آلة الخ الالة هي الواسطة بين الفاعل
ومفعله في وصول اثره اليه كالمشار للتجار واذا كان المنطق آلة
لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية في الاكتساب
والقانونية نسبة الى القانون وهو امر كلي ينطبق على جميع
جزئياته لتعرف احكامها منه كقول النخاة الفاعل مرفوع فانه امر
كلي يعرف به ان زيد من قولك قام زيد مرفوع وانما كان المنطق
قائما لان مسأله قوانين اي قواعد كلية منطبقة على سائر جزئياتها

كما

كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفنا ان قولنا
لا شيء من الانسان يجر بالضرورة تنعكس الى لا شيء من الحجر بانسان
دائما وقوله نعم اي تحفظ مراعاتها اي ملاحظتها الذهن هو قوة
مهينة لا تقتصر صور الاشياء وانما قال مراعاتها لان المنطق نفسه
لا يعصم عن الخطاء والالم يعرض للمنطق خطا اصلا وليس كذلك لانه
ربما يخطئ لاهمال الالة وقوله في الفكر هو ترتيب امور معلومة
للتأدي الى مجهول تصوري او تصديقي كما اذا حاولنا تحصيل
معرفة حقيقة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق ورتبناهما
بان قد منا الحيوان واخرنا الناطق فانه يتأدى الذهن منه الى معرفة
حقيقة الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم حادث
ووسطنا المتغير بين طرفي المطلوب وحكمنا ان العالم متغير
وكل متغير حادث حصل لنا التصديق بحدوث العالم وهذا مفهوم
التعريف واما محترزاته فالالة بمنزلة الجنس والقانونية تخرج الالة
الجزئية لارباب الصانع وقوله نعم الخ خرج العلوم القانونية
التي لا تقصم عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية
وانت خبير بان هذا التعريف رسم لاحد فان كونه الة عارض
من عوارضه ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم
اولا لانه تعريف بالغاية اذ غاية المنطق العصمة عن الخطاء
وغاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم
واورد عليه ان المعروف علم من العلوم والالة المذكورة المراد
بها المعلومات التصويرية والتصديقية فكيف يصح تعريف العلم
بها واجيب بان تعريف المنطق بها من حيث ادراكها ولاكتسابها
انها بهذه الاعتبار من حيز العلوم وهذا الرسم الذي ذكره المش
مبني على ان المنطق الة واما على القول بانه علم براسه وهو

المشهور فقد عرفه السيد بانه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد
قول وموضوعه المعلومات التي اعلم ان موضوع المنطق اخص
من مطلق الموضوع والعلم بالخاص متوقف على العلم بالعام فيجب
او لا معرفة موضوع العلم ليعلم موضوع المنطق موضوع كمال علم
ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبعد الانسان
لعلم الطب والكلمات العربية لعلم النحو والموارد الذاتية هي
التي تلحق الشيء لذاته كالتي تلحق بالاحق لذات الانسان او جزية كالحركة
بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان او لامر خارج
عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب واغما
سميت هذه الاعراض ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض اما
الاول فظاهر واما الثاني فلان اجزاء داخل في الذات والمستند الى
ما في الذات مستند الى الذات في الجملة واما الثالث فلان المساوي
مستند الى المعروض والعارض مستند الى المساوي والمستند
الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء والاحتراز بالذاتية
عن الموارد الذاتية وهي التي تعرض للشيء بواسطة امر
خارج اعم من المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة
انه جسم او اخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان
او مباين كالحركة العارضة للما بسبب النار وسميت غريبة
لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض اذا تعهد هذا الموضوع
المنطق المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية لان
المنطق يبحث عن اعراضها الذاتية اذ يبحث عنها من حيث
انها توصل لمجهول تصوري او مجهول تصديقي ومن حيث
يتوقف عليها الموصول الى ما ذكر ككون العلوم التصورية كلياً
وذا تيار غريباً وجسداً فصلاً لا يكون المعلوم التصديقي
قضية

قضية او عكس قضية او نقبض قضية الى غير ذلك وسميت
هذه المعلومات موضوعات لانها توضع اي تأخذ سلمة
متفقاً عليها وانما يقع الخلاف في اعراضها **قول** وفائدة
الاختلاف في ان الخطأ في الفكر اي يجعل الصحيح فاسداً او
عكس **قول** او رد فافهم اي ذكر فافهم الرسالة واختار
هذه المادة اشارة الى شدة الاحتياج الى ما هذه
الرسالة من المسائل لان فيه تشبيه هذه الرسالة بالمثل
المورد وما فيها بالما الذي يردده الطمان لا زالة عطشه واورد
عليه ان ما يجب استحضاره هو نفس الرسالة فيلزم عليه اتحاد
الظن والمطلوب واجيب بان الرسالة اسم لذلك مع الخطبة
او اسم للجمل وما فيها اسم للمفصل وعليها فالظن فيه من
ظرفية اجزاء في الكل **قول** ما يجب استحضاره اي حضوره وملاحظة
اعلم ان المنطق على قسمين قسم خلا عن الفلسفة كما لمذكور
في هذه الرسالة وقسم لم يخل والثاني هو محل الخلاف واما الاول
فلا خلاف في جواز الاستغناء به بل هو فرض كفاية لان تحريم
المقاييد الاسلامية ودفع الشبه والميلوك عنها واجب
على سبيل فرض الكفاية وذلك يتوقف على القوة في هذا الفن
وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب اي وجوباً شرعياً واغما
حمل الثم على الوجوب الاصطلاحي لقول المصنف ان ابتدأ الخ والمطارد
الوجوب الاستحساني والافاضل في شئ من العلوم
لا يتوقف حقيقته على معرفة الاصطلاحات كما هو ظاهر **قول**
فقد قال الفيلسوف بالتشديد نسبة الى غير الله هذا هو المشهور
واحتمل انه بالتخفيف نسبة الى القول وذلك ان العلامة
بن المقري رآه في البرية برفعة وعكاز وقد ترك الاشارة

والتدريس فضاله عن ذلك فقال شعر
تركت هوى ليلى وسعدى بمنزلي **هـ** وعدت الى مصحوب اول منزله **هـ**
وناديت في الاسواق مهلا فهدده **هـ** منازل من تهوى روديك فانزلته **هـ**
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم اجد **هـ** لغزلي سنا جافكسرت مغزلي **هـ**
قوله لا ثقة بعلمه اي لا يوثق به ولا يتلقى منه بالقبول لكونه
خاليا عن الادلة العقلية التي تستفاد من هذا الفن **قوله** وسماه
معيار العلوم اي من انما الذي يعلم به صحيح الفكر فيها من فاسد
كما يعلم بالميزان الحسي غام الموزون من نقصه وبطلان المعيار
على اقتضا الشيء واستانامه ومنه قولهم الاستانام المعيار والعلوم
والمعنى هنا انه مقتضى ومستلزم لمعرفة تلك العلوم وحصولها
على الوجه الاكمل **قوله** وحصل المم اخ اخصر على ثلاثة اقسام
جعلني وهو الذي يحصل بجعل جاعل كص الكلي في اجزائه وكما هنا
واستلزم وهو تتبع ازيد الشيء بحيث لا يبقى منها فرد على حسب
ما تقتضيه القوة البشرية وعقلي وهو الذي لا يجوز العقل خلافه
كحصول العالم في اجزائه والعرض وانما قال في رسالته اي لا في المنطق
لان المقصود منه انما هو القول الشارح ومباديه والقياس
ومباديه واما بحث الالفاظ والدلالات فخارج عن مقصوده
وقوله في حصة الجاث جمع بحث وهو المسئلة الدقيقة
سميت بذلك لان العرب كان من عادتهم انهم اذا جالست
اذا هانهم في مسئلة تكتوا باصبع او عود مثلا فسميت المسالة
بذلك مجازا للعلاقة المجاورة ووجه حص المقصود من الرسالة
فما ذكر ان المنطق نظوران ونحوه بقاء ولكل منهما مباد
ومقاصد فهذه اربعة الجاث ولما احتيج في افادة ذلك
واستفادته الى بحث الالفاظ جعلوه بابا خامسا **قوله** بحث

بحث الالفاظ في البحث لغة التفهيم واصطلاحا حمل لحوالات
على موضوعاتها في قبل الفهم في العلوم لانشاج الحجج على
الخصوم ورتبتها كذلك نظرا لما هو في كلام المصنف اول كل
بحث يتوقف على ما قبله في الثلاثة الاول والخامس متوقف
على الرابع في الاخيرين **قوله** مستعينا بالله اي في جميع اسوري
كما يؤخذ من حذف المفعول واما تخصيص الشئ ذلك بالاحمال
فلقرينة المقام والاهتمام بما هو بصدده والتطابق بين
الحال وذيله بوجود معنى لان التوفيق في الفعل المستند الى ذيله للفظ
كما تقدم انه مفيض الخير والجود مفيض اسم فاعل من فاض اي
اعطى بكثره والجود اعطى ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي فغطفه
على الخير من عطف العام على الخاص لان الخير يعالج الجود وغيره كرفع
المضارع هذا ايساغوجي اشار به الى ان ايساغوجي خبر
مبتدا محذوف والاولى جعله مبتدا محذوف والخبر اي وما يجب
استحضاره ما ذكر لان المبتدا هو الركن الاعظم فالاولى بقاءه
ولان تقدير الخبر اتم فايته كما يعلم من التقدير واسم الاشارة
للمسالة وذكره باعتبار كونه موقفا او كتابا وهو لما يجب
استحضاره واشار به الى تسمية رسالته بما ذكر كما سبق
هو لفظ يوناني اي منسوب الى لغة اليونان قيل انه مركب
من ثلاث كلمات لغتهم ايسا بمعنى انت واغوا بمعنى انا والحق
بالكاف بمعنى ثمة اي انا وانت هناك تبحث في الكليات الخمس
ثم نقلها المناطقة بعد التصرف في قلب الكاف جيما وحذف
الهمزة من الكلمتين الاخيرتين وجعلوها اسما للكليات
الخمس فقول الشئ كفي معنى الكليات الى اي المعنى المنقول
اليه وعلى هذا فتسمية المص كتابه بمن باب تسمية الشئ باسم خبرية

ويكون ذلك علما منفولا عن علم آخر **قوله** الجنس والنوع الخ هذا
تفصيل للمحل قبله ووجه حصول الكليات فيما ذكر ان الكل امان
يكون تمام الماهية وادخل فيها واضار بها الاول والنوع
كالانسان فانه تمام الماهية افراده كزيد وعمر والثاني
اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او الاول الفصل كالناطق
فانه مختص بافراد الانسان والثاني الجنس فانه يعم هذه الحقيقة
وغيرها كالفرس والثالث اما ان يختص كذلك الاول العام
الخاصة كالصاحك فانه يختص بالانسان والثاني العرض العام
كالماشي فانه يعمها ووجه تقديم الجنس على النوع كونه
بسيطا والنوع مركب غالبا وعلى الفصل لتقدمه عليه في
التعريفات ووجه تقديم الخاصة على العرض العام ان العرض العام
لا يعتبر في التعريفات اصلا فحقه التأخير **قوله** وقيل معناه
اي معنى ايساغوجي في لغة اليونان المدخل بفتح الميم والخاء اي مكان
الدخول قال بعضهم المراد به الامور التي يتوصل بها الى الدخول فيه
وهو الكليات او ما هو اعلم منها وعلى هذا فالعلاقة ما تقدم **قوله**
سمى بذلك اي ما ذكر من الكليات الخمس التي باشارة البعيد
للفصل بين الاشارة ومخرجها بالقول الثاني اولاد الالفاظ
اعراض فتتقضى بمجرد النطق وقوله به اي بلفظ ايساغوجي وقوله
باسم الحكيم الخ يدل من قوله به وعليه فهو من تسمية الشيء باسم
واضعه والعلاقة التعلق في الجملة او السببية على بعد تدبر واسم
هذا الحكيم ارسطاطاليس بكسر الهمزة وبفتحة الهمزة بعد هذا
وقيل ارسطاطاليس فهما اسم المسمى واحد خلا فالمن توهم انها
شخصان **قوله** وقيل باسم متعلم الخ وقيل سمي ما ذكر من الكليات
بهذا اللفظ باسم متعلم وفيه ما تقدم وذلك ان حكيم استخراج

الكليات

الكليات الخمس وجعلها حين سفره عند رجل يقال له ايساغوجي
فظا لها فلم يقدر على فهمها فلما رجع الحكيم قراها عليه فصار
يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه والعلاقة
على هذا التعلق في الجملة وفي نسخ الكتاب اختلاف كثير اى فلا
تتظروا خالف ما ذكرته فتبادر نسبة الخطا او السهوا الى فالاحسن
او الصواب ما ذكرته ولما كانت معرفة الكليات الخ جوابا لسؤال
مقدرا حاصله ان المقصود انما هو البحث عن الكليات وما بعدها
لان المنطق من حيث هو منطق انما يبحث عما يتعلق بالذهن
لا باللسان فلم قدم بحث الدلالات واقسام اللفظ على الكليات
مع ان ذلك ليس من مباحثه وحاصل الجواب ان تلك المعاني
المقصودة لما توقفت افادتها واستغناؤها على الالفاظ بدوا بيانا
وقسموها الى مفرد ومركب ولما كانت استغناء المعاني منها
لامن حيث ذاتها بل من حيث دلالتها فغرض البحث الدلالة او لا
وقول الشئ واقسام اللفظ معطوف على معرفة او على الدلالات
كما لا يخفى وقوله تتوقف الخ اي توقف شروع واعلم ان انواع التوقف
خمس الاول توقف شروع هذا المذكور والثاني توقف شعور
كتوقف المعرف على تعريفه والثالث توقف وجود كتوقف
الماهية على اجزاها والرابع توقف قائم كتوقف المعقول على
علته الفا عليه والخامس توقف اشتراط كتوقف الصلاة
على الطهارة اللفظ الدال بالوضع اي لا غير اللفظ ولا اللفظ
الدال بالطبع او بالعقل لان الكلام ليس فيما ذكر واخذ التقييد
بقوله بالوضع من قول المص على تمام ما وضع له وهو
ما وضع لمعنى اي ليدل عليه والوضع جعل اللفظ بانزاع المعنى
يدل بتوسط الوضع اشار به الى جواب اعتراض ورد على المص
حاصله ان كلاما من حدود الدلالات الثلاث منتقض بالآخرين

فما اذا فرضنا ان لفظ الشئ موضوع للجزم والضوء والمجموع
 باو صناع مستعدة فان دلالة على الضوء ان تكون مع مطابقة
 لكونه تمام ما وضع له والتزاما لكونه لازم ما وضع له على
 اختلاف الاو صناع وحاصل الجواب قولهم اللفظ يدل على
 ما وضع له مطابقة اي بتوسط الوضع له وقولهم وعلى جزئية
 اي بتوسط الوضع لتمام المعنى وقولهم وعلى لازم اي بتوسط
 الوضع للزوم وهو وقد اجيب بغير ذلك مما يعلم من المطول
 على تمام ما وضع له كان الاول حذف لفظ التمام
 لاسيما اشتراط التركيب في المعنى المطابق وليس كذلك لان المطابق
 قد يكون بسيطا كما سيأتي ولا يهمل ان الدلالة على اجزاء الشئ
 كالعاشر من العشرة مثلا مطابقة اذ تمام الشئ غاية مع انها
 دلالة تضمن قطعا وانما استمر الضمير في الصلة مع انها جارية
 على غير ما هي له لكون الصلة فعلا والذي اوجب فيه البصري
 الابرار الوصف لا الفعل كما بين في محله بالمطابقة اي دلالة
 ملتبسة بالمطابقة وقوله مطابقة له اي مطابقة اللفظ لما وضع
 له وعبر بصفة المعاملة للاشارة الى ان الموافقة من الجانبين
 والمراد بها المساواة كما يوجد مما بعده اذا توافقا بحذف
 التاكاف في بعض النسخ وفي بعضها اثباتها وهو اول لان مجازي
 الثاني وان جاز ثانيته وتذكيره الا ان الثاني ان يجمع هكذا
 قال بعض ارباب الحواشي وانت خبير بانه كلام ناسي عن الفقه
 لان مجازي الثاني انما يجوز تذكيره وثانيته عند اسناد الفعل
 الى الظم اما عند اسناد الفعل للغير كما هنا فيجب الثاني وجم
 فالصواب اثبات التا وعلى جزئية اي بتوسط الوضع للمعنى
 الذي وضع له كما تقدم وقوله لتضمن المعنى الجزئية اي دخول
 الجزئية في ضمن المعنى ان كان له جزء اشار به الى ان دلالة
 المطابقة

المطابقة قد توجد بدون دلالة التضمن كما سيأتي وقوله كما
 كالنقطة اول من تمثيل غيره بالواجب قد سئ اسمه لما فيه
 من اساءة الادب مع انه لا يتصرف بالبساطة والتوكيد اي
 يلزم ما وضع له اي بتوسط الوضع لما وضع له لما تقدم ولم يقل
 كما سبقه ان كان له لازم لعله من عاه الكلام الامام القائل بان
 المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ما ذهبت يستلزم
 تصور انها غيرها وان كانت تلك المقالة مردودة بان الاعتبار انما
 هو الزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل
 بالزوم فيه تصورا للزوم فقط سواء لازم في الخارج
 اي كالزومية بالنسبة للاربعة مثلا او لا اي كالمكان بالنسبة
 للاعداد ام اه وعلى قابل صنعة اخا ورد عليه ان المراد بالزوم
 الزوم البين بالمعنى الاخص كما تقدم وهذا ليس كذلك اذ لا يلزم
 من تصور الانسان تصورها ولا الحكم بالزوم فالاولى التمثيل
 بما تقدم واجيب بان التمثيل به من حيث انه لازم بين المعنى
 الاعم ولا يشك ان الزوم المذكور شرط لان اشتراط الاخص
 يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون
 الاعم ايضا شرطا وما عدم كفايته فتشئ اخر على ان هذه مناقشة
 في المثال وهي ليست من داب المحكيين ودلالة العام على
 بعض افراده مطابقة هذا جواب عما اوردته العلامة العقل في
 من ان دلالة العام على بعض افراده خارجة عن الدلالة الثلاث
 اذ المطابقة الدلالة على تمام المعنى والبعض ليس كذلك والتضمن
 الدلالة على الجزئية والبعض ليس جزءا بل هو جزئي والالتزام الدلالة
 على الخارج اللازم والبعض ليس خارجا واجاب عنه الاظهراني
 بتأرجح المحصول وتبعه الشئ بان دلالة على بعض ما ذكر مطابقة
 لان دلالة العام كما عبيدي في قوة قضاياء بعد دافعه كما قلنا

وكما فلان لا ودلالة كل من هذه القضايا على بعض الافراد مطابقة
فتكون دلالة ما هو في قوتها عليه كذا الك وردد بانه لا يفيد لانه
لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء ان يكون مثله في الدلالة وبيان
ان قولهم في قوة قضايا غايته دلالة على جميع ما تدل عليه تلك
القضايا بالمطابقة لا يقتض ما تدل عليه اذ هو ليس في قوة بعض
القضايا الجزئية الدالة على الابعاض والمجاصد ان يكون دلالة
على بعض الافراد مطابقة فرع كونه في قوة القضية الدالة على
ذلك الفرد ولو كان في قوتها وسائرها في دلالتها لما كان في قوة
الجميع الشامل لهما ولغيرها اذ مساواته للجميع تستلزم زيادته على
البعض فتبطل مساواته لذلك البعض ودلالة على الجميع لا سبيل
الى انكارها فيكون مساويا له لا للبعض فلا تكون دلالة على البعض
مطابقة على اننا لو اخذنا العنان وسلمنا ان القضية في قوة
كل القضايا ومساوية لها نقول ليس كلامنا في ذلك بل في دلالة
العام كلفظ عبيد والاخر جانا من دلالة المفرد الى دلالة المركب
وقول الله لان دلالة العموم اي ذي العموم من باب الكلية
قال بعضهم هو علة لقوله فسقط الخ ولا يصح الابتكاري
بعيد فالاول جعله علة لمخذوف ودل عليه ما قبله والتقدير
وانما كان العام كلياً لان دلالة العموم الخ والحق ان دلالة العام
على بعض افراده تضعف لانه جزء بالنظر لدلالة العام على مجموع
الافراد وقول الله بل هو جزئي مسلم لكن يقال هو جزئي في نفسه
وجزء باعتبار اخر وهو اعتبار مجموع الافراد وقوله لان دلالة
الخ مسلم اي وقوله لا الكل متنوع لا فاقول هو كلي من حيث
عموم الحكم لكل فرد مما صدق عليه العام وكل من حيث وضعه
للمجموع من حيث هو مجموع وذهب بعض مشايخنا الى ان دلالة
العام على ما ذكر دلالة التزام نظر الى انها باعتبار الجزئية

المعارضة

١٢
المعارضة خارجة وورد بان كلامنا في دلالة العام على بعض
افراده وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية المعارضة ليست من افراد
العام لان كونها افراداً غايته باعتبار ذواتها على اننا لا نسلم انه
باعتبار الجزئية المعارضة لازم للعام تدبير والدلالة هي
بتكليف الدال مصدر ودل وكان الاولى ان يقدم الله هذا البحث
على ما تقدم لان معرفة كون اللفظ دالاً متوقفة على معرفة
حقيقة الدلالة كون الشيء بحالة الخ الحالة في اللفظ
الدال وصنعه بازا المعنى ليفهم منه عند اطلاقه سواء فهم
بالفعل او لم يفهم وقوله يلزم من العلم به اي بسبب تلك الحالة
وبواسطتها العلم بشئ اخر والمراد بالزوم هنا الزوم مطلقاً
بيننا وبين سائر الناس والمراد بالعلم ما يشمل التصور والتصديق
يقينياً او ظاهرياً لكن اذا كان يقيناً سمى دليله برهاناً والاصح
امارة ودليلاً اقناعياً وهذا التعريف لان دلالة كل حقيقة
المناخية عدلوا اليها عن تفسير المتقدمين لها بفهم
امر من امر لما ورد عليه من الفهم صفة الغايم والدلالة
صفة اللفظ فهما متباينان ولا يصح تفسير احد المتباينين
بالاخر ومن ان الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلا
يكون الفهم هو الدلالة واجيب عن الاول بانه مغالطة
نشأت من تفصيل المركب لانهم فسروا الدلالة بفهم امر من امر
لا بفهم الفهم ولا شك ان هذا المركب صفة لللفظ بدليل انه
يقال هذا اللفظ فهم منه او يفهم منه كذا وعن الثاني بان
وصف اللفظ بالدلالة قبل الفهم محال لا حقيقة
والدلالة تنقسم الى اقسام الدلالة ستة لان الدال
لفظ وغيره ودلالة كل منها عقلية وذهنية وعلوية وطبيعية فدلالة
اللفظ وضعا كدلالة الانسان على الحيوان المناطوق وعقلا

كدلالة اللفظ على اللفظه وطبعاً كدلالة ا ح على و جمع
 الصدر و دلالة غير اللفظ و ضماً كدلالة الاشارة بالبرهان
 والعين على معنى نعم اولا وعقلاً كدلالة الاثر على الموتر
 وطبعاً كدلالة الحرق على الخلل والصفة على الوجوه والشم
 رحمه الله قسم الوضعية معنى الى لفظية وغير لفظية وغير
 عن غير اللفظية بالنعلمية و شئت القسمين كما ترى ولم
 يقسم العقلية والطبيعية لتكون الاقسام ستة وقد عرفت
 بما قد مناه و بيان النسب بينها على وجه الاجمال الوضعية
 اللفظية مباحنة للطبيعية اللفظية وكلاهما اخص من
 العقلية اللفظية خصوصاً مطلقاً خلافاً لما في البرهان
 من جعله وجهياً اذ كلما وجدنا وجدنا العقلية من غير
 عكس وما قيل في اقسام اللفظية يقال في اقسام غيرها
 من غير فرق واللفظية باقسامها مباحين لغير اقسام
 اللفظية باقسامها وهذه النسب باعتبار الماصد قات واما
 باعتبار المفصومات فهي متباينة كما لا يخفى على المتأمل
 كون اللفظية بحيث متى اطلق اى بحالة وهي الوضع كما تقدم
 وقوله فهم منه المعنى اى بسبب تلك الحالة قال شيخنا اى بمتى
 الذى هو كسور الكلية اشارة الى انه متى طاقى دلالة الالتزام
 اى التى فرد من اقل دلالة الوضعية ان يكون اللازم بينا
 بالمعنى الاخص لانه الذى بحيث متى اطلق اللفظ الدال على
 ملزومه فهم هو بخلاف ما لو اتى باذالتى هي للاهال فانه يفهم
 ذلك لان المهملة في قوة ايمانية واما كانت الدلالة اى
 اى لا بالمعنى السابق وهو كون المعنى اى بل بمعنى اخص
 وقوله نسبة اى اى نسباً اضافياً يتفق به كل محاذير
 فيقال لفظ ذو دلالة ومعنى وسامع كذا لك لكن قد يقال

لو

لو كانت نسبة بين اللفظ والمعنى وبين السامع لتوقفت
 الدلالة على السامع لان النسبة تتوقف على طرفيها مع انه ليس
 كذا لك واجاب عنه الاستاذ الوالد في حاشيته بامكان
 ان يقال الدلالة متوقفة على السامع بالقوة او الفعل
 تاملاً وقوله اضافتها اى نسبتها وقوله فتفسر بذلك
 اى يكون اللفظ اى وقوله اى انفسها مع فسر بذلك ليصح
 كونه صفة للمعنى وفي السيد على المفتاح ان كل هذه
 التفاسير من المساهلات التى لا تخل بالمقصود و ذلك
 لان الدلالة صفة لللفظ قائمة به متعلقة بمعنى كذا
 لا بوجه القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرق
 بالاشتغال من اللفظ الى المعنى او باحد الفهمين لم يلتبس
 على ذى مسكته ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية
 المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنهما متباينان اى ظاهرهما
 عن حالة قائمة به متى كون اللفظ بحيث يترتب عليه
 ما ذكر وتلك الحقيقة هي الدلالة ان المطابقة لا تستلزم
 التضمن اى ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن
 لجوانب ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط فتكون
 دلالة عليه مطابقة ولا تضمن لان المعنى لا جزء له
 وكذا الاستلزام الالتزام اى لتوقفه على ان يكون المعنى
 اللفظ لا لازم يلزم من تصور المعنى تصوره وليس كل ماهية
 كذلك لا مكان اذ يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً
 كذا لك خلافاً للمعنى الرازى اى في زعمه ان المطابقة
 تستلزم الالتزام قال لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم
 من لوازمها واقله انها ليست غيرها ورواها لا تستلزم
 تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها لا ف

فتصور كثيرا من الماهيات ولم يخط ببالنا غيرها فضلا عن
 انها ليست غيرها فيستلزم ان المطابقة اي لانها لا يوجد
 الا معها لكونها تابعة لها والتابع من حيث انه تابع
 لا يوجد بدون المتبوع واغايدها باحشية احتراز عن
 التابع الا ان كالحركة للنار فانها تابعة لها وقد توجد بدونها
 كما في الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد
 الا معها لا يقال المطابقة متبوعة والمتبوع من حيث انه
 متبوع لا يوجد بدون تابعه فامطابقة لا توجد بدونها
 لا مكان ان يقال انما في ذلك لو صدق ان المطابقة متبوعة
 وانما وهو متبوع لما تقدم ذكره ولا تفعل ودلالة
 المطابقة لفظية اي ووضعية لما علمت من ان مقسم
 الدلالة هو الدلالة الفظية الوضعية لانها بحسب
 اللفظ اي اللفظ الخالص من ضمنية امر عقلي اليه وهو
 انتقال الذهن من المعنى الموضوع له الى شئ اخر بخلاف الاخر بيني
 وليس المراد بكونها بحسب اللفظ انه ليس للعقل مدخل
 فيها لان العقل له مدخل في جميع الدلالات عقليات
 اي منسوبة الى العقل بمعنى انه يحتاج فيها مع الوضع
 الى ضمنية امر عقلي كما اشار اليه الشافعي وقيل وضعتان
 اي منسوبة الى الوضع كالاولى لاستنادها الى الوضع لكن
 الاستناد في الاولى بلا واسطة لان المعنى المفهوم فيها
 من اللفظ هو عين ما عينه اللفظ بالوضع الحقيقي كالانسان في
 الحيوان الناطق او الحماري كالاسد للرجل الشجاع والآخر بيني
 بواسطه فليس الوضع سياقيا ما لها بل بسبب سياق فهم
 جزئية او لازمة فالوضع بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ
 هو السبب المباشر وبالنسبة لفهم اجزاء الالزام سبب

وانما هو سبب
 في الالزام
 وهو سبب
 في اللفظ

سبب

سبب والحاصل ان هناك مقدمتين احدهما وضعية وهي كلما
 اطلق اللفظ فهم معناه والثانية عقلية وهي في التضمن كلما
 فهم المسمى فهم جزئيه وفي الالتزام كلما فهم المسمى فهم
 لازمه في المطابقة لما تستند الا الى الاولى اتفق المناطقة
 على انها وضعية والاخرى ان لما توقفتا عليهما اختلفت فيهما
 فمن نظر الى استنادهما الى الاولى قال انها وضعتان ومن نظر
 الى استنادهما الى الثانية قال انهما عقليتان وبقي مذهب
 اخر وهو ان المطابقة والتضمن وضعتان والالتزام عقلي
 ووجه بان اجزا المسمى لما لم تكن خارجة عن ما وضع له اللفظ
 كانت كان اللفظ موضوع لها بخلاف المعنى الالتزامي
 والالزام فلا فائدة اي من حيث هي لا بقيد كونه ذهنية
 او خارجية ولا بقيد كونه اللزوم الذهني بينا بالمعنى الاخص
 او بينا بالمعنى الاعم او غير بين واعلم ان النسبة بين اللزوم
 الذهني والخارجي العموم والخصوص المطلق والذهني هو الاعم
 لانه كلما تحقق اللزوم الخارجي تحقق الذهني ولا عكس كما
 في الاعداد المضافة الى ملكاتها كما سيأتي في الشرح كالسواد
 للقراب والنخعي انما لم يكن ذهني اذ لا العقل لا يحيل غرابا
 ابيض وهذا اللزوم لا يعتبر بالمنطق كما سيأتي بخلاف الاصولي
 والبياني لان المعبر عندهما مطلق اللزوم على اي وجه امكن
 ولهذا كثرة الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة
 كالبرهان على انه لا يمكن ان يتصور المعنى في الذهن
 الا ويتصور معه البهر وهو في الخارج متافيان كما سيأتي
 والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني اي البياني بالمعنى
 الاخص كما تقدم وهو الذي يكفي في اجزم بلزومه تصور
 اللزوم كالزوجية للثني واما البياني بالمعنى الاعم فهو ما يكون

تصور للزوم واللازم كافيا في اجزم بلزومه وقد ظهر بهذا
التفسير معنى قولهم بالمعنى الاخص وبالمعنى الاعم وذلك
لان كل ما كفي بالاجزم فيه بالزوم تصور الزوم كفي في اجزم
بالزوم فيه تصوره مع اللازم ضرورة ان تصور الزوم اذا كان
كافيا زاده تصور اللازم قوة ولا عكس بالمعنى اللغوي وهو ظاهر
وغير البيني هو المحتاج لو اسطلة كالحديث للعالم وبه تتم اقسام
اللازم الذهني الثلاثة لان الزوم الخارجي ولو مع الذهني
لوجعل شرطه وبهذا المعنى ندفع ما اورد من ان الدليل اعم
من المدعي اذا المدعي ان المعبر عند المناطقة هو الزوم الذهني
فقط والذي يفيد الدليل عدم شرطية الزوم الخارجي الصادق
بكون احد الزومين الباقيين شرطا ووجه انه قاعه ان الذي نقي
شرطية هو الزوم الخارجي ولو صاحبه لزوم ذهني كما في الاول
قاسم واللازم باطل اي وهو عدم تحقق دلالة الالتزام بدونه اي
وقوله ان الملزوم اي وهو كون الزوم الخارجي شرطا في الدلالة
الالتزامية وذلك لان انتفا اللازم يوجب انتفا الملزوم
وارد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الزوم البيني بالمعنى
الاخص غير معتبر في دلالة الالتزام لان الزوم الخارجي معتبر
فيه وقد انتفى فينتفي هو ايضا وبيان ذلك ان الزوم الخارجي
لو لم يعتبر في الاخص لم يكن اخص من الاعم بل يكون مباينا
له لانه اعتبر في الاعم فانه فسر بما يكون تصور الملزوم واللازم
كافيا في اجزم بلزومه فاللزوم المعبر فيه هو الزوم الخارجي
لانه لو اريد به الذهني فان كان بالمعنى الاخص لزوم ان يكون
الاعم عين الاخص اذ يصير معناه ما يكون تصورهما كافيا
في اجزم بان تصور الملزوم يكفي في اجزم بالزوم لاستلزامه
تصور اللازم وهذا عين الاخص وان كان بالمعنى الاعم

لزم

لزم اخذ الشيء في تعريف نفسه وهو باطل للزوم الدور فتعين ان يرد
به الزوم الخارجي فيلزم كونه مستترا في دلالة الالتزام واجيب
بان المتبر في الاعم مطلق للزوم اعم من ان يكون ذهني او خارجيا
فيكون هو المستبر في الاخص ويحتمل ان يكون المراد بالزوم في
التعريف مطلق للزوم الذهني اعم من ان يكون بينا وغير بين
وكان لهذا هو الاصل كما لا يخفى على المتأمل كالمعنى هذا ارجح
الفلاسفة ومن ذهب المتكلمي انه معنى وجودي يضاد الادراك
بحاسة البصر والمراد بالعدم داله وكالمعنى مثال ذلك الدال فاما
لمعنى لان دال العدم كالمعنى يدل انه وبهذا سقط ما في بعض النسخ
يدل على الملكة اي ملكته التزاما فلفظ المعنى يدل على عدم
مخاف الى البصر مطابقة لانه عام ما وضع له لاعلى العدم والبصر
مع والاكات دلالة على البصر تضمنية واورده عليه انه اذا كان
المعنى المطابق العدم من حيث انه مضاف للبصر كانت معرفته
متوقعة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث هو مخاف
متوقعة على معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول الالتزامي
على المدلول المطابق في المعرفة واجيب بانه لا بعد في ذلك لان
في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما من تصور المدلول
المطابق بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في التحقق او اخر
او كان معه عما من شأنه اي من شأن شخصه كالبصر الذي
عرض له المعنى او من شأن نوعه كالملكه فان شأن نوعه وهو
الاشان قابلية البصر او من شأن جنسه كالعقب فان شأن
جنسه وهو اسحواف ما ذكر وقوله مع ان بينهما مفادة اي
مناقات ومباينة ثم اللفظ الدال هذا شرع في بيان اقسام
اللفظ بعد الفراغ من بيان اقسام الدلالة واخذ التقييد
بالدال من اعادة اللفظ معرفة لان المعرفة اذا اعيدت معرفة

لعل الاول بينا بالمعنى
الاخص او بينا بالمعنى
الاعم
بما لا يخفى
على المتأمل
فان كان
المراد بالزوم
الذهني اعم
من ان يكون
بينيا او غير
بينيا
فان كان
المراد بالزوم
في التعريف
مطلقا للزوم
الذهني اعم
من ان يكون
بينيا او غير
بينيا
فان كان
المراد بالزوم
في التعريف
مطلقا للزوم
الذهني اعم
من ان يكون
بينيا او غير
بينيا
فان كان
المراد بالزوم
في التعريف
مطلقا للزوم
الذهني اعم
من ان يكون
بينيا او غير
بينيا

اللازم

كانت عين الاولى ما لم توجد قرينة على خلافه ولا قرينة هنا
واللفظ الدال فيما تقدم لم يقيد باحدى الدلالات بل هو اعم
ولم يقيد كغيره بالمطابقة لانقسام اللفظ الدال من حيث هو لما
ذكر ومن قيد بالمطابقة لم يرد ان غيرها لا ينقسم للمفرد والركب
بل نظر لكون المطابقة سابقة على غيرها فزودة اذ لا يمكن
حصول شيء من الاقسام في غيرها الا بعد حصوله فيها فاقصر
على المطابقة اعتمادا على فهم السامع وهو الذي لا يواد
بالجزء منه انظم كلامه ان الارادة بشرط في الدلالة وهو الذي
صاح به الشيخ وراى المتأخرين عدم اشتراط قالوا لان اللفظ
يوصف بكونه دالا في نفسه سواء استعمل او لم يستعمل والتحقيق
فما ذكره بعض المحققين ان الدلالة ان اريد بها الدلالة بالقوة
لم يشترط فيها الارادة وان اريد بها الدلالة بالفعل كانت
الارادة بشرط فيها ويصح ان يكون هذا جمعا بين القولين
المتقدمين واورد على التعريف انه يصدق على زيد قائم
فان الزايم مثلا جزء منه ولا يراد بها الدلالة على جزء معناه
مع انه مركب فلا يكون تعريف المفرد مانعا حينئذ فالاولى ان
يقال لا يراد بجزء منه بالتكثير اي اى جزء من اجزائه ولا شك
ان هذا يراد ببعض اجزائه الدلالة على جزء معناه فيكون
خارجا عن التعريف كقولنا قيد به ليكون ق من المفرد
وليصح كونه مثالا لما لا جزء له لكن لا يدل عليه اى على جزء
معناه ولا يصح عود الضمير الى معنى من قوله ذو معنى لانه
اخافه للمعنى فلا يصح سلب كونه دالا عليه ولا يصح ان يراد
بقوله ذو معنى اى قبل العلمية وبقوله لكن لا يدل عليه
اى بعد العلمية لانه يشمل جميع الحيوان الناطق علما
دال عليه اى على جزء معناه ايضاً ولا يصح عوده الى معنى
لانه

لانه يشمل عبد الله علما ولا لانه لا فائدة له بعد اضافته للمعنى
كما هو ظاهر كالحیوان الناطق انما جعل هذا مثالا لهذا المعنى
وعبد الله مثالا لما قبله مع ان كلا منهما له جزء يدل على معنى
قبل العلمية ولا يدل على شيء بعد ما لان الاول له مفهوم
اصليان هما جزاؤنا للمفهوم المنقول اليه ولا كذلك الثاني
فقول الشاوي لا يمكن لا يدل عليه معناه ان احد الجزئين وان كان
له معنى قبل العلمية لكن ذلك المعنى ليس جزء المعنى بعد
العلمية فلم يدل جزءه على جزء المعنى وقوله ثانيا دال عليه
ان معناه ان احد الجزئين له معنى وذلك المعنى جزء معناه
بعد ما فقد دل جزوه على جزء المعنى لكن لم يرد ذلك بعد
العلمية قد بر وحاصل ما ذكره الشاوي ان اقسام المفرد اربعة
وقد تتبع فيما ذكره المناطقة وقسمه الغنيمي الى اربعة عشر
صورة وهي من تفرداته وحاصله ان المفرد اما ان يكون بسيطا
اولا والا اول اما ان يكون معناه بسيطا كقولنا علما للنقطة او مركبا
كقولنا علما لزيد والثاني اما ان يكون معناه بسيطا او مركبا فالاول
اما ان لا يدل جزوه على شيء كنقطة او يدل على معنى خارج
كغلام زيد علما للنقطة او يدل على كل من جزئيه على المعنى المقصود
دلالة غير مقصودة كنقطة ونهاية ان علما للنقطة او يدل
احد جزئيه على خارج والاخر لا يدل كغلام دين علما للنقطة
او والاخر على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كغلام نقطة
علما للنقطة او يدل احد على المعنى المقصود والاخر لا يدل
اصلا كنقطة دين علما للنقطة والثاني اما ان لا يدل جزوه
على شيء كزيد او يدل على خارج كغلام زيد علما او يدل احد
جزئيه على خارج والاخر على داخل دلالة غير مقصودة كغلام
حيوان علما لانسان او احد على خارج والاخر لا يدل

كفلام ديز علما لا انسان او كل منهما على جزء المعنى دلالة غير مقصورة
كحيوان ناطق علما لا انسان او احد على جزء المعنى والاخر لا يدل كحيوان
ديز علما لا انسان وهذا تقسيم عقلي لم يوجد من اقسامها الا بعضها
لا يكون كذلك اي كالمفرد وفسر الله بلازمة فقال بان يراى بالجزء منه
اخر ولو جري على مقتضى التعبير لقال اي لا لا يدل انا كراى التجارة
اي ان كان غير علم والا كان من قبيل المفرد كما لا يخفى ولو قال كفلام
زيد لكان اولي اذ كلامنا في المولى لا في المركب وهذا لا يصلح مثلا
له لعدم اللفظ بين الراي والتجارية ويمكن ان يجاب بان اللفظة
حاملة باعتبار وصف الاول بكونه رايا والثاني بكونه مرسيا
او يقال اشار بذلك الى ان المراد بالمولى مطلق المركب لان
الراي الخ لو اسقط اللفظ لكان اولي لان جزء المركب المذكور اغا هو
راي بدون اللفظ وقوله ثبت له الرمي اغا ذكر الضمير لان الذات
مذكر لان قاه ليست للتأنيث ولذا لك اطلق على الله جل ثناؤه
وتجارية مرادة الدلالة له انا مقتضاه ان الجزء الثاني مقصود ومعتبر
في تركيب المركب الاضافي وليس كذلك لما صوابه من ان المركب الاضافي
مركب من جزء مادي وهو راى في المثال ومن جزء صوري وهو الاضافة
وقد يقال ما صوابه اغا هو فيما اذا كان المقصود معنى المضاف فقط
وهم فلا يظهر كونه من قبيل المركب اما اذا كان المقصود معنى المضاف
والمضاف اليه كما هنا فعين كون المضاف اليه جزءا ماديا اي
لانه مقدما طبعا للتقدم بالطبع ان يكون المتقدم بحيث يوجد
بدون المتأخر والعكس ولا يخفى في وجود المتأخر وجود المتقدم
ولا يكون علة قامة في وجوده كتقدم الواحد على الاثنين والجزء
على الكل ويقال له تقدم بالذات ايض وهذا احد اقسام خمسة
للتقدم ثانيها التقدم بالعلة بان يكون وجود المتقدم علة وسببا
لوجود المتأخر كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والشخص على
ضوئها

ضوئها ثالثها التقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن رابعها التقدم
بالرتبة اما حشا وتقدم الامام على المأموم او عقلا طبعا كتقدم
الجنس على النوع خامسها التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم وانت
خير بان تقدم المفرد اغا هو باعتبار ما صدق عليه مفهومه لانه
جزء وجزء مقدم على الكل طبعا واما باعتبار مفهومه فهو مؤخر
عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما تقابل العدم والمكان والاعدام
اغما تعرف بملكاتها ولذلك قدم صاحب الشريعة تقرير المركب
لان القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام
فان القصد فيها الى الماصدقات ولان قيوده عدمية اورد
عليه ان التقدم قيد واحد وهو كون لا يدل بالجزء منه اخر
واجيب بانه في قوة قيود فكانه قال ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه دلالة مرادة او يقال جمع القيد للتعظيم او للامرين معا
والعدم مقدم على الوجود هذا اغا يصح ان لو اريد بالعدم
العدم المطلق وليس مرادنا اغا المراد بالعدم الاضافي كما في الاعداد
بالنسبة للمكانات واراد بالمولى المركب مراده بيان ان المسم
جاء على المذهب المشهور بين المناطق من انه لا فرق بينهما خلافا
لبعض المناطق كما يظهر مما ياتي ولاهل العربية حيث ذهبوا
الى ان التاليف اخص اذ هو تركيب مع زيادة وهي وقوع اللفظة
بين الجزئين او الاجزاء ما هو اخص منه اغا اذا املت في التفسير
الاتيين وجدتهما متباينان لانه اعتبر في المركب دلالة الجزء
على غير المعنى المقصود وفي المولى دلالة الجزء على جزء المعنى
لا يدل جزؤه على شئ اى من اجزاء معناه وقوله ما دل جزؤه
على جزء معناه اى دلالة مقصودة كالحوان الناطق كمالا رادة
اي المفهومة من لفظ يراد وقوله على قانون اللغة اى القواعد
الماخوذة من تتبع كلام اهل اللغة والمراد بجارية على مقتضى

تلك التواني كما هو ظاهر والالفاظ الموضوعية للدلالة الخ اي
الالفاظ المشهورة الكثير الوقوع فلا يرد ان الجمع والكتب والاصاق مثلا
تدل على الضم المذكور وقوله على ضم الخ خرج به التصنيف فان معنا
تفريق الشيء وجعله اصنافا لا ضم الاصناف والترصيف فان
معناه التحسين موقوفة كانت اي بينها لغة كحيوان ناطقة
وقام زيد وقوله او لا كانسان لا انسان اذ لا اللغة بين الاثبات
والنفي وقوله مرتبة الوضع اي فيه على مقتضى الطبع كحيوان
ناطق وقوله او لا اي كناطق حيوان اذ مقتضى الطبع تتقدم
اجنس في الوضع على الفصل وهو اي الترتيب جعلها
اي الاشياء وقوله بالتقدم والتاخر متعلق بنسبة وقوله وان
لم تكن موقوفة اي كانسان لا انسان فان الترتيب الوضعي
الطبعي موجود ولا اللغة بينهما اذ لا اللغة بين الاثبات والنفي
وقوله ام لا مقابل قوله سوا كانت مرتبة الوضع اي ام
لم تكن مرتبة الوضع كناطق حيوان فان بين الجزين اللغة ولا ترتيب
كما هو ظم فهو اي التاليف اعم من الترتيب من وجه اي لانه
اعتبر في الاول وجود الالف وفي الثاني كون الاجزاء مرتبة
الوضع فيجتمعان في مركب بين اجزائه اللغة وترتيب كحيوان
ناطق وينفرد الاول فيما فقد فيه الترتيب كناطق حيوان
والثاني فيما عدا اللغة كانسان لا انسان واحض من التركيب
مطلقا اي لتقييده بكون اجزائه مرتبة الوضع ولا كذا التركيب
وبعضهم جعل الترتيب احض مطلقا من التاليف اي بان
اراد بالتاليف مطلق التركيب فلم يعتبر فيه اللغة المقنضية
لكونه احض من وجه كما في الذي قبله وبعضهم جعله مترادفا
بان اعتبر في الترتيب وقوع الالف وفي التاليف كون الاجزاء
مرتبة الوضع قاسم والمفرد ظاهره مطلقا اسما وفعلا

او ص فامع ان المنقسم الى الكلي والجزئي وهو الاسم واما الفعل
فصو كلى ابد كما صر جوابه لانه محمول على فاعله ومن شأن المحمول
الكلية وتشخيص فاعله لا يوجب تشخيصه واما احرف فليس
كليا ولا جزئيا لانه لما لم يحدد معناه لا يعتد به وكان معناه
فيما دخل عليه لم يكن بذاته كليا ولا جزئيا هكذا قال بعض
المشايخ وهو مخالف لما عليه علماء الوضع من اليه وله معنى في نفسه
وان كان لا يدل عليه الاعتداله ثم اختلفوا فذهب السعد الى انه
كلى لانه موضوع عنده للمعنى المطلق فمن مثالا موضوعا للابتداء
المطلق لكنهم لم يشعمل الا في الابتداء الجزئي فاحرف عنده كلية وضما
جزئية استعمالا وذهب البعض الى انه موضوع للمعنى الجزئي المستخرج
بالمعنى المطلق فاحرف عنده جزئية وضما واستعمالا والى
الوضع على هذه الكلية وهذا المذهب هو الحق وتخصيص التنسيم
بالمفرد غير ظم لان من الكلمات ما فيه التركيب كالجسم النامي
الا ان يقال التخصيص بما ذكر ليس للاحتراز بل لان الكلام ههنا
في الكلمات الخمس وهي مفردات لكن يبقى النظر في المركب من الكلي
والجزئي هل كلى او جزئي او لا كلى ولا جزئي انظر بالنظر
الى معناه اشار به الى ان الكلية والجزئية انما هي من صفات المعاني
حقيقة واما وصف الالفاظ بهما فحاز من باب اطلاق ما لا يدل
على الال والمفرد بمعنى المفرد ههنا ما وضع لفظ المفرد بارادة
كالحیوان الناطق للانسان لا مفرومه السابق كما هو ظم
اما كلى قدمه على الجزئي لانه جزء له غالبا والجزء مقدم على الكل
طبعيا فتقدم وضما وانما قلنا غالبا لان بعض الكلمات قد
لا يكون جزا جزئية كخاصة والعرض العام او يقال قدمه
لانه المقصود في هذا الفن اذا المقصود اصاله معرفة كيفية
اكتساب لمجملات التصورية والتصديقية والى انما اكتسب

من القول الثا وهو لا يتوكل الا من الكليات والثانية اغاكتب من القياس
وهو لا يتركب الا من التضايا الكلية او هو بعينها نفس تصور
مفهومه اي تصور مفهومه من حيث نفسه اي ذاته بقطع
النظر عن الدليل الخارجي واغايده به ليدخل ما يمنع الشركة من
الكليات بالنظر للخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة
بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع صدقه
على كثيرين فان مجرد تصور لو كان ما فيها من الشركة لم يفتقر في اثبات
الوحدانية الى دليل وكالكليات التي هي صفة مثل الاشياء والامكان
واللا وجود فانها يمتنع ان تصدق على شي من الاشياء لكن
لا بالنظر الى مجرد تصورها وحيز مفهومه الذي الواقع على النظر
المفرد فنسقط ما في بعض الحواشي من حيث انه متصور في
به لان ظم العبارة يقتضي ان التصور حقيقة هو المانع وليس كذلك
لان المانع اغا هو المتصور من حيث انه متصور وبيان ذلك
ان نفس التصور جزى لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل
تستلزم جزئية الحال فيه وهو التصور بمعنى الادراك بخلاف
الماهية المتصورة فانها كلية اي من حيث هي لا بالنظر للظلال
الحاصل في الذهن فان المتقش في الذهن صورة جزئية كما هو ظم
وتقوع الشركة فيه اي شركة الافراد في المفهوم بمعنى صدقه
وحمله على كل منهما كما اشار اليه الله بالحقيقة فنعلم من هذا
ان معنى وقوع الشركة في الكلي ليس باعتبار كون معناه قابلا
للتعدد في نفسه لان معناه شيء واحد وهو الحقيقة بل
باعتبار صدق تلك الحقيقة على افراد متعددة وعبر بالمفهوم
دون المسمى ليدخل الحجاز فان المسمى في اصطلاحهم اغا يطلق
على المعنى الحقيقي بخلاف المفهوم والمعنى واعلم ان الكلي ثلاثة
اقسام منطقي وطبيعي وعقلي الاول مفهوم الكلي وسعى منطقيا

لانه

لانه المحرك عنه في فن المنطق والثاني ما صدق عليه هذا
المفهوم كطبيعة الحيوان اي الجسم النامي احساس الكلي بالادراك
وسعى طبيعيا لتعلقه بنفس الطبيعة اي الحقيقة والثالث
مجموع الامرين وسعى عقليا لانه لا وجود له الا في العقل
وتناهيته اي وقفت عنده حد ووصلت الى عدد محصور وقوله
كالكوكب مثال للانزاد لا للكل المتناهي الافراد وكليةها هو الكوكب
والمراد بها السبعة السبارة لانه صار علما بالغلبة عليها وقد
جهلها بعضهم في قوله رجل شري مريخه من غمسه فتواهرت
لعطارد الاقمار ام لم تتناها عطف على قوله وتناهيته
اي ام وجدت ولم تتناه وقوله كنعم الله لا يصح التحيل به لما
ذكر لان الكلام في الكلي الذي وجدت افراده في الخارج وكان
ذلك الوجود عن متناه وعدم تناه نعمة الله انما هو
باعتبار ما لم يدخل فيها في الوجود ومثله بعضهم بحركة
العنكبوت على مذاهب الفلاسفة اذ ما من حركة عند هم الا
وقبلها حركة لا الى اول والاولى التحيل له بوجوده او غي
او ثابت فان افرادها الموجودة في الخارج غير متناهية فانها
تصدق على صفاته تعالى الوجودية القديمة القائمة بذاته
وقد دل الدليل على انها لا نهاية لها واستحالة وجود ما لانها
له انما هو في الحوادث ولذا قال ابن غازي والحدوث الدخول في الوجود
ذو غاية فتقيد بالحدوث للاشارة الى ما ذكر ام لم توجد فيه
عطف على ويحد في قوله اي ام لم يوجد شيء من افراده في الخارج وقوله
لا متناهيها اي لاستحالة وجودها او لعدم وجودها عطف على
قوله لا متناهيها والمراد بالوجود اليجاد بجازيلا يلزم تحيل شيء
بنفسه كجبل من ياقوت ويحد من رقيق او ردي على هذا التحيل ان كلامنا
في المفرد وهذا من قبيل المركب واجيب بان هذا من قبيل المفرد المقيد
لان قبيل المركب اذا المقصود هو كجبل والنج فقط بقيد ان يكونا من كذا

لاها وكذا حتى يكونا مركبين ام وجد منها فرد عطف على وجدته
 كذلك وقوله امتنع اي استحالة وقوله ان الدليل الخ علة لقوله
 امتنع وجود غيره وقوله عرق الشركة اي اصلها والمادة قطعا من
 اصلها وقوله ام امكن عطف على قوله امتنع وقد علمت مما ذكره
 ان اقسام الكلي ستة وهو تقسيم المتأخرين واما المتقدمون
 فقسموه الى ثلاثة اقسام ما وجد منه افراد في الخارج وما لم يوجد
 منه شيء وما وجد منه فرد واحد وقسم المتأخرين كل قسم من هذه
 الثلاثة الى قسمين كما علمت الله ان المستوى معناه في افراد
 في العبارة قلب والمعنى تساوق افراده الذهنية والخارجية في حصول
 فيها وصدقها عليها كالشمس والانسان فان صدق الاول على
 افراده الذهنية والثاني على افراده الخارجية بالسوية لا تفاوت
 بين الافراد في المعنى بوجه من اوجه التفاوت الالائية
 فتعطل سمي بذلك لان افراده متوافقة في معناه من التوافق
 وهو التوافق وان تفاوتت فيها اي لم تستوا افراده فيه وقوله
 بالشدة والتقدم اي بسبب كون الشيء في بعضها اسند منه
 في البعض الآخر واقدم اي اولى بالتشكيك على ثلاثة اوجه
 التشكيك بالشدة والضعف كالوجود فان معناه في الواجب
 اسند منه في البعض الممكن لان آثار الوجود في الواجب اكثر
 والتشكيك بالتقدم والتأخر اي بحسب الرتبة لا بحسب الزمان
 والالزام ان يكون المتواطي مستلزما لتقدم بعض افراده على بعض
 في الزمان وذلك كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله
 في الممكن وقد اشار لذلك الله والتشكيك بالاولوية كالوجود
 ايضا فان حصوله في الواجب اولى منه في الممكن وانما كان الواجب
 لانه يقتضي الوجود لذاته ووجود الممكن لغيره وكانت اثبت
 لاستحالة زواله فمشكك سمي بذلك لان افراده مشتركة
 في اصل

في اصل المعنى ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر فيه ان نظر
 الى جهة الاشتراك خيل لذاته متواطي لتوافق افراده فيه وان
 نظر الى جهة الاختلاف خيل له انه مشترك لانه لفظ له معان
 متعددة وفي المعنى فالناظر فيه يشك هل هو متواطي او مشترك
 اسند منه في المعارج اي لان تفرق البصر في بيانه كثير
 منه في بيان المعارج فان بهذا الاعتبار اسند واشد منه
 اي من نفس المعنى فيه اي في الممكن يعني ان الوجود في الواجب
 اسند من نفسه في الممكن لكثرة آثاره في الواجب كما علمت
 واما جزي اي حقيقي بقربينه المتعابلة بالكلي والا فالجزي قد يكون
 اضافيا بالنسبة الى ما هو اعلم منه كالحیوان فانه جزي بالنسبة
 الى الجسم النامي وان كان كليا بالنسبة الى الانسان وذلك كالعلم
 الشخصي والمعرف بالالتق للعهدة الخارجية ومثل ذلك الصغير
 واسم الاشارة والموصولة على ما حققه السيد قبحا للعضد
 من انها موضوعة للجزيات بملاحظة امر كلي واما الموصولة بغير
 ال التي للعهدة فكل وكذا اسم الجنس وعلم الجنس لان الاول موضوع
 لفرد من افراد النوع والتعدد فيه من اصل الوضع والثاني موضوع
 للحقيقة المتجددة وهو الذي يمنع اي اللفظ الذي احس
 فقبه اطلاق الجزئية على اللفظ مجازا ويصح ان يكون واقعا
 على المعهود ويكون اضافة مفهوم للتصوير بيانية وقوله
 نفس تصور مفهومه اي التصور من حيث نفسه وقيد به لغير
 ما منع الشركة لدليل خارجي كواجب الوجود وبالنظر للخارج كما
 لكيات الفرضية وقوله يمنع اي لا يمكن فرض صدقه على كثيرين
 لا يقال الكليات الفرضية كالاشياء لا يمكن فرض صدقها على كثيرين
 فيلزم ان تكون جزئية فلا يكون تعريفها جزي ما فيها من دخول
 الغير لا فانقول او اذ اجزي يمتنع فرق صدقها على كثيرين

استنعاذاً وتيا وذلك مناف للمكان الذاتي واما امتناع وفي الكليات
المذكورة على كثير من قبيل غير كما تقدم فلا ينافي الامكان الذاتي وبيان
ذلك ان كل ما فرغ من فهو شيء فليس هناك مفرد في يصدق عليه
اللاشي واللا اجتماع النقيضان وهو محال لكن اذا قطع العقل
النظر عن ذلك ونظر الى مجرد المفهوم لم يمنع صدقه على كثير من
وقد يقال في هذا المقام الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع
الشركة فيه وكل ما هو كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلاف ويجازي
بان المراد من الجزئي ان كان ما صدق عليه مفهوم الجزئي من زيد
وعمر ومثلاً فلا سلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي باعتبار دلالة
على مفهومه فالغياض صحيح ولا سلم الخلق لان الجزئي بهذا
الاعتبار كلي تدبر عما اى لا مبدء والذات فانه حكم كلي
لان قيوده عدمية ان اراد بالقيود متعلق الشيء في قوله لا يمنع
ان من النفس والتصور والمفهوم باعتبار تسلط الشيء على امور
متعددة كما كان كل واحد منها قيداً في التعدد من قبل المتعلق
والا فعدم المنع قيد واحد لانه مادة الحدود والى التعارض
لتركبها منه ومادة البرهاني اى الاقيسة والمطالب اى النتائج
لتركب موادها وهي القضايا بآمنه والكل اى ما اذا علم ان الكلى
اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات اما ان يكون تمام ماهيتها كما
الانسان او داخلها كالحوان والناطق او خارجا عنها
كالضاحك والماشي والاولان ذاتيان والثالث عزى وعلى
هذا فالمراد بالذاتى ما ليس بخارج وبالعرضى ما هو خارج فته خل
الماهية في الذاتى وهو احد اصطلاحات ثلاث للمناطقة
والثاني ان المراد بالذاتى ما ليس بداخل وبالعرضى ما ليس بداخل وهو
ظن المتى وعليه فتكون الماهية واسطة بينهما لانها لا داخله
ولا خارجة ومما نقل هذه الاصطلاحات العلامة السنوسى

وتكون الماهية
الذاتية بالعرضى
والعرضى بالذاتى
ان المراد بالذاتى
ما ليس بداخل وبالعرضى
ما ليس بداخل وهو

في شىء مختص ابن عرفة فما وقع في حاشية قل من ان دعوى كون
الماهية واسطة مردودة باتفاقهم على خلافه ناشي عن
عدم الاطلاع على كلام اهل الفن وهو الذي يدخل اني
يكون جزءاً من الحقيقة وهو الظم من كلامه وعليه حمل الماهية
لكن لا يناسب كلامه الا ان كان يقتضى دخول الماهية في الذاتى
الا ان يقال كما قال بعضهم انه اشار الى الذاتى بطلق على معنيين
وحم فتكون في كلامه استخداً او شبه استخداً او يحتمل
ان يراد بالذاتى كونه في كلامه لا زمة وهو عدم الخروج ويكون من
باب الكناية او يراد بالذاتى لا يدخل ما هو اع منه وهو الذي
لا يخرج ويكون مجازاً من باب اطلاق الخاص على العام
ويحتمل ايضا الدخول على حقيقته وقوله في حقيقة جزئياته
اى حقيقتها الذبعية وهي الماهية او الخارجية وهي الماهية
والشخص لان الشخص جزئى من حقيقة الفرد الخارجى كما صرح
به بعض المحققين والفرس معطوف على الانسان بالنسبة
لما حل به الشك كلامه واما على الاحتمال الثانى والثالث فيحتمل
عطفه على ما ذكر وعطفه على الحيوان وهو الاول ليكون
الاول مثلاً للذاتى الذي هو جزئى الماهية والثانى مثلاً
للذاتى الذي هو تمام الماهية وحم فتقوله والفرس اى بالنسبة
لجزئياته تامل وهو الذي يخالفه اى ما ليس كذلك من
باب اطلاق الاع وهو الخالفه على الاخص وهو المناقضة مجاز
والقريبة المقابلة لكن حمل الخالفه على معانيها الاع خروج عن
اصطلاح اهل الفن الى اصطلاح اهل الوسيه لان الخالفه عند
اهل المن انما تطلق على ما يعم فيه الاجتماع فقط كالضحك
والقيام واللفظ اذا اطلق في غايته اذ هو الذهني الى معناه
عنه فم ولذا قال العلامة قل ولو قال يتناقضه كان جواباً

كالضاحك هذه امثال للعرضي سمي بذلك لكونه منسوباً
 لما يعرض للذات وهو الضحك وقال قل لانه يعرض للذات اي باعتبار
 المعنى المقصود منه وهو الضحك وقد يطلق الذاتى هذا اشاراً
 الى الاصطلاح الثانى وتقدم انه يصح حمل كلام المص على قوله
 عامته ايضاحه وقوله على ما ليس يعرضني كان الاول ان يقول على
 ما ليس بخارج لان العرضي يختلف في تفسيره فلا يصح ذكره في مقام
 التفسير تدبر لزم نسبة الشئ الى نفسه اي وذلك باطل
 لان النسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشئ
 لا يغاير نفسه وقد اجاب الشرح بجوابي حاصل الاول ان الاشياء
 ان اليا فيه للنسب حتى يلزم نسبة الشئ الى نفسه لان هذه
 التسمية اصطلاحية لغوية بمعنى ان علماء الميزان نقلوا
 لفظ الذاتى عن معناه اللغوي وجعلوا اسماء ما ذكروه وحاصل
 الثانى تسليم ان اليا للنسب وان التسمية لغوية تكن لان تسليم
 لزوم نسبة الشئ الى نفسه لان الذاتى كما تطلق على الماهية
 تطلق على ما صدقها ويكون نسبة الماهية الى ما صدقها
 ويكون ذلك من نسبة الكل الى الجزى وهو ظاهري ومن نسبة
 الجزء للكل بناء على ما تقدم من ان حقيقة الما صدق موكبة
 من الماهية والتخصيص ثم اخذ في بيان الكليات الخمس
 اي بعد الفراغ من الكلام على بحث اقسام اللفظ وبحث الدلالة
 والذاتى اتى بالظن وان كان المقام للضمير للتبعية على
 ان الذاتى هنا غير الذاتى هناك لما علمت اوليا ليتوهم عود
 الضمير للآخرة وهو العرضي قبل التامل فيما بعده
 اما مقول اي صالح لان يقال اي يحمل حمل مواطاة لا حمل اشتقاق
 والآن لم كون البياض جنسا للانسان والعظمن مثالا لانه
 يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل
 المواطاة

المواطاة هو الذى لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثانى
 بخلافه كمالك ذو علم او عالم وكون ذلك حمل اشتقاق انما هو
 بالنسبة الى العلم واما بالنسبة لداشعافا حمل مواطاة هكذا
 قيل والظن انه حمل اشتقاق مطلقا لما قاله الشيخ في الشفا
 من ان حمل المواطاة فهو ان يكون الشئ محمولا على الموضوع
 بالحقيقة وضمير المحول بالحقيقة بما يعطى موضوعه اسما
 وحده كالحیوان فانه يعطى الانسان اسما فيقال الانسان
 حيوان ويعطيه حده فيقال الانسان جسم نام حساس
 متحرك بالارادة تامل في جواب ما هو اعلم ان ما يطلب
 بها ما هو الاسم وبيان مفهومه او ماهية السمع التى هو
 بها هو ويكون الجواب على الثانى بذكر الذاتيات تفصيلا
 هكذا ذكره اهل البيان وظهر انه انما يطلب بها الماهية الحقيقية
 اي تفصيلها بذكر ذاتياتها فيكون طلب الماهية المشتركة
 بها خاسما بمصطلح اهل الميزان ويكون السؤال بما انما يكون
 جوابه بذكر الذاتيات لانه لما سئل موسى عليه السلام
 عن ذاته تعالى في قوله وعون وما رب العالمين سائلا عن
 حقيقته واجاب بذكر بعض خواصه وصفاته حيث قال
 رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قال
 وعون لمن حوله الاتستعمون يعنى قد سألته عن الحقيقة
 فاجاب بذكر الصفات فلم يبق اجواب السؤال وما يسمى
 عليه الصلاة والسلام تنبيهه على ان حقيقته تعالى
 لا تعلم لان الحقيقة لا تقبل الا بذكر الذاتيات المعنويات
 ولا تقوم له اذ لا تركيب فيه بحسب الشريعة المحمدية اي
 بعبارة الشركة الخالصة من شائبة الخصوصية لا اخص
 وقول بعضهم لا اعم ولا اخص غير ظاهر لانه يخرج حتم

الجنس العالي والمتوسط مع ان المواد ادخالها كان الحيوان
جوابا عنها اي عن السؤال عنها وكان الاولي افراد الضمير لعوده
للسؤال المفهوم من سئل وكان تشيته للإشارة الى ذلك السؤال
وقوة سواله كما هو ظم بل بتامها اي تفصيلا بازيد لو اريد
والمراد بالناطق المتكلم بالقوة لا المتكلم والا كان عريضا لا ذاتيا
والسؤال عنه بما اي سوا كان تمام الماهية المشتركة او تمام
الماهية المختصة وكثير مماثل الحقيقة اي من افراد اذ ليس
لنا حقيقتان متماثلتان مخصرة ثلاث اجوبة اي لانه
اجواب عن الاول بتمام الماهية المختصة تفصيلا كالحيوان الثاني
وعن الثاني والثالث بتمام الماهية المختصة اجمالا وهو النوع
وعن الرابع بتمام الماهية المشتركة وهو الجنس وقول العلامة
قل فيه نظر لانه ان اراد ما ذكره من الامثلة فله جوابان
الاتفاق الثلاثة الاولى في جواب واحد وان اراد بحجب الواقع
فهو اربعة ما ذكر وجواب السؤال عن واحد كل مفهوما اليه
واحد جزئي من غير افراد ذلك الكلي عطفه سبها عدم
التفرقة بين احد والنوع مع انها متغايرة بالتفصيل والاجمال
باتفاق اهل المنطق فاجواب عن قولنا ما للانسان بالحد
التمام وعن قولنا ما من يده او ما زيدا وعمره بالانسان ويلزم
من قوله بعدم تغايرهما ان يصح اجواب عن الجزئي والجزئيات
بالحد التام لان اجواب عنها بالنوع وهو غير مقابله لحد
عنده وليس كذلك لاستلزامه حد الجزئي مع انه لا يحد باتفاق
اهل المنطق دخل فيه ساير الكليات اي لكونه جنسا في النوع
وقول بعضهم المواد بالسائر الباقي ما عدا الجنس والالزم
دخول الشيء في نفسه ليته ما قاله وذلك لانه ليس بنفس
الجنس بل اعم منه والالم يحتج للقيود على انه لا يصلح خروجه
عنه

عنه والالم يصلح التعريف به تأمل وقول بعضهم ان ذكره حشو
لان المقول على كثيرين يغني عنه مودود بامرين الاول ان فيه
الاعتراض باللاحق على السابق وهو لا يصلح لان السابق وقع
في مكنه الثاني ان المقولية ما يعرف بعد التقوم فلا تصلح جنسا
بشيء اخر وهو ان قوله دخل فيه لا يقتضي كون الكليات
الجنس انواعا للكلي فيلزم ان يكون الجنس نوعا وقد يقال
لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار انه راجع تحت مفهوم كل
مثلا وحين باعتبار انه راجع انواعا تحت على كثرة جمع
كثير على نية فعيل وحم فلا وجه للجمع ولذا قال بعض المحققين
هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللغة وانما هو من سميات
اهل الفن فكان الاولي التعبير بالكثرة المختلفة كما عبر السعد
خرج به النوع قد يقال خرج به الفصل القريب كالناطق
وخاصة النوع كالصاحك فلا وجه للتخصيص واجاب
السيد بانه انما استند اخرجها الى العيد الا حيز لتكون الفصول
والخواص مصاطقا رجة بقيد واحد لئلا يلزم تثبيت الجزئيات
انما يقال لان في جواب اي شيء هو اي في ذاته في الاول وفي
عرضه في الثاني لانه ليس ماهية اي تمام الماهية ولا جزؤها
المشترك وقوله لما هو عرضي له اي من افراد النوع وقوله ولا يميز له
اي في ذاته او عرضه بمقول على كثيرين اي بقوله على كثيرين
من هذا العيد لا بمقول اي محمول لان حمل الجزئي انما هو بحسب الظاهر
فالمحمول حقيقة كلي محذوف فاذا قلت هذا زيد فالتقدير بهذا
مسمى زيدا وصاحب هذا الاسم تدبر والجنس اربعة اقسام
المع اعلم اولان الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يشار كها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشار
فيه فهو القريب كالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والقرص

وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشتركة للانسان في الحيوانية
وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشترك في ذلك الجنس
غير الجواب عنها وعن البعض الاخر فهو البعيد كالجسم النامي
فان النباتات والحيوانات تشترك الانسان فيه وهو الحيوانية بل
عنه وعن المشتركات النباتية لا المشتركة الحيوانية بل
الجواب عنه وعن المشتركات الحيوانية بالحيوان ويكون هناك
جوابات ان كان الجنس بعيدا بمرتبة بان يكون بين الماهية
كالانسان وذلك الجنس كالجسم النامي جنس واحد هو القريب
كالحيوان فالحيوان جواب وهو جواب اخر وثلاثة اجوبة ان كان
البعيد ابتداء مراتب كالجوهر وكلما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة
ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لا ب
الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب اخر ثم ان
القوم قدرت بتوكلات الجنسية ليرتبا لهم التمثيل بالتسريلا
على المتعلم فوصفوا الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر
فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذلك
الجسم النامي لانه تمام المشترك بين الانسان والنبات وكذلك
الجسم لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذلك الجوهر لانه تمام
المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين من ان الجوهر
قسمان مادي ومجردا اذا علمت ذلك فكان الاولى للشئ عند
ذكر الاقسام ان يبدأ بالساقل ثم المتوسط ثم العالي كما فعل القوم
لان المعبر في الاجناس المتصاعدا اذا فرضنا شيا وفرضنا
له جنسا فهو لا يكون الا فوقه واذا فرضنا لك جنسا فكل لك
وهكذا على القول بجنسيته اي بكونه جنسا للجسم والعقل
المطلق ومقابلها ان عرض عام لهما خارج عن حقيقةهما وكذلك
لتركب الجسم من الاسطح المتألفة من الخطوط المتألفة من النقاط

وكلا

وكلاهما امور وهمية وكون العقل المطلق من الماهية البسيطة والظ
ان الجوهر مابين ما ذكر كما ذكره بعض المحققين لانه متعين ونحاليسا
كذلك ان يقال المراد بالجسم المركب من الهولي والصورة والماهيات
البسيطة جوهر مجردة قطعا وليس الجوهر داخل في حقيقةهما
فصح كونه عرضا عاما لهما تدبر قال بعض المحققين وفي القول بان
الجوهر جنس عال نظر لان فوقه جنسا وهو موجود لشموله
العرضي وكذلك الشئ على القول لشموله للمعدوم قالوا ولم يوجد
له مثال انما تبرأ منه لان بعضهم مثل له بالعقل المطلق بنا على
ان الجوهر ليس جنسا له بل عرض عام لئلا يتحقق جنس فوقه
بنا على ان ما تحته من العقول المشفرة انواع لا اشخاص واللام يكن
جنسا ولا اجناس واللام يتحقق كونه منفرد الوجود جنس تحته
مع اي جميعا كما يشير اليه قول الشئ لانه اذا سئل او ليس المواد
به المعية في الزمان كما هو ظم ومحج بعضهم كونها سرادة ووجهه
بان المراد بقوله القول الصالح للمقولية ولا شك انه صالح لهما
مع اقوال يقال بحسبهما معا فتكون المعية قيد في المقولية لا في
الصلاحيه كما ادعى وجه فيرجع المحذور لانه تمام ماهيته
المختصة به اي ماهيته الذهنية والافتقار ماهيته الخارجية
الماهية الذهنية والتخصص على ما تقدم او يقال المراد تمام
ماهية نوعه على ان التحقيق ان الشخصات لواحق عاضدة للماهية
بها صانع الماهية فردا تاسل والمراد بكونها مختصة به انه مقفول
فعلها لا يشجأ ونزها الى غيرها من الماهيات او المراد انها باعتبار
انضمام الشخصات الخاصة لهما مقصورة عليه لا تتجاوزها الى غير
من الافراد مسقول على كثيرين اي على افراد كثيرة او رد عليه
انه لا يخلو ما يرد الكثرة في الخارج فقط او في الذهن فقط وفيها
وعلى كل فلا يصح اما الاول فلانه يخرج عنه مالا افراد له خارجا

كالشمس والعنقا وما لثاني فلانه يخرج عنه ما يخرج عن الاول
 ما لا يخرج له اقل وذهنية وخارجية كالانسان وما لثالث فلانه
 يخرج عنه ما يخرج عن الاول وحيه فيلزم من هذا قول في النوع جميعا
 واجيب بان المراد ما هو اعم اى قارة ذهنا فقط وخارجها
 اخذة الابدى واقول يمكن ان يجاب ايضا بان المراد بالمقول الطالح
 لان يقال وحي دخلت الاقسام كلها كما لا يخفى وبهذا الجواب
 اندفع اعتراض اخر على عبارة وهو ان النوع كما يقال على الكثير
 يقال على الواحد وافاد العلامة السنوسي في مختصره ان الضيق
 والاصناف المتعددة الحقيقية كالشخص والاشخاص يجاب عنه
 او عنها بالنوع لكن يضم له في الاول الوصف الذي امتثاله غيره
 من الاصناف وفي الثاني تمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدد
 فاذا سئل عن الزنجى بما هو كان الانسان الاسود جوابا عنه واذا
 سئل عن الزنجى والصقلى بما هما كان الانسان الاعمى جابا
 عنهما ثم قال ولم ادره منصوبا وانما هو شئ ظهر في تمامه
 كتب عليه بعضهم تاملناه فوجدناه فاسد الالهة ان كان
 السؤال عن الحقيقة فالجواب الانسان فقط وان كان
 عما يميزه فالسؤال باي لا بما يختلفين بالعدد وفي الحقيقة
 اى فقط يخرج الجنس فانه يقال عما ذكر مجموع المخالف في
 الحقيقة نحو ما زيد وعمر وبكر والغرس خرج به الجنس
 فانه يقال خرج به خاصة ايضا والفصل البعيد ويجاب بما تقدم
 مع ان الثالث اى لانه يقال على المختلفين بالحقيقة
 كما يقال على المتفقين فيها لكن في غير الجواب نحو زيد وعمر
 وبكر ماشون وقوله لكن الاشبه اى قد يقال هو لم يدخل
 في قوله مختلفين بالعدد اى حتى يخرج ما بعده فالحق ان يقال
 خرج به بقوله في العدد دون الحقيقة الجنس وخاصة
 والوصف

والعرض العام والفصل البعيد وقوله في جواب ما هو يخرج
 الفصل القريب وخاصة النوع والنوع اى من حيث هو اعم
 من الحقيقي والاضافي وليس التقييم للنوع الاضافي حتى يلزم تقيم
 الشئ اى نفسه وغيره فسقط ما اعترض به العلامة قل
 وهو المندرج تحت جنس اعم من ان يكون تحت نوع او جنس
 وهى مادة الانفراد ويكون تحت افراد فقط وهى مادة الاجتماع
 وهو ما ليس تحت جنس الاولى ما ليس تحت نوع والا
 لزم كون الجنس السافل كالحيوان نوعا ويمكن ان يقال اريد ان
 اللغوي يخرج الحيوان لان تحت جنس المنوي وهو الانسان
 واما الاصناف فليست اجناسا لغة بل انواع لغة وقوله ما ليس
 تحت نوع اعم من ان لا يكون فوقه جنس وهى مادة الانفراد
 او يكون فوقه مذكر وهى مادة الاجتماع فان فوقه جنس
 في النسخ لم يرفع جنس وحقه النصب الا ان يقال اسم ان لمخير
 الشان والحكمة في محل رفع خبر على حد قوله ثم يدخل
 الكنيسة يوما تلقى فيها جازورا وطبا وقوله تعالى ان
 هذان لساحران قال في المعنى وهذا التاويل ضعيف لان
 غير الشان موضوع لتعوية الكلام فلا يناسبه الحذف والسمع
 من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت على
 القول بنفى جنسية الجوهر اى وعلى القول بان القول العثرة
 افراد لا انواع والا كان نوعيا اضافيا ايضا ولم يكن ماهية
 بسيطة على الاول تدبر بل معقول في جواب اى شئ هو
 اى في جواب السؤال بما ذكر اعلم ان الطالب باى لا يطلب
 تمام المشترك بينى الماهية وشئ اخر وانما يطلب بهما عيز
 الماهية عما يشتركها فيما يضاف اليه لفظ اى فاذا قيل الانسان
 اى الحيوان هو كان سوالا عن المشاركات في الحيوان واذا قيل

اي موجود هو كان سوا الا عن المشار كافي الوجود والسوال
 باي على ثلاثة ا ضرب احدها ان لا يزداد على قولنا اي شئ هو
 شئ ثانيها ان يزداد قولنا في ذاته ثالثها ان يزداد قولنا في عرضة
 فان كان الاول كان الجواب ما يميز السؤل عنه مطلقا ~~فصل~~
 قريبا او بعيدا او خاصة وان كان الثاني كان الجواب الفصل وحده
 وان كان الثالث كان الجواب الخاصة وحدها اذا علمت ذلك
 فقوله في ذاته لبيان ان السوال عن الفصل الذي الكلام فيه يكون
 بقولنا اي شئ الانسان في ذاته فمقط قولك لانه مستهزئ
 لان الكلام في الذات والجار والمجر و حال من الصغير في مقول
 اي حالة كونه كائنا في حقيقته اي داخلها ولو في الجملة
 اشار به الى انه لا فرق في التمييز للشي بين ان يكون عن جميع ما عدا
 او عن بعض ما عداه فيجب ان يجاب باي فصل اريد قريبا او بعيدا
 لان الناطق والاحساس والنامي فاذا قيل الانسان اي شئ هو
 في ذاته اجيب باحد ما ذكر لان المدا امر على التمييز وهو حاصل
 بكل ما ذكر مما يشاركه في الجنس اي ولو بعيدا وقوله كالناطق
 اي عند من يجعله مقولا على غير احيوان كالملائكة ويريد
 بالنطق الصفة المستلزمة صحة التمييز المعاني والنظر اليقين
 والتصور الخيالي فيكون فصلا للانسان فقط لا للملائكة لانها
 جواهر مجردة اما عند من يجعله مقولا على الملائكة اي فهو
 جنس لا فصل لشموله الناطق والحيوان وغير احيوان كالملائكة
 وختم فلا يصح التمييز به لها فصل اي غيرها مما يشاركها
 في الجنس لا في الوجود لان المشارك في الجنس لوجود لا يفتقر
 الى التمييز بالفصل والالزم التسلسل لان الفصل اي موجود
 فالتمييز عنه يحتاج الى فصل اخر وهكذا وهكذا اقاله السعد
 وكأنه لا يصح لان الفصل ليس من المشارك في الوجود اذ هو
 جزء

جزء الماهية تامل فلها جنس اي يجب ان يكون لها ذلك
 لعدم جواز تركيب الماهية من امرين متساويين اما عكس ما ذكر
 وهو ان كل ماهية لها جنس فلها فصل فلا خلاف بين الفريقين
 اي زيادة او في الوجود اي بناء على جواز التركيب من
 المتساويين لان كلامهما حم فصل مميز للماهية عن المشارك في الوجود
 لا في الجنس اذ لا جنس تدبر ومبني لاختلاف اي بناؤه اذ هذا
 البناء ما هو على ما ذكره الامام اما على ما ذكره الحكماء المحقق فليس
 مبني عليه لانه قال ان فصل الشئ ان يختص بجنسه كالحساس
 للحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان مميزا عما عداه مما يشاركه
 في الوجود وان لم يكن مختصا بجنسه كالناطق للانسان عند من
 يجعله مقسولا على غير احيوان كالملائكة مثلا فهو مميز للانسان
 عن جميع مشاركته في الجنس لا عن جميع ما يشاركه في الوجود لانه
 لا يميز عن الملائكة ومن لا فلا اي ومن لا يجوز ذلك لا يريد
 ما ذكره وهم المتقدمون واستدلوا على المنع باذلة منها ان الماهية
 لو تركيبت كما ذكر فاما ان يحتاج كل منهما للاخر او لا يحتاج واحد
 منهما الى الآخر وكل فاسد اما الاول فللزوم الدور واما الثاني
 فللزوم احد المتساويين على الآخر من غير مرجع واما الثالث
 فللزوم احتياج بعض اجزاء الماهية الى بعض في وجود
 الماهية قال بعض المتأخرين يمكن ان يختار الاول ويذهب
 ان الدور معي لا سبقي كما قالوا في توقي احوال على العرف
 والعكس او يذهب الى اختلاف جهة التوقف كما قالوا في الهبوطي
 والصورة فان توقف الهبوطي على الصورة من جهة السبق
 وتوقف الصورة على الهبوطي من جهة الفكل والتعني وقال
 بعض اخر يمكن ان يختار الثاني ويمنع ما ذكر فيه لانه ربما
 يكون فيه ما يقتضي الترجيح كالعلية يقال على الشئ انما

قال على الثاني وخالف شق ما تقدم ليحمل المقول على الاشياء المتفقة
 الحقيقة كالناطق والمقول على المختلفها كالحساس والنامي
 في ذاته حال من اي والمعنى هو من حيث المميز اي شئ حال كونه
 كاشفا في ذاته اي حقيقته خرج به الجنس اذ ظم انه ~~جمل~~
 المذكور فبدأ واحد انما جبالا مور المذكورة والاول جملته
 قيودا ثلثه وهي يقال في جواب واخافة الجواب الى ما بعده
 وقوله في ذاته ويخرج بالاول العرض العام لانه لا يقال في الجواب
 اي الاصطلاح وهو جواب ما هو وجواب اي شئ هو ويخرج
 بالثاني الجنس والنوع وبالتالى الخاصة ويمكن ان يكون مراد
 الشئ ويكون اخراج المذكورات على التوزيع الا انه يبعد تاخير
 العرض العام عن الجنس والنوع في الاخراج فاسل في جواب ما هو
 اي وانما اختلفت جهة المقولية لان الاول يقال بحسب الشركة
 فقط والثاني يقال بحسب الشركة والخصوصية معا كما تقدم
 والفصل قمان اي الفصل من حيث هو لا بقيد كونه قريبا او بعيدا
 ولا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره كما تقدم معنى الاول
 قريبا لانه يميز عن المشارك في الجنس القريب والثاني بعيد لانه
 يميز عن المشارك في الجنس البعيد عن جنسه القريب اي صاحب
 جنسه القريب يعني المشارك فيه وكذا يقال فيما بعده وقوله
 في الجملة اي عن بعض المشاركون كما هو ظم بقي شئ اخر وهو ان
 الفصل ينقسم الى مفهوم ومقسم لانه له نسبة للنوع وجنسه فان
 نسب الى النوع كان مقوما له اي دخلا في قوامه وجزأه وان نسب
 الى الجنس كان مقوما له اي محصلا منه فسموا وكل مفهوم للعالي
 مفهوم للسافل لان تقس العالي مفهوم للسافل ومقوم المقوم مفهوم
 لان جزءه جزء وليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي لانه لو كان
 كذلك لم يكن بين العالي والسافل فرق وكل مقسم للسافل مقسم
 للعالي

للعالي والاعكس لان فصل السافل مقسم للعالي وهو لا ينقسم السافل
 فان قلت يلزم ان هذا السؤال نشأ من قوله وهو ما يميز الشئ
 في الجملة لانه قيل اذا اكتفى في الفصل بالمميز في الجملة يلزم ان يكون
 الجنس فضلا لانه يميز الماهية في الجملة واجاب القاطب بانه يعبر
 مع المقولية المذكورة في تعريف الفصل ان لا يكون المميز تمام المشتركة
 لخرج الجنس لكن يلزم عليه خروج بعض الجنس ببيان الفصل البعيد
 فالاول بل الصواب ما اشار اليه الله من الجواب وقوله لا بعده فيه
 اي كون الجنس فضلا ان اش به ان كان مقصود الطالب تمييز
 الماهية لا بيان تمام المشتركة وقوله بخلاف ما اذا اش به انما اي
 بان كان مقصود الطالب بيان تمام المشتركة تدبر ثم ينبغي
 بالعرض اي انما به ثانيا بعد الاشارة بالذات او لا والمراد
 بالعرض هنا المنسوب لما يعبر عن الذات وهو الخارج عن الماهية
 فانه ما كان او حاد ثا وهو مصطلح اهل الميزان لا المنسوب للعرض
 المتقابل للجواهر كما هو مصطلح المتكلمين ويبنى التفسير في عموم
 وجهي كتمان في نحو السواد والبياض وينفرد الاول في نحو القدرة
 والثاني في نحو الناطقية كذا حققه بعض متأخرينا وبالعرض
 اي قيل يلزم على هذا التقسيم ان تكون الكليات سبعة لا خمسة
 واجيب بان العرض انما هو التقسيم الثانوي واما الاول
 فهو تقسيم النوع والفصل الى قسمين كما تقدم او اما ان يستغنى
 التكاليف عن الماهية اي لا يمكن ذلك في الذهن بمعنى انه
 لا يمكن ادراكها بدون ادراكها كالفردية للثلاثة والزوجية
 للاربعة او في الخارج بمعنى انه لا يمكن وجودها بدون
 فيه كالسواد للحبشي وسيمى الاول لازم الذهن والثاني
 لازم الوجود او من حيث هي بمعنى انه لا يمكن وجودها
 باحد الوجودين متفكة عنه ككون احدي راويا المثلث

منفردة والآخرين حادثين او كون ذوايا لثلاث مساوية لقائمه
 اذا حصل في الذهن او في الخارج لا بد وان يتصور بما ذكر ويسمى لازم
 الماهية كالمضاحك مستق من الضحك وهو انبساط النفس الوجه
 مع الكثافة مقدم الاسنان من سرور النفس ولكون انكشاف
 مقدم الاسنان لها دخل في مسماها سميت مقدم الاسنان هذا
 والقوة فسر بها بعضهم بامكان حصول الشيء مع انعدامه وبعضهم
 بامكان الحصول مطلقا اي غير مقيد بالعدم وهو المراد معنا ولا شك
 ان المضاحك بالقوة بهذا المعنى لازم للانسان ذهنا وخارجا
 واما الاول فلا يصح امراده لعدم لزومه للانسان ذهنا ولا خارجا
 لحصول الضحك بالفعل له بالمشاهدة او لا يتنع انعكاسه اي
 يمكن انعكاسه عنها ولو في وقت ما وهو العرض المفارق اي ممكن
 المفارقة سواء وقعت بالفعل بسرعة كحركة الخجل او بطوكا الشباب
 او لم تقع اصلا كالنقر الدائم لمن لم يكن غناه عادة والفرق بين
 هذا وبين لازم الوجود كالسواد ان هذا يمكن الزوال وذلك
 غير ممكن الزوال فتأمل اما ان يختص بحقيقة واحدة اي بافرادها
 لان الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هي اي بقطع النظر عن
 الافراد والملاذ بالحقيقة ما يشتمل النوعية والجنسية كالمضاحك
 في الاولى والماشي واللون في الثانية خلافا لمن قال انها لا تكون
 الا في النوع وهو الخاصة قد سما على العرض العام لانها لا
 وجودي ومفهومه عدسي لان الخاصة ما يختص بحقيقة واحدة
 والعرض العام ما لم يختص بما ذكر وهو فصحان خاصة حقيقية
 ويقال لها غير مطلقة وهي التي تكون بالنسبة الى شيء دون
 شيء كالمشي بالنسبة الى الانسان باعتبار كونه مقابلا للحي
 لا باعتبار كونه مقابلا لبقية انواع الحيوان مختص
 بها او مرد عليه ان الضحك مطلقا لا يختص بملك الحقيقة لما

لما قيل ان الملايكة والجن يصحكون ويبتكون ايض واجيب بان التحقيق
 عند الحكماء ان حالتهم لا يقتضي ضحك ولا بكاء لا ينافيه ما ورد في السنة
 من نسبة الضحك الى الملايكة والجن لان المراد به التعجب بجازا من
 باب اطلاق اسم المسبب على السبب فنشر طوا ان تكون الخاصة
 لازمة ظم بل من جهة انهم بشر طوا ذلك في تسميتها خاصة وليس
 كذلك بل انما بشر طوا ذلك في الخاصة المعرف بها لا بشر طهم الشاوي
 بين المعرف والمعرف واما المتأخرون فلم يشرطوا ذلك لان المدار عند
 على تصور المعرف بوجه ما وهو حاصل بالمعارفة ولا حاجة
 لقوله فقط بعد واحدة قد يقال الحاجة داعية اليه لا قوله يقال
 على ما تحت حقيقة شامل للكليات الجنس فقط يخرج الجنس والعرض
 العام لكومهما يقال ان ايض على ما تحت حقائق والظم ان الجنس خاص
 بقوله فولا عرضيا فالحاجة الى التقيدها هو بالنسبة للمعرض للعام
 قاسم و الخاصة قد تكون للجنس لما قدم المص ان الخاصة ما
 اختص بحقيقة واحدة وكان ظم انها لا تكون للجنس افاد انها قد
 تكون له فيكون بمنزلة الاستدراك على كلام المص وقوله كاللون
 للجسم قد يقال نعم قائم بالجوهر الفرد ايض لان الجسم مركب مركب منه
 والقاسم بالكل قائم باجزائه فلا يكون خاصة لهذا الجنس على انه قد
 يقال لانفسهم كون اللون لازما للجسم لان بعض افراده كالهوا والما
 لا لون له وكل خاصة نوع كالمضاحك للانسان خاصة لجنسه
 كالحوان بمعنى انها لا تتجاوز الى غيره لانه يلزم من عدم مجاوزته
 للخاص عدم مجاوزته للعام ضرورة انه لو جاز العام جاوز وليس
 المراد ان خاصة النوع توجد في كل فرد من افراد الجنس لعدم محتم
 ولا ينعكس اي عكسا لنوعيا لان بعض خواص الجنس لا يكون
 خاصة للنوع كالحياة الخاصة بالحيوان فانها ليست خاصة بنوعه
 كالانسان وهو العرض العام سمي بذلك لعدم حقائق

مختلفة لانهم لما هيأت احيوانا في انواعها فيكون عرضا
عاما لها بهذا الاعتبار واما بالنظر الى القدر المشترك بين الانواع
وهو احيوان فانه خاصة لازمة له ان اخذ بالقوة ومفارقة
ان اخذ بالفعل على ما تحت حقايق مختلفة او رتبة
مادق على خواص الاجناس كما شئ للحيوان واجيب بانها
خاصة باعتبار نسبتها للجنس وعرض عام باعتبار نسبتها الى الانواع
فما سلف قريبا واحصا ان قيد احيائه معتبر في التعاريف
ثم اعلم ان الحقايق المختلفة ان كانت اجناسا كان الخارج عرضا
عاما للجنس كالسواد وان كانت انواعا فقط كان الخارج عرضا
للنوعا وخاصة للجنس كالاكل والشرب قبل وانما كانت
هذه التعريفات رسوما الى هذا اشار الى سوال وجواب
حاصل السؤال لم اطلق المص على هذه التعريفات
الرسوم دون الحدود وحاصل الجوان انه انما اطلق عليها
الرسوم لجواز ان يكون هذه الكليات ماهيات وراثة تلك
المفهومات اي خلافا فيما يكون اطلاق الكليات عليها
حقيقة وتكون ملزمة لتلك المفهومات مساوية لها ليصح
التعريف بتلك المفهومات فحيث لم يتحقق تلك الماهيات اي لم
تعلم اطلاق على تلك المفهومات الرسم وقوله قال الامام الرازي
الى حاصله رد ذلك الجواب بوجهين حاصل الاول لا نسلم ذلك
الجوان لان تلك الكليات امور اعتبارية اي اعتبرها المعتبر
وهو الواضع وحصل مفهوماتها ووضع اسمها بارادتها
فليس لها معان اخر غير تلك المفهومات وحاصل الثاني
الذي اشار اليه بقوله على ان عدم العلم الى سلمنا المذكور لكن
انما يفيد عدم العلم بتلك الماهيات وعدم العلم بكونها
حدودا وذلك لا يوجب العلم بكونها رسوما فكان المناسب

الايتان

الايتان بالتعريف الذي هو اعم من الحد والرسم لاحتمال كونها
في الواقع حدودا او رسوما وقوله بمعزل عن التحقيق اي يمكن
منفرد عن القول الحق فظاهرا كلام الشا ان قوله
وانما كانت رسوما الى ليس من كلام الامام وليس كذلك
كما يعلم من كلام الايدي وكان الاولى ان يقول وانما كانت
رسوما لان المقولية عارضة لها خارجة عنها والتعريف
بالخارج رسم وانما كانت خارجة لان الجنس مثلا هو الكلي الذاتي
لحقايق المختلفة قبل عليها اولم يقل واعلم مر لكل من
يتاتي منه العلم وكثيرا ما ياتي بها المحققون في اوائل المباحث
الدقيقة ليتنبه السامع لها اكثر من غيرها وقوله ان عرض
المنطقي اي مقصوده من هذا الفن والحاصل ان مقصود المنطق
محصور في شيئين الاول ما يؤول الى استحضار المجهول
التصورى وهو القول الشارح والثاني ما يؤول الى استحضار
المجهول التصديقي وهو الحجة ولكل من هذين الموصليين
مقدمة اي مبادى فيبادى الاول الكليات الجنس ومبادى
الثاني القضايا القول الشارح الذي يشرح الماهية
هو الحد التام اما الرسم فلا يشرح بل يميزها بوجه ما فيكون
اطلاقه على المعرف مطلقا كما هنا من اطلاق الاخص على الاعم
او يقال هو حقيقة فيما ذكر باعتبار ان الشا بمعنى البيات
والتمييز بالرسم بيان للماهية في الجملة وكذا يقال في الحد الناقص
لشرحه الماهية ظاهرا ان ذلك علة لمجموع قوله القول الشارح
وليس كذلك فكان الاولى في البيات ان يسمى بشارحا لشرحه
الماهية ويقال له التعريف اي التبيين وهو مصدر اراد
به اسم الفاعل اي المعرف كما اشار اليه بقوله ومعرف الشئ الى
ما يستلزم معرفته معرفته اي قول نستلزم معرفته معرفته

اي معرفة الشيء المعروف قيل عليه ان اريد بالمعرفة الثانية المعرفة
بالكنه اي بجميع الذاتيات صار التعريف غير جامع لخروج ما عدا
الحد التام عنه وان اريد بالمعرفة المعرفة بوجه صلب غير
جامع ايضا لخروج الحد التام وغير مانع لصدقة على الخاصة
مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب من
ومن عرض اخر لان هذا جزء معرف وجزء المعرفة ليس معرفا
ولصدقة ايضا على القياس الاستثنائي واجيب بان المراد
بالمعرفة التصور مطلقا اي بالكنه او بوجه قد خل فيه الانواع
الاربعة وخارج القياس الاستثنائي فانه لا يستلزم التصور
كما هو ظن لكن يبقى عليه دخول الخاصة مع واحد من العرضيات
من الرسم الناقص فتأمل او ببعضها اي المساوي للمفرد
كالفضل القريب ولومع غير ماعد الجنس القريب والا كان
تاما وما عدا العرض كما يؤخذ مما ياتي وبما ذكرناه خرج الجنس
وحده قريبا او بعيدا والفضل البعيد لعدم المساواة للمفرد
خ او بغير ذلك اي كالجنس البعيد والخاصة او العرض
العام وكالخاصة فقط او العرض العام فقط والخاصة مع العرض
العام وفي خامس الخ هذا نقض للحصر السابق بناء على
عدم دخوله في الرسم والمحققون على دخوله فيه لان لفظ
المفرد في المثال خاصة من خواص المقار ومثل ذلك ما زاده بعضهم
من التعريف بالمثال والتقسيم لانها خاصتان للمعرف وقوله
ما انما عن الشيء يدل عليه وقوله اظهر اي عند السامع
والاي بالمطابقة فخرج عن الحد القضية الدالة على عكسها
والملزوم المركب الدال على لازمه البين والتعبير بدال يفيد ان
المراد بتعريف الحد اللفظي وقد يقال لا يفيد لان القول
العقلي دال على المعنى ايضا كما هو ظن وقوله على ماهية الشيء

اي كلا

اي كلا كما في الحد التام او بعضا كما في الحد الناقص واورد عليه ان التوضيح
حم غير مانع لشموله الرسم التام وبعض افراد الاسم الناقص كما يعلم
بما ياتي وان اريد او بعضا فقط كان غير جامع لخروج اكثر افراد
الحد الناقص وهو ما كان بالفصل القريب وغيره تامل والمراد
بالماهية ما به الشيء فهو هو وهو حقيقة منسوبة في الاصل
الي ماهي لانه يسأل بها عنه اي حقيقته الذاتية قال قل
لو قال اي حقيقته وذاته لكان اولي وذلك لاسيما انه ان حقيقة
غير الذات لان المنسوب غير المنسوب اليه اللهم الا ان يراد بالذات
الما صدق كما تقدم تفصيله وهو الذي يتركب من الضمير
وعايد الى الحد التام في ضمن مطلق او الى الحد السابق للمعنى الحد
التام ويكون في كلامه ويحتل رجوع الضمير الى مطلق الحد
ويكون قوله والحد الناقص معطوف على الذي وقوله وهو الحد
التام معترضي والمراد بالتركيب ما يشمل اللفظي والعقلي
من جنس الشيء اي اجمالا او تفصيلا كما يعلم بحاسيات
المتكبر بالارادة قال في شرح المطالع لاحاجة اليه لغنا حاشي
عنه وانما ذكرها مع تلاوها لانه لم يعلم ايها الذات والآخر
اللازم ولو ذكر احدهما مع التعريف غاية الامر انه لم يعلم
كونه حدا او رسما فلان الحد لغة المنع اي وح فهو من
اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل او من باب تسمية الشيء
باسم صفته والعلاقة التعلق وهو مانع من دخول
الغير اي لاشتماله على جميع الذاتيات الخاصة بالحدود
و مانع ايضا من خروج بعض افراده عنه على اثره اي عوارض
وخواصه وكلامه يدل على اي حيث عبر بالتركيب مما ذكر
وكما يدل على ذلك به يدل على تخصيصه ايضا بغير الماهية
المركبة من امرين متساويين على القول يكون ذلك اذ لا جنس

لها واعلم ان اختلاف امان فكون بسيطة او مركبة وكل واحدة
 اما ان يتركب عن غيره ولا يتركب منه غيره وهذا لا يجد لكونه غير
 مركب ولا يجد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب فقال والثاني
 البسيط الذي يتركب منه غيره ولا يتركب من غيره وهو البسيط الذي
 ينتهي اليه المركب بالتحليل وهذا يجد به لكونه جزءا من غيره
 ولا يجد لكونه غير مركب كالجوهر والثالث المركب الذي لا يتركب
 عنه غيره وهذا لكونه ذا اجزاء ولا يجد به لكونه ليس جزءا لغيره
 كالانسان والرابع المركب الذي يتركب منه غيره وهذا لكونه
 مركبا ويجد به لكونه جزءا من غيره كالحوان فظهر من هذا ان الحد
 لا يكون الا للمركب فانها اذا تفرقت بالرسوم اي الناقصة والامة
 فلا لا اعتبار التركيب فيها من اجنس القريب وخواصه اللازمة له
 وهو مناف للباطلة ويمتنع في الحد التام كان الاول عدم
 التقييد بالتام لان الحد الناقص ايضا كذلك وقوله ومفسر الشيء
 متاخر عنه اي لكونه محكوما به عليه والمحكوم به متاخر عن
 المحكوم عليه طبعيا ليلزم التسلسل اي لان تعريف الحد حده
 فلو احتاج الحد الى حد لا احتاج حده الى حد وهكذا فيلزم التسلسل
 لان حد الحد نفس الحد اي في المفهوم وذلك لان الحد قول
 والى على الماهية ولذلك الحد قول والى على ماهية الحد
 فما كان تعريف الحد يكون تعريف حد واحد وهو فلا يتسلسل اغا يلزم
 التسلسل ان لو اراد بالحد ما صدقه وقلنا انما يعرف على ان
 لو سلمنا ارادته وقلنا بما ذكر لان التسلسل الالوكاف لا
 ينتهي الى معرف معروف ونحن نشترط انتهاءه اليه كما ان في مقدمه ما
 الباهية نشترط انتهاءها الى الضرورة ليلزم التسلسل
 على ان التسلسل في الامور الاعتبارية لا فقطاعه بانقطاع
 الاعتبار عن حال وقوله كما ان وجود الوجود نفس الوجود

ايان

هذا المقام
 انما هو
 في تعريف
 الحد

اي في المفهوم ايضا وقوله منذ رج في الحد اي فيما يطلق على حده
 وليس المعنى كونه فردا من افراده حتى يلزم عليه كون الخاص نفس
 العام كما توهمه بعضهم فاعترض على التمسك والحاصل ان حد الحد
 من حيث مفهومه لا باعتبار عارض كونه حد الحد هو نفس
 الحد من حيث مفهومه لانه راجع لما تحت لفظ الحد
 وان امتان عنه باضافة اليه اي وتلك الاضافة عارضة خارجة
 عن المفهوم فلا تقدم في النفس المذكورة تأمل ولحد
 لنا قصص معطوف على الذي كما تقدم او مبتدأ جزم كالجسم
 الناطق الخ او جزم محذوف اي من القول التمسك او غير ذلك
 من جنس الشيء البعيد اي بمرتبة او اكثر وكلما كان ابعد
 كان انقضى وقوله فلعدم ذكره اي لنقص بعض لذات
 فيه وكان الاولى التقييد بما ذكره لا الخفي من جنس الشيء القريب
 التقييد بالقريب احد مذهب والمذهب الثاني عدم التقييد
 وعليه فيتعذر الرسم التام وخواصه اللازمة له اي البينة
 الثبوت له والاشتغال عن غيره والالم يكن مقوده سببا لاكتساب
 بقود الملزوم فلا يكون مع فافلا يكون رسعا وخارج باللائمة
 المفارقة كالضاحك بالفعل فانه احصى من الانباء فلابح
 وسعه به ثم جمع الخواص ليس شرط في الرسم ولذا اقتصر القبط
 على الخاصة الواحدة وقد يقال اجمعية باعتبار المواد والافادة
 للجنس وفيد بامر مختص بالشيء اي وهو الخاصة كما قيد في الحد
 التام بالفعل القريب وهو مختص بالوقوف من عرضيات
 افاد بالجمع انه لا يكفي الخاصة الواحدة وهو مذهب المتقدمين
 لانهم منعوا التفرق بالمفرد تختص جملتها افاد ان العرض
 العام لا يقع وحده معروفا ولم يقيد بان كانا عرضيين عاميين
 او اكثر اذ لا تختص جملته بحقيقة واحدة كنوع الانسان

بانه ماش متفلس والظن ان ذالك متمنع حتى على مذ هيب
من يجوز التعريف بالاعم قاسل وان لم يخص ان صادق بان
لا يخص شئ من احادها بالمعنى كغيره من الانسان بما عدا
الوصف الا حين من المثال وبما اذا اختصت واحدة كالمثال
بتمامه وخرقا لا حين وقوعها خيرة كما فعل الملم وبما اذا اختصت
كل واحدة كما هو مقتضى الغاية كتعريف الانسان بانه كاتب
بالقوة محاك بالطلع فالصواب ثلاثة كتولنا في تعريف الانسان
ان او مرده عليه بعضهم عليه ان تعريفه بخاصتي احادها مركبة
وهي ماعد الوصف الاخير والاخرى مفردة وهي الوصف
الاخير ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب من خاصتي
واجيب بانه على تسليم هذا التعريف الكلي لا يلزم من عدم اشتراط
ذالك عدم صحة ان يقال ويطلق على مجموع ذالك جمع
وجوده انه رسم ناقص لان المراد قصد التعريف بهذا المجموع
لكونه اقوى في التبيين من غيره وذاك لاننا في كون التعريف
ببعضه عند افاده كافيا وقوله ماش على قه فيه خرج الماش
على اربع او ثلاث او اكثر كالدود المتولد من السحرة وخرج
ايضا الماش على بطنه كالحية وقوله عريض الاطراف خرج
مدورها كالطير وقوله يادي البثرة اي ظاهرها ختم مسترها
بالوبر كالابل وبالوصف كالغتم وبالشعر كالمعز وقوله مستقيم
القامة خرج غيره فكل واحد من هذه الاوصاف لا يخص
بالانسان حصول الاول فهو الدجاج والثاني البقر والثالث
لخولحية والرابع لخنو الشجر واملحوظها فخصص به وقوله محاك
بالطبع اي بالقوة بعدا يختص بالانسان وفوقه في بيان
النساجس يعني ان كما يصحك الانسان قال العلامة السبكي
لا يقال المراد بالصحة ما يكون مسببا عن التعجب القلبي
وهو يخص بالانسان ويحك ما ذكره صوري لا تحقيقا لانا
نقول

نقول بل هو محك حقيقة لانهم حكوا عنه انه انما يصحك اذا راي
او سمع ما يتعجب منه فلهذا ذكر جميع ان اي لانه لم يذكر فيه
الجنس القريب مع النصال القريب بقريضة المثال وكذا يقال في قوله
او بالفصل وحده والاكثر من على ان كلامه مع احد ناقص اي والا
قلوب على انها رسم مخلوها عن الجنس قال بعض متاخرنا وهو اوضح
في غير التعريف بالفصل وحده وكلام السيد سعيد قدوره
يقضي ان مقابل ما ذكره الشئ في الفصل مع الخاصة او مع العرض
العام عدم اعتبارها اي فليس لها اسم خاص وزعم انه مذهب
الاكثر خلافا لما يفيد كلام الشئ من انه مذهب الاقل قالوا لان
المقصود من التعريف منحصر في امرين وهما الاطلاع على ذاتيات
الشئ وتمييزه عن ماعداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما
في الثاني والتمييز حصل بالفصل في الاول مع زيادة الاطلاع
على بعض الذاتيات فنص الخاصة في خاتمة فاعلمت من مجموع ذالك
ان المذاهب الثلاثة واما التعريف بالفصل وحده فتقابل ما ذكره
الثلاثة لا يصح التعريف به لكونه مفردا او التعريف به وحده لا يفيد
وهو مذهب الشيخ ونسبه للمحققين واستدل عليه الاصبهانى
بان الشئ المطلوب بقوره لا بد وان يكون مشعورا به بوجه
ما والا متنع طلبه لان المطلوب لجهول من كل وجه يستحيل
طلبه فذكر اجند يحصل لشعوره به وذكر الفصل والخاصة بقده
حصول بقوره فينبغ من هذا ان تصور المطلوب انما يحصل بالمؤلف
لا بالمفرد قال بعض المحققين وفيه نظر لان تصور المطلوب
بوجه ما ليس جزا من التعريف وانما شرط فيه والشرط خارج تام
بالعرض العام مع الخاصة ظم ان هذا غير داخل في كلام الملم
وليس كذا ان اذ تعريفه للرسم الناقص يشمله وتمثيله بما ذكره لا
يخصه ويمكن ان يجاب بان تعريفه الرسم الناقص بما ذكره ليس

للمتنق عليه بل له وللمختل في المسامحة للرسم اي في المصدق
 وخرج به الخاصة التي هي احض من الرسوم كالضاحك بالفضل للانسان
 وهذا القيد وان لم يذكره فيما سبق فالظم اعتباره والاكتفاء
 على ان كلاهما رسم فاقص مقابله ان الصورة الاولى غير معتبرة
 كما لم يعتبر العرض العام مع الفصل وان الصورة الثانية لا يصح التعريف
 بها لان التعريف بالمفرد لا يصح وقد تقدم ما فيه قال بعض
 شراح الشريعة ولما اعتبر هذه الاقسام يعني الفصل مع الخاصة
 او العرض العام والخاصة مع العرض العام ان يقول لا نسلم ان
 المقصود من التعريف الاطلاع على الذاتيان او التمييز فقط بل منه
 الاطلاع على الخواص والاعراض فان في معرفتها اعانة على بحال
 معرفة له مذهب له اذا علمت ذلك فاعلم ان الصور ترتقي الى اربع
 وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية في ثمانية وذلك ان الجنس
 اما قريب او بعيد والفصل كذلك والخاصة اما لازمة او مفارقة
 والعرض العام كذلك فهذه ثمانية مضروبة في مثلها والسالم من
 التكرار منها سبع وعشرون صورة قد ذكر من المقوم لبعضها مباحا
 وتركوا البعض الاخر احالة على فهم الماهر لتوقع معرفة كل
 منها اي من الشئ كالانسان ومن الخارج المختص كالضاحك
 اذ لا يعرف كونه خاصا بالانسان الا اذا عرف الانسان كما هو
 ظاهر ولا يعرف الا اذا عرف اختصاصه به كونه معر فاه
 واجيب بمنع حصول المذكور اي في قوله انما يعرف الشئ او يستد
 ذلك المنع بقوله يجوز ان يحصل تصور المعلوم للوازم
 البينة من المعلوم ما في محال في نفسه وليس كذلك لان المراد بالاستدلال
 تصور المرفق تصور الشئ ان يكون تصور الشئ حاصلا من تصور
 ومكتسبا منه بوجه مخصوص بان يوضع المطلوب التصوري
 المشعور به بوجه ثم يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها
 ما يودى اليه فتدبر لا يكون بغير القول ان اراد به القول
 اللغظي

اللغظي فمنع لما تقدم وان اراد به الاعم فلم لا يجوز التعريف بالخط
 مع انه يدل على اللغظ الدال على المعنى تامل واعلم انه لا يجوز التعريف
 بالاعم عموما وجهيا او مطلقا لكونه غير مانع من دخول غير افراد
 المحدود فيه ولا بالاحض لكونه غير جامع لافراد المحدود فيه وهم
 ان بعض افراده ليست منه وقيل لان الاحض اخفى لكونه اقل وهو
 في العقل وذلك ان وجوده في العقل مستلزم لوجود العام
 لكونه جزءا منه ولا عكس وايضا بشرط الخاص ومنافاته اكثر فان
 كل شرط ومناف للعام شرطا ومناف الخاص ولما كانت شرطا ومنافاته
 اكثر كان وجوده في العقل اقل فيكون اخفى بهذا الاعتبار واذا علم
 بان الاعم والاحض لا يصلحان للتعريف والمباين بالطريق الاولى
 لكونه في غاية البعد عنه ولا يجوز التعريف بالمساوي حلا وخفا
 ولا بالاحض لانه يجب ان يكون المعرف اقدم من الموقوف لانه علة له والعلة
 مقدمة على المعلول فيجب ان يكون اوضح منه لان المساوي حاصلا
 مع مساويه والاحض متاخر عنه ويجب ان لا يشتمل على المجاز والمشارك
 الا مع قرينة معينة للمراد وعلى الحكم ان اخذ من حيث هو حكم واما ان
 اخذ من حيث انه وصف مميز فلا جناح فيه كتعريف الكسب بانه يخلق
 القدرة المحادثة بالقدرة في محلها متقارنة له من غير تأثير في القيد
 الاخير من احكام القدرة اخذ من حيث انه مميز وكتعريف ابن مالك
 للحال بانها وصف فضلة منتصب او فالانتخاب حكم للحال اخذ من حيث
 انه وصف مميز ومثل الحكم او التي لغير التقييم بان كانت للشك او للايهام
 وذلك لانها تنافي ما قصد من التحديد وهو البيان اما التي للتقييم
 فيجوز وقوعها في التعريف لانها تنبيه ان المذكور حد او احد و
 لا مورد متخالف في الحقيقة مشتركة في مطلق الماهية فتقيد
 ان فسما من الماهية حدة كذا او قسما حدة كذا الخ وذهب بعضهم
 الى امتناعها في الحد لا في الرسم قال لان الشئ الواحد يستحيل

ان يكون له فصلان على الهدا ولا يعتنع ان يكون له خاصتان
لكذلك وبالناسل فيما تقدم يعلم رده بقي شيء اخر وهو ان احد
من الاشياء التي لا يقام عليها دليل ولا تقابل بالمتع والا لوجب على احد
اقامة الدليل عليه ولا قائل به وطريق المنازعة فيه ان يعارض
بحد اخر ارجح او مساو وبانه غير مطرد او غير منعكس الى غير ذلك
بحاجب في الحد وداجتنا به وهذا في كنه في الحد ودالحقيقة اما للفظية
كان يقال الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلاة في الشرع الاقوال
والاقوال الخاصة فتقابل بطلب محبة النقل ان لم يقع عليها الدليل
والا توجه على القائل المتنوعة الثلاثة المذكورة في علم المناظرة
وهي المنع والنقض الاجمالي والمعارضة لانه مدع جوهري وهذا اخر
ما يسرع الله من الكلام على التصورات وارجوا من فضل الله وكرمه
ان يسهل علينا الطريق في الكلام على المقديقات مبتدأ بمقدمة ما
اي القضايا لتوقف معرفة المحجة على معرفة القضايا وارجو ان يحكمها
جميع قضية اي كطاي او مظنية بحيث يذالك لا تقضي وحكم
فيها بشي على شيء اخر في فعلية بمعنى مفعولة ولذا لم تحتها
المتا حيث لا موصوف ظم او مدلول عليه بقرينة وترك الصلة
اي فيها لكثرة الاستعمال ويعبر عنها بالخبر اي لاحتمالها
الصدق والكذب وتسمى ايضا مقدمة من حيث انها جزء قياس
اذ هي كم طريقة للنتيجة ومقدمة اليها وتسمى مطلوبا من حيث
كون الحكم يقيم عليها الدليل او من جهة ان السامع يطلب
من التكلم اقامة الدليل ويتضمن هذا الطلب منعاف مذهب النظار
وقضا تفصيليا واحتمل على الثاني اولى وسمي نتيجة من حيث
حصولها عن الدليل ولا منافاة بين هذا وما ياتي من ان المراد
بالنتيجة المعنى المعقول لانه الذي يلزم القياس لان النتيجة كما
تطلق على ذلك تطلق على اللفظ الدال عليه كالقضية وتسمي

مسألة

مسألة من حيث انها سئل عنها اي عن حكمها في الذات واحدة
واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار دخول فيه الاقوال
التامة اي بقطع النظر عن المادة والقابل والالورد نحو سجد اقل
من الكل وقول الله ونبيه وقول مسيلمة ولذا زاد بعضهم في التوبة
قيد لذاته لا دخال ما لا يحتمل الصدق كالاول والثاني والثالث
وما لا يحتمل الا الكذب لالذاته كالرابع ولا خرج الانشائيات
المحتملة للصدق والكذب بالنظر لاستلزامها خبرا
ان يقال لقائله بحسب نفس الامر واللام بمعنى في وليست
صلة لي يقال والا لوجب ان يقال لقائله ذلك فلو حذف قوله
انك انما افاده العمام حادق فيه او كاذب لا يخفى ما فيه من
سواء الادب بالنسبة لقول الله وقول نبيه اذ لا يصح ان يقال
لقائله ذلك فلو حذف قوله او كاذب كما فعل صاحب السلم لسلم
من ذلك والصدق مطابقة النسبة الحكمية للواقع وان لم يطابق
الاعتقاد كما هو مذهب النظام اولهما كما هو مذهب الجاهل
والكذب عدم المطابقة لما ذكره او رد على التعريف ان القضية
هي الخبر والصادق هو الخبر المطابق والكذب هو الخبر الغير
المطابق فوجاهة عن الخبر وقد اخذ في تعريفه وذلك
في رد والتوقف كل منهما على معرفة الاخر ولذا عرف بعضهم
الخبر بما له نسبة خارجية وبعضهم عرفه بما يحصل مدلوله
خارجا بدونه واجيب بان الصدق والكذب لما اشتهرا
في المحاورات لم يحتاجا الى تعريف فلم يتوقفا على خبر فلا دور
وبعضهم اجاب بان المعروف القضية لا نفس الخبر فلا دور
فيها وكان هذا غير كاف في دفعه لما علمت من ان القضية هي
الخبر والانشائيات ظم ان هذا قول قام عند اهل هذا
الفن وان كانت من قبيل المقور الخالي عن الحكم المركب

تركيبا لفظيا اذ ظاهره ان القول حقيقة فيها ويجعل ان يكون
حقيقة في اللفظي مجازا في المعنى او بالعكس وهو الاولى لانه
المرجح عند الاصوليين ورد بان الترجيح المذكور انما هو فيما اذا اتفقت
الحقيقة في احدها والا كان محلا احدهما على المجاز ترجيحا من غير
مرجح بقي احتمال اخر وهو انه مجاز فيهما حقيقة في شئ اخر
ولم يتوصل له لبعده اما محلية قسم المصنوعة الى اقسام
ثلاثة تبعا للشيخ في الاسرار وفروعها نحو جني الى قسمين محلية
وشرطية ثم قسم الثانية الى متصلة ومنفصلة وهو الاولى لان الاجزائية
فكان للشرطية من هو تقسيم ثانوي ثم هذه التقسيم من تقسيم
اخر الى انواعه وقال الشيخ الى اصنافه ولا خلاف في المعنى
لانه اذا نقل القضية من حيث معناها كانت متحدة دائما
واعاختلفت بالمواضع التركيبية وان نظر اليها من حيث التركيب
والصورة كانت مختلفة والنظر الثاني اولى بالقبول لان اهل
الميزان انما يعتبرون صورة القضية لا معناها من غير تركيب
تدبر وهي التي تكون طوقاها مفرد بين اي بعد حذف الادوات
الدالة على ارتباط احدهما بالآخر وقوله او بالقوة اي بان يمكن
التعبير عنهما بالفاظ مفردة وانما زاده ليدخل في المحلية نحو
قولك حيوان الناطق ينقل بنقل قد فيه وزيد عالم
نقبضه زيد ليس بعالم والشمس طالعة يلمع النهار موهوب
فانه يمكن التعبير عن الطرفين بها بالفاظ مفردة وافلها
هذه اذ آل تدبر وسحيت محلية اذ وجه التسمية ظاهرة
في الموجبة واما السالبة فلا محل فيها الا ان يقال كثيرا ما يسمون
الاعداد باسماء مكانها وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما
لم تسم وصفية باعتبار طرفيها الاول لكون النسبة المقصودة
انما تفهم من المحمول مع كون الغالب فيه الاشتقاق واما الموضوع
فلا

فلا يفهم منه الا الذات لا يكون طرفاها مفردين
اي لا بالفعل ولا بالقوة وذلك لان الشرطية لا يمكن
ان يوضع موضعها مفرد لانه لا يمكن استعادة ملاحظة
المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية من المفرد على التفصيل
ليست ان كانت ان هذه القضية حكم فيها بان وجود
الليل عند طلوع الشمس غير ثابت لعدم تلازم بينهما لوجود
شئ في الشرطية اي اداته لان اللفظ المفترض للربط قد يكون
اسما صدقا اي في الصدق ومعية اي معاحبة في المتصلة
واما المنفصلة فالحكم بين طرفيها بالمعاهدة بالتناهي
بين القضيتين اذ اما التي لا تنافي فيها بينهما فليست من المنفصلات
وان وجد فيها اما كقولنا رايت اماريدا واما عمو او قولنا العالم
ان يعبد الله واما ان ينفع الناس وذلك لان الشيخ في الاسرار
مرح بان غير الحقيقي من المنفصلات قد يكون له اضاف غير
مانعة الجمع ومانعة الخلو للربط الواقع بين طرفيها بالعناد
اي بالنسبة بالربط الحقيقي النسبة اي الايقاع والانتزاع
ولا يحتاج الى رابطة للنسبة التي هي التعليق لان رابطة النسبة
الاولى مستلزمة لها فاعتبرت مما قرناه ان اجزاء القضية اربعة
المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب
والسلب والايقاع والانتزاع يسمى رابطة اي تسمية للدال
باسم المدلول غير زمانية انما تسمى رابطة اسمية
لكونها بالاسم لانه لا حرج في الاصطلاح وان كان ما ذكرنا نسب
اما ثنائية اي لفظا وقد يراد قولك الانسان قال ثم
او ثنائية لفظا ثنائية فقد يراد قولك الانسان جسم لان
المحمول لما كان جامدا احتاج الى تقدير ما يربطه بالموضوع
لكونه لا يحتمل تحيرا وذلك المقدر هو الرابطة ومحل

المتوسط بين الموموع والمجول وقوله او ثلاثية اي لفظا ومعنى
 كقولك الانسان هو جسم او ثلاثية لفظا ثنائية معنى كقولك
 زيد هو يقوم فان وجود الرابطة هنا كالعدم كقول المجول
 متجلا للضمير الذي يحمل به الربط فلا حاجة الى ذكر هو
 ولذلك عانت انه ينبغي ان لا يصح بالرابطة عند كون المجول
 مشتقا حوفا من التكرار كقام زيد اي فان الحركة الاعرابية دالة
 على النسبة فلا حاجة للرابطة او حكما اي وتبته بان متوخذا للفظ
 الطالب للضحية اي وهو المقرون بحرف الشرط والقضية
 اي بحسب ايقاع المراده ان القضية تنقسم لاجبب الذات مثل
 لغوارض الى ما ذكرنا وما التقسيم السابق فانه بحسب التركيب
 المخبري لان حرف السلب اي اذ انه اسما كغيره او فعلا ليس
 او حرفا كلا عن اصل مدلوله وهو السلب اي قطع النسبة عدل
 به عن ذلك حيث حصل جزء من الموضوع والمجول وبه يصير المدخل
 عدما ثم المحصلة اي الموجبة المحصلة بدليل قوله بعد ذلك
 والسالبة ايضا وقوله والمعدولة اي الموجبة ايضا كل الانسان لا كاتب
 بتقدير الرابطة قبل الثاني ليكون الثاني جزء من المجول تقضي
 وجود الموضوع المراد بوجوده في القضية مطلقا محصلة او معدولة
 وجوده خارجا حقيقة ككل انسان حيوان او كل لا انسان
 لا حيوان او فتدبر اكل عنقا طابرا وذهنا كثر يك الباري
 ممتنع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه الحكم فانه ذهني بمقدار
 الحكم كما لا يخفى ويقال لها شخصية التسمية الاولى او الى
 لشمولها نحو قولك الله موجود من كل قضية لا يوصف موضوعها
 بالشخص لدلالتهما على كثرين او رد عليه ان الجزئية ايضا تدل
 على كثرين واجيب بان وجه التسمية لا يوجب التسمية او يقال
 المراد لدلالتهما على ما ذكر قطعاه حجة والجزئية كما تحتمل ذلك
 تحتمل

تحتمل الواحد الذي هو اللفظ الدال الخ ذكر بعضهم انه لا يختص بالفعل
 بل كل ما دل على كية الافراد يسمى سورا او العهدية او رد عليه ان اريد المراد
 الذهني فالمشار اليه حصنة غير معينة وان اريد الخارجي فالمشار اليه شخص ورج
 في القضية جزئية على الاول وشخصية على الثاني واجيب باختبار الثاني ويورد
 استغراق افراد المعهود ورج فتكون كية هذا الاعتبار لا تشملها على السور
 انت خبر بان كون القضية كلية او جزئية انما هو اذا كان حكم السور مستلما
 على الموضوع اما اذا كان مستلما على المجول فالهاشمي مخرفة لا خوف السور عن
 محله وهو الموضوع وكونه الى المجول وتشبه صورها كنيست وتسعين صورة لا
 يتعلق بها كبر فانية وانما تذكر تدريسا لطيفة ان اردتها فراجعها في المطول لان
 مختصا بالسور في وجه السالبة ليس كل الخ الفرق بين الاسوار الشك في
 ان المدلول المطابق في الاول رفع الايجاب الكلي ويلزمه السلب الجزئي والاخير ان بالكلية
 الانسان كاتب اي يجعل ال الجنس لا للتشغيق والا كانت كلية ايضا ان كان المعهود
 كل الافراد وجزئية ان كان المعهود بعضها في قوة الجزئية اي لان الحكم محقق
 لسوا كان المعنى كل انسان كاتب او بعض الانسان كاتب في حكم الكلية اي لان الحكم
 فيها على معين وهو المتخصص في الاول والمخصوص بالسور في الثانية اولتاويل
 البعض في الكلي كاسياني على وضع معين اي في حال معين او من معين
 خصوصية اي لان اللزوم او المناد حض فيها لزما او مكان او حال معين
 او على جميع الاوضاع الممكنة اي في جميع الاحوال والازمان التي يمكن حصوله فيها
 وخارج بها المتنوعة فلا يعتبر والام لصق كما كان هذا الانسان كان حيوانا
 لان من جملة الاوضاع المختلفة المتنوعة كون الانسان غير حيوان وفي المنفصلة
 دائما لم يظ ان دائما لا يكون سورا المتصلة وتقل بعضهم انه يكون سورا لها الضم
 بح اي بسماءه لا بالسمة وكذا يقال فيما بعده والمراد انهم يعبرون بذلك
 بدونها السكت ولا ينظرون الى الاصطلاح القوي ولا الى لغة البريد بدليل
 انهم جعلوا هو الرابطة مع انهم لم يوضع لذلك دون كل انسان حيوان انما
 اعاد كل لذكرها في التعبير بالحرف فقط ما في قال فلهذا اي لكون الخط

يسير بمعنى سهل لا بد لها اي النسبة من كيفية في الواقع هي وصف
لنسبة وليست صفة وجودية لان الضرورة والدوام والامكان مثلا
امور عدمية لا وجود لها في الخارج بل هي امور اعتبارية فتقول
العلامة قد لا اي صفة قائمة في الواقع بموضوعها وبحولها ليس في محل
من وجهين الاول ان اعتبارية كما علمت لا وجودية حتى تقوم
بما ذكره الثاني انها وصف للنسبة لا للموضوع والمحمول يسمى
اي اللفظ الدال عليها اي على الكيفية جهة وقوله وتسمى اي
القضية وجهة لا شتمالها على الجهة وهي اي القضية الوجهة
لان المادة والضرورة او الجهة لم يبعد لما علمت اولاً ولا وهو الحكمة
والمطلقا وحكم فزاده بالضرورة ما فيها ضرورة مطلقة وبالذات
ما فيها دام مطلقا تامل وحصرها المتأخر ونزوحه المحصر
ان النسبة اما واجبة او دائمة او ممكنة او واقعة بالفعل والاولى
اما غير معقيدة بغير وهي الضرورية المطلقة او معقيدة بوصف
الموضوع فقط وهي المشروطة العامة او به مع لادائما وهي المشروطة
الخاصة او بوقت معيّن فقط وهي الوقتية العامة او به مع لادائما
وهي الوقتية بخلاف لفظ العامة وان ثبت قيدتها بالخاصة وجعلها
الشه فحدا واحدا ابيض والثانية اما غير معقيدة بغير وهي الدائمة
المطلقة او معقيدة بوصف الموضوع فقط وهي الزمنية او به مع
لادائما وهي الزمنية الخاصة والثالثة اما ان يعتبر فيها عدم الامتناع
اعم من ان يكون جائزا واجبا وهي الحكمة العامة او جواز الوجود
والعدم وهي الحكمة الخاصة والرابعة اما ان تقيد فعليتها بشئ
وهي المطلقة العامة او تقيد بلا دائما وهي الوجودية اللادائمة
او بلا بالضرورة وهي الوجودية اللا ضرورية وبقي من الرابعة
فكان لم يتعرض لهما الشئ وهي الوقتية المطلقة وهي التي قيد
اطلاقها بحين بوقت والمطلقة الحينية وهي التي قيد اطلاقها
بحين

لان المادة والضرورة او الجهة لم يبعد لما علمت اولاً ولا وهو الحكمة
والمطلقا وحكم فزاده بالضرورة ما فيها ضرورة مطلقة وبالذات
ما فيها دام مطلقا تامل وحصرها المتأخر ونزوحه المحصر
ان النسبة اما واجبة او دائمة او ممكنة او واقعة بالفعل والاولى
اما غير معقيدة بغير وهي الضرورية المطلقة او معقيدة بوصف
الموضوع فقط وهي المشروطة العامة او به مع لادائما وهي المشروطة
الخاصة او بوقت معيّن فقط وهي الوقتية العامة او به مع لادائما
وهي الوقتية بخلاف لفظ العامة وان ثبت قيدتها بالخاصة وجعلها
الشه فحدا واحدا ابيض والثانية اما غير معقيدة بغير وهي الدائمة
المطلقة او معقيدة بوصف الموضوع فقط وهي الزمنية او به مع
لادائما وهي الزمنية الخاصة والثالثة اما ان يعتبر فيها عدم الامتناع
اعم من ان يكون جائزا واجبا وهي الحكمة العامة او جواز الوجود
والعدم وهي الحكمة الخاصة والرابعة اما ان تقيد فعليتها بشئ
وهي المطلقة العامة او تقيد بلا دائما وهي الوجودية اللادائمة
او بلا بالضرورة وهي الوجودية اللا ضرورية وبقي من الرابعة
فكان لم يتعرض لهما الشئ وهي الوقتية المطلقة وهي التي قيد
اطلاقها بحين بوقت والمطلقة الحينية وهي التي قيد اطلاقها
بحين

بحين الاول الضروري ان الخمس اي يجعل الوقتية والمنتشرة
قسمين وان قلنا لما تقدم فهي سبع الضرورية المطلقة هي
التي يحكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادامت
ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان
وبالضرورة لا شئ من الانسان نجس والمشروطة العامة هي
التي يحكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صابع
مادام كاتباً وبالضرورة لا شئ من الانسان كاتب بساكن الا طابع
مادام كاتباً والمشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد
اللدوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا طابع
مادام كاتباً لادائما وبالضرورة لا شئ من الكاتب بساكن الا طابع
مادام كاتباً لادائما والوقتية هي التي يحكم فيها بضرورة
نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معيّن من اوقات
وجود الموضوع معقيداً باللدوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة
كل من متخفي وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما
وبالضرورة لا شئ من القمر يتخفى وقت التربع لادائما والشرطية
هي التي يحكم فيها بضرورة نبوت الموضوع للمحمول او سلبه عنه في وقت
غير معيّن من اوقات وجود الموضوع معقيداً باللدوام بحسب
الذات كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما
وبالضرورة لا شئ من الانسان يمتنفس في وقت ما لادائما
والاوليان بسيطتان والثلاثة الاخيرة مركبة لتتركب كل
واحدة من قضيتين الدائمة المطلقة هي التي يحكم فيها بدوام
نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادامت ذات الموضوع
موجودة كقولنا كل انسان حيوان دائماً ولا شئ من الانسان
يخرد دائماً والعرفية العامة هي التي يحكم فيها بدوام نبوت

المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا
 كل كاتب متبحر الا ما بع ما دام كاتباً ولا شيء من الكاتب يسكن الاصاب
 ما دام كاتباً والعرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللازم
 بحسب الذات والاوليان بسلطان والاختيرة مركبة لما مر المحلنة
 العامة هي التي يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الظرف المخالف
 للحكم كقولنا بالامكان كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار
 بباردة والممكنة الخاصة هي التي يحكم فيها بسلب الضرورة
 المطلقة عن جانبي الوجود والمعدم كقولنا بالامكان الخاص كل
 انسان كاتب وبالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب
 والاولى بسيطة والثانية مركبة لما مر المطلقة العامة هي التي
 يحكم فيها بشيئ المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا
 بالاطلاق العام كل انسان متفلس بالاطلاق العام لا شيء
 من الانسان يمتفلس والوجودية اللاداعية هي المطلقة العامة
 مع قيد اللادوام بحسب الذات والوجودية اللا ضرورية هي
 العامة مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات والاولى بسيطة والاخرى فان
 مركبتان كما مر ولما فرغ من تقسيم الاحتمالية انظر انه لم يقسم الشرطية
 فيما مر مع انه قسمها الى متصلة ومنفصلة وقد يقال انه قسم فراغ
 التقسيم على الاحتمالية لعدم استيفائه ما يتعلق بالشرطية من الاقسام
 وقوله اخذ في تقسيم الشرطية قد يقال لم ياخذ في تقسيمها
 وانما اخذ في تقسيم اقسامها واجيب بان الذي في الشرطية للعهد
 الذكري والذي ذكره انما هو الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة
 ولذا قال متصلة كانت ان في الكلام مخاف محذوف دل عليه
 المقام اي في تقسيم اقسام الشرطية وهي التي يحكم فيها بصدق
 قضية ان هذا التعريف لا يعمل السالبة كقولنا ليس البتة اذا كان
 الذي انسانا كان محذوفاً ولعله نظر الى كون اطلاق اللزومية عليها
 انما يصدق الحمل على الموجبة لعدم اللزوم فيها ولو نظر الى كون
 اطلاق

اطلاق اللزومية على السالبة حقيقة اصطلاحية لقول هي
 التي يحكم فيها بصدق قضية الخ او بسلب اللزوم بينهما
 واعلم ان الموجبة اللزومية تصدق على صادقين كقولنا ان
 كان الانسان حيواناً فهو جسم وعن كاذبين كقولنا ان
 كان الانسان حماراً فهو ناطق وعن مجهولية الصدق والكذب
 كقولنا ان كان زيداً مال فهو غني وعن مقدم كاذب فتال
 صادق كقولنا ان كان الانسان حماراً فهو جسم ولا تصدق
 عن مقدم صادق وتال كاذب لا متناع استلزام الصادق
 الكاذب لان معنى اللزوم هو وجوب صدق التالي ان صدق
 المقدم او وجوب كذب المقدم ان كذب التالي فلو كانت
 الصادق مستلزماً للكاذب لزم كذب اللزوم الصادق
 لكذب لا زعمه وصدق اللزوم الكاذب لصدق ملزومه
 فيجتمع التقيضان وهو محال وتكذب عن كاذبين كقولنا ان
 ان كان الانسان حماراً كان ناطقاً وبالعكس كقولنا ان كان
 الانسان ناطقاً كان حماراً وعن صادقين كقولنا ان كان
 الانسان حيواناً فهو ناطق والسالبة تصدق عما تكذب عنه
 الموجبة وتكذب عما تصدق عنه فاعتبر ذلك بمقتضى
 كالعلية اي كون الاول علماً للتالي او معلولاً له او كونهما معلول
 بعلة واحدة ولا شك ان ذلك سبب لاستلزام المقدم التالي كما
 لا يخفى مضافاً للاخرى منسوباً له يعني معنى نسبته
 تتعلق به وذلك يقتضي كون كل لا زماً لاخر لا ينفك عنه
 حاراً ولا ذهنياً بما ذكر اي بصدق قضية على تقدير صدق
 اخرى وقوله والا زدوج اي الاتفاق وهذا التعريف قاصر
 على الموجبة نظير ما مر ولو اريد شموله للسالبة لزداد التعريف
 او بسلبه وهي كاللزومية في الصدق والكذب الا الكذب عن

صادقين فانه محال هنا لان معنى الاتفاقية هي المصاحبة
 في الصدق قائل والمنفصلة اما حقيقية الى ما ذكره من
 تقاريفها انما هو للموجبات كما مر نظير وان شئت تقريفا
 بتعاريف شاملة للسوالب فزد في احز كل تعريف او بنفيه
 بالتنازع بين طرفيها اي لذات الجزئين ان لم تكن اتفاقية كثال
 المصاولة لهما بل لمجرد ذلك انه اتفق وقوع المناقات بينهما وكذا
 يقال في الاتيين كقولنا للسود اللاكاتب اما ان يكون هذا السود
 او كاتبه فانه وان كان لا منافاة بين مفهومي الاسود والكاتب
 لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان لا انتفاء
 الكتابة ولا يكتفى بان لوجود السواد ولو جعلتها مانعة جمع
 فقط قلت اما ان يكون هذا اللا اسودا وكاتب او مانعة خلو
 فقط قلت اما ان يكون هذا السودا ولا كاتب او الحقيقية هو
 التي تتركب من الشئين ونقيضه كقولنا العدد اما زوج
 او لا زوج او من الشئ والمساوي لنقيضه كثال المص وقوله
 بالتنازع الى في الموجبة كما علمت او بعدد في السالبة كقولنا
 ليس البتة اما ان يكون العدد زوجا او منقسما للمساويين
 بالتنازع بين طرفيها صدقا فقط اي في الموجبة او بعدد في
 السالبة كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
 او نجيا بالتنازع بين طرفيها كذا باي في الموجبة او بعدد
 في السالبة كقولنا اما ان يكون هذا الانسان روميا او نجيا
 او مانعة الجمع هي المركبة من الشئ الاخص من نقيضه ومانعة
 الخلو هي المركبة من الشئ والاعم من نقيضه اتم منه في
 الاحيرتين اي لانه اعتبر في جاني الصدق والكذب
 اذ الواقع لا يخلو عن احدهما اي الكون في البحر وعدم الفرق واذ لم
 يخل الواقع من احدهما لزم ان لا يخلو زيد عنهما بل من ساير

المايعات

المايعات اي او غيرهما مما يفرق كاليزر اي كل منهما اشار به
 الى ان الحكم على الجميع لا على المجموع ولم يمثل الا للحقيقة الموجبة
 ومثال السالبة ليس البتة اما ان يكون زيد اسودا وكاتب
 او ظالما ومثال مانعة الجمع موجبة وسالبة اما ان يكون هذا
 الشئ لا حجر او لا شجر او حيوانا ومثال مانعة الخلو موجبة
 وسالبة اما ان يكون هذا الشئ لا شجر او لا حجر او لا حيوانا
 وليس البتة اما ان يكون هذا الشئ شجر او حجر او حيوانا
 وذوات اجزاي ثلاثة كذا في مثال المتن اربعة كقولك الشكل
 اما اول او ثا او ثالث او رابع او خمسة كقولك الكلى اما جنس
 او نوع الخ او اكثر من ذلك كقولنا العدد اما زائدة هذا
 في الحقيقة وتقدم مثال مانعة الجمع ومثال مانعة الخلو والعدد
 الزايد ما زادت كسوره المجتمعة عليه كالاثن عشر فان كسوره
 النصف والثالث والرابع والسادس والمجموع خمسة عشر وهي اكثر
 من العدد وحمل الزايد على العدد وحمل حقيق عر فاما زكى
 لغة اذ الزايد انما هو مجموع الكسور لا اصل العدد والناقص
 ما نقصت كسوره عنه كالاربعة فان كسورها النصف والرابع
 والمجموع ثلاثة وهي اقل من العدد والمساوي ما ساوته كسوره
 كالسنة فان كسورها النصف والثالث والسادس والمجموع ستة
 فهي مساوية للعدد والاصل العدد اما مساو او غيره
 اي مثلا وعلى قياسه يقال العدد اما زائد او غير زائد والعدد
 اما ناقص او غير ناقص والحق انه عند زيادة الاجزاء تتعدد
 المنفصلة في المثال منفصلتان حقيقتان وهما العدد
 اما زائد او غير زائد وغير الزايد اما ناقص او مساو وقس
 على ذلك واعلم ان كلامنا من المتصلات والمنفصلات
 الخ اعلم ان قائل المتصلات اما من حليتين او متصلتين

او من حمالية ومتصلة او منفصلة او من متصلة ومنفصلة
فهذه اقسام ستة ومثلها المنفصلات لكن الثلاثة الاخيرة
في المتصلة تنقسم الى قسمين بخلاف المتصلة وذلك لان
مقدم مقدم المتصلة يتميز عن تاليها بحسب المفهوم فان مفهوم
المقدم فيها ملزوم ومفهوم التالى لازم ويختل ان يكون الشئ
ملزوم للاخر فكلهما واحد ولا يكون لازما له ففرق بين
تركيب المتصلة من حمالية ومنفصلة مثلا والمقدم فيها الحمالية
وتركيبه منهما والمقدم المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما
مثلا فانه لا فرق اذ كل من طرفيها معاند للاخر فكلهما واحد
فعلت من ذلك اذ اقسام تركيب المتصلات تسعة واقسام
تركيب المنفصلات ستة فتركيب الاولى اما من حماليتين
كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان او من متصلتين
وكقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشئ
حيوانا لم يكن انسانا او منفصلتين كقولنا كلما كان دايما اما
ان يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منفصلا
بمتساويين او غير منقسم او من حمالية ومتصلة كقولنا ان
كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس فالنهار
موجود او من عكسه كقولنا كل ما كان كل ما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فظلول الشمس علة لوجود النهار
او من حمالية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما
زوج او فرد او من عكسه كقولنا كل ما كان هذا الشئ اما زوجا
او فردا فهو عدد او من متصلة ومنفصلة كقولنا كل ما كان
كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدايما اما ان
تكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجود او من عكسه
كقولنا ان كان دايما اما ان تكون الشمس طالعة او لا يكون

النهار

النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتركيب
الثانية اما من حماليتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار
موجودا او من منفصلتين كقولنا اما ان يكون اما ان يكون
العدد زوجا او فردا واما ان يكون زوجا او لا فردا او من حمالية
ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة لوجود النهار واما
ان يكون كلما كانت الشمس فالنهار موجود او من حمالية ومنفصلة
كقولنا اما ان يكون هذا الشئ ليس عددا واما ان يكون اما ان يكون
زوجا او فردا او من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وان نظرت الى كون المتصلة
لزومية او اتفاقية وكون المنفصلة اما حقيقية واما دافعة جمع
او خلوية الى الايجاب والسلب في كل رادف الاقسام على الماية
فاعتبرها بعقلك التناقض قد مره لتوفق غيره من احكام
القضايا عليه هو اختلاف قضيتي اي حقيقتي لنخرج اطراف
الشروطيات وبغير ذلك اي كالحالية والشرطية بحيث
يقضي الاختلاف اي وذلك لا يكون الاتبع لافتراق في الوجود
الثمانية الانية فيخرج بقيد الحثية ما اختلف فيه واحد منها
كما سياتي وقوله لذاته فصل اخر خرج به ما اذا كان افتقار الاختلاف
ما ذكر بواسطته كما في ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي
كالمثال الاتي فانه اي المثال المذكور صادق بما ذكر اي من
الاختلاف السابق وانظر ما معنى الصدق هنا مائل ولا
يتحقق ذلك اي كما استفيد من الحثية المذكورة المخصوصة
اي حماليتين كانا او شرطيتين لكن يميز في الشرطيتين بالمقدم والتالي
بدل الموضوع والمجول كما سياتي في الشئ وكذا يقال في قول

العدد اما زوج او فرد
او من متصليتين
اما ان يكون

او المحصورتان في ثمان وحدات وزيد عليها وحدة الالة
فلا تناقض في قولك زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس
بكاتب اي بالقلم التركي ووحدة العلة فلا تناقض في قولك الخار
ها مل اي للسلطان الخار ليس بما مل اي لغيره ووحدة المفعول
فلا تناقض في قوله زيد صار اي عمر زيد ليس بخارب اي بكرا
ووحدة الحال فلا تناقض في قولك زيد مقبل اي وكبار زيد ليس بمقبل
اي ما شيا ووحدة القيم فلا تناقض في قولك عندي عشرة ث
اي درهما ليس عندي عشرة ونا اي دينار قال بعض المحققين
ويمكن ارجاعها الى الوحدة الثانية اما العلة والمفعول به فاني
الاخافة واما الالة فالي الشرط واما الحال والقيم فالي الموضوع
ولا يخفى ما في بعضها من التكلف في الموضوع اي بحسب المعنى
فلو اتحد اللفظ واختلف المعنى فلا تناقض كقولنا العيني
باصرة تريد ابحارحة العيني غير باصرة تريد ابحارية وكذا يقال
في المحمول في الدن يفتح الدال هو وعائني المحمود ودن الاسفل
نحو الزنجي اسود اذا اورد عليه ان القضيةين مهملتان ولا
تناقض بيني مهملتين كما سياتي واجيب بان ال اول جنسية
والثانية استغرافية فلا امهال وقوله اي بعضه اي بعض اجزائه
لا بعض جزئياته موزق الجاه اي مضعون له الي وحدتي
الموضوع والمحمول هذه الذي اختاره الفخر الرازي واورده عليه الطوسي
نحو قولنا السقمونيا مسهلة للصغير اي ببلا دقا السقمونيا ليست
بمسهلة اي ببلا دال ترك فان الظرف في ليس جزئي من الموضوع
ولا من المحمول فهما فان قضيتان اتفقتا في الموضوع والمحمول واختلفتا
بالايجاب والسلب وليس بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق
وعدم التناقض لعدم الاتحاد في المكان وهي وحدة النسبة
او اي بان الوحدة ان المذكورة شروط في تحقق تلك الوحدة
فا

فا اعتبارها انما هو لاجل تحقق الوحدة المذكورة لالذاتها حتي
لو امكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الواحد لم يتوقف
تحقق التناقض على شي منها اختلفت النسبة اي لان نسبة
المحمول الى امر مغايرة للنسبة الى اخر ونسبة المحمول الى شي مغايرة
لنسبة المحمول الى شي والنسبة في زمان او مكان غيرهما في غيره
مثلا بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي اي بان
يقال مثلا لا بد من اتحاد القضيتين في المقدم والتالي الى اخر
ما من ونقيض الموجبة الكلية ان حاصل ما يقال في هذا
المقام ان الشخصية يكفي في نقيضها التبدل في الكيف بالشرط المتقدم
من الاتفاق فيما مر وعين الشخصية لا بد من التبدل في الايجاب
والسلب والكلية والجزئية ومن المعلوم ان المهمة في قوة الجزئية
ولا بد من كلية فقيضها سواء كانت موجبة او سالبة انما
هي السالبة الجزئية وجه احكام الايجاب يناقض السلب لا غير
وان الكلية تناقض الجزئية لا غير تامسلا لما ياتي من علة
للمحمول المذكورين والذي ياتي هو قوله لان الكلتيين ان
المحصورتان اي الجزئيات والكلية مطلقا ويحتمل ان يرد بالمحمول
الاربع الكلية الموجبة والسالبة والجزئية كذلك واما المهمة
فتقدم انها في حكم الجزئية وهذا الكلام بيان لاجال ما سبق به
وتتبع له لانه قضيتان شرطيتان في علي ما تقدم وهو الاختلاف
في الايجاب والسلب والاختلاف في الكلية والجزئية ولما كان الاول
منهما قد تقدم في حد التناقض استغني بذلك عن زيادة بيان
ما فيه واما الثاني فلما لم يتقدم له احتياج الى بيان واقامة الدليل
عليه بقوله لان الكلتيين انما قال الله والمراد المحصورتان لان
التناقض انما هو بيني قضيتي من الايجاب والاربع تامسلا
اي الكلية والجزئية هذا بيان للكمية والمراد بالاختلاف في ذلك
كون احدي القضيتي مسودة بسور الكلية والاخرى مسودة

بسوء اجتهاد في حكمها لان الكليني قد يكد بان مجموعها
 اعم من موضوعها وقوله واجزئتي قد يصدق ان اي بان يكون مجموعها
 اخص من موضوعها واعلم ان المراد بالموضوع الموضوع في الذكر وهو
 مختلف في الصورتين فنقط ما ورد والمراد بالاجزاء الكل
 سابقا ان يكون ما ورد عليه الايجاب ورد عليه السلب وان زيد
 في السلب عنه السلب عن شيء اخر معه كقولنا زيد اسود اي
 بعضه زيد ليس باسود اي كله وهذا هو حكمه بعموم السلب فيقضي
 الايجاب اجزي واعلم انه يشترط في تحقق التناقض مع ما تقدم
 في الوجهان اختلاف الجهة فنقيض الفزورية المطلقة الممكنة
 العامة لان الامكان العام كما مر سلب الفزورية عن الطرفين الخالف
 فالامكان العام السالب سلب من ورة الايجاب فيكون نقيضه
 وهكذا الايجاب ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان
 الايجاب في كل الاوقات ينافي فيه السلب في البعض وبالعكس وانما
 عبر بالمنافاة لان ما ذكر لا زعم النقيض كما هو ظم ونقيض الشرطية
 العامة احيينية الممكنة لان نسبتها اليه كنسبة الممكنة العامة
 الى الفزورية المطلقة فكما ان الفزورية الذاتية ينافيها سلب
 الفزورية الذاتية كذلك الفزورية الوصفية ينافيها سلب
 الفزورية الوصفية ونقيض العرفية العامة احيينية المطلقة
 ونسبتها اليها كنسبة نقيض الدائمة اليها فكما ان الدوام الذاتي
 ينافيها الاطلاق بحسب الوصف الذاتي كذلك الدوام الوصفية ينافيها
 الاطلاق بحسب الوصف وهذا كله في السابق وما لم يكن فان
 كانت كلية فنقيضها برفع مجموع جزئيهما ولا يحصل الا برفع احد
 لا على التعيين فنقل يق اخذ فنقيضها ان تفصل الى جزئيهما
 ويؤخذ فنقيضها ويركب منه منفصلة ما ففة خلو مساوية
 لنقيضها مثلا الوجودية الدائمة لكونها مركبة من مطلقتي
 عامتي متخالفتي في الكيف ونقيض الاطلاق العام الدوام
 نقيضها

صوابه وهو
 مختلف

صوابه
 ان يكتفى
 بظاهر
 ما ذكره
 في جوابه

نقيضها اما الدائم المتخالف او الدائم الموافق ونفس وان كانت جزئية
 فنقيضها بان يرد ديتي فنقيض اجزئتي لكل ورد فاذا قيل بعض
 الانسان متحرك لا دائما وليس بمتحرك دائما اي كل فرد فرد لا يخلوا
 عن هذه بن وهذا امر اجمالي وان اردت تفصيله فليكن بالمطولا
 العكس اعلم انه من المطالب المحتاج اليها لانه ينهان
 بمعرفة على تمييز الصادق من الكاذب في القضايا كالتناقض وانما
 اخبره عن العكس لان التمييز الذي اشتراك فيه اتم في التناقض
 منه في العكس لما علمت من قوة دلالة كذب النقيض على صدق نقيضه
 وبالعكس من ورة ان النقيض لا يجتمعان ولا يرفقهما بخلاف
 العكس فانه من باب الدلالة بصدق الملزوم على صدق لازمه
 عكس النقيض الموافق هذا هو الذي جرى عليه قدماء
 المناطقة وذكروه واعتبروه لانه كثيرا ما يستنتج به بن سينا وغيره
 من القدماء وهو تبدل بل انما حاصله ان عكس النقيض الموافق
 تبدل كل واحد من طرفي القضية اي ذات الترتيب الطبيعي بنقيض
 الاخر مع بقا الصدق والكذب اي على وجه الملزوم الكلي كالمثال
 المذكور في الشئ وانما قلنا ذات الترتيب الطبيعي لاخراج المنفصلان
 فانه ليس في طبع احد طرفيهما ما يقتضي كونه مقدا بخلاف المتعلقان
 فان في طبع الاول من طرفيهما ما يقتضي كونه مقدا لكونه ملزوما
 للتالي ودخل في ذلك ما اذا كان المقدم معلولا للتالي او كانا
 معلولين على واحد او كانا متفاضلين فان في طبع المتقدم في كل
 مما ذكر استلزامه للتالي وذكر بعض مشايخ سنايخنا ان التبدل
 يقتضي ان يكون لكل من طرفي القضية رتبة اذا خرج عنها تغير
 المعنى وزيادة القيد المذكور انما هو لكون التعارض لا يتخلل فيها
 على العناية فلما ليس بحيوان من العلوم ان كلمة النقيض
 جزء من الموضوع والمحول فتكون القضية موجبة معدولة

الطرفين حكم فيهما امر عدمي على امر عدمي عكسي النقيض المخالف هذا هو الذي
جري عليه متاخروا المناطقة لخدمهم دليل القدر ما حيث قالوا لا
انه لو لم يصدق العكسي المذكور لصدق بعض ما ليس بحيوان ليس
بإنسان بل انما يلزم صدق نقيضه الذي هو ليس ببعض ما ليس بإنسان
ليس بحيوان لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق
الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهو قيد بل الطرف الاول الخ اي في
القضية ذات الترتيب الطبيعي لتخرج المنفصلة تغييرا تقدم
وقوله مع بقاء الصدق الخ اي على جهة اللزوم كما مر لا شئ مما
ليس كلمة ليس جزء من الموضوع وبه صار عدميا والسلب حاصل
بالسور وهو لا شئ في سلبية كلية معدولة الموضوع محصلة
المحمول لتوافقه فيها اي لتوافق طرفيه في اليجاب والسلب في
الكلام مضان محذوف لان التوافق ونحو انما يكون بين متعدد
وهو المراد عند الاطلاق اي اطلاق لفظ العكس وقوله وعليه
اقتصر المصداق لانه المستعمل في طرق الانتاجات كما سيأتي ان
يصير الخ يستدعي الياء على صيغة المبني للمجهول وذلك لان العكس
يطلق على معنيين الاول القضية الحاصلة من التصيير والثاني نفس
التصيير ولو لم يشهد بها صار معنى ثالث لم يذكره القوم وهو
الحصول الناتج عنه التصيير وقوله الموضوع اي بحاله وكذا
يقال في المحمول فاذا قيل الوقت في الحايض كان عكسه المستقر في
الحايض الوقت كما ذكره الابدعي مع يقاس سلب الخ الاخص منه مع
بقاء وكيف وقوله بحاله اي الذي كان بالاصل وهو الحق
اجاب الفري عن السابق بان معناه انه ان صدق العكس صدق
الاصل وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن اللزوم لان
كذب الاصل كذب بالعكس كما فهم او يقال معناه ان مجموعهما يكون
بحاله لان كلاهما بحاله ويراد به كون التصديق او الصدق بحاله

اطلاق

اطلاق اللفظ على احد احتمالاته في عبارة البعض اي المضان فيها
مر الشامل للمضامين السابقين وعبارة قاصرة على الجملة اجيب
عنه بان المراد بالموضوع هو ما يقوم مقامه فيا وهو التلا
لتناوله الشرطيات اي ذات الترتيب الطبيعي وهو المتصلات
يطلق كثيرا على القضية الخ اي كما يطلق على التصيير المتقدم
اي وصفها العنواني اي المنسوب للعنوان وهو الذي ذكر من عنون عن
الشئ بكنا بمعنى عبر به ذات الموضوع اي افراده ومن العلوم ان
م الافراد لا تصير محمولا وقوله ذات المحمول اي افراده لا مفهومه وقوله
وصف الموضوع اي مفهومه والحاصل ان الاعتبار في الموضوع اصلا
وعكسا الذات وفي المحمول كذلك الوصف قائل لتلا يتحقق بمادة
الخ واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الكلية الى كلية في هذه المادة
ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا لان معنى عدم انعكاس القضية
الى شئ انه لا يلزم من العكس اليه لزوما كليا اذ يصدق قولنا الخ
حاصل القول في عكس القضايا ان الموجبات كلية وجزئية وشخصية
ومرئية تنعكس موجبة جزئية وان السوالب لا تنعكس من الا السالبة
الكلية وما في قوتها وهو السالبة الشخصية كتقسما والاصل
الاخصي الخ اي في الجملة كما فرضه المص ولزم استلزام الاخصي لاعم في الترتيب
وهو باطل لانه يستلزم وجود الاخصي كلما وجد الاعم وهو مظهر البطلان
بل تنعكس جزئية اي لانه الصادق دائما والمطرد ومثل الكلية
الشخصية لكونها في قوتها فان نجد الموضوع اي فرضه الخ وهذا
اشارة الى برهانهم برهان الافتراض وهو ان فرض الموضوع
شياء معينة وتحمل عليه المحمول ثم الموضوع فيحصل قياس ينتج المطلوب
كان فرض الانسان شياء معينة هو الناطق فتقول كل ناطق حيوان
وكل ناطق انسان ينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان
وهو المطلوب وانما اقتصر المص على هذا واختاره على البرهانين

الابتن لتوقفنا على بيان على السوال ولم يتكلم عليها المص بعد ولا
يصح ان يبرهن بشئ متوقف على شئ اخر لم يذكر ^{فتلزم المناقاة}
الاولى ان يقول وتنكس الى لا شئ من الانسان بجموع ^{فتلزم المناقاة} لان
ترتب المناقاة انما هو على عكس النقيض لا على النقيض وهذا اشار
الى برهان اخر يسمى عندهم برهان العكس وهو ان يعكس نقيض المطلوب
الى ما يناه في الاصل ويناقضه فما ادى الى مناقاة الاصل المفروض الصدق
كاذب فيكون نقيضه وهو العكس حقا وهو في ذلك ان هذا البرهان
هو المسمى برهان الخلف وان برهان العكس هو الذي والصواب ما تقدم
وبيان ذلك البرهان ان تقول لو لم يصدق بعض الحيوان انسان الذي
عكس كل انسان حيوان لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان
ثم تفككه كنفسه الى لا شئ من الانسان بجموع وهذا مناف للاصل الذي
هو كل انسان حيوان وما ناله الصادق فهو كاذب فيكذب بلزومه
وهو العكس الذي هو نقيض المطلوب فيصدق المطلوب او تقول لا شئ
من الانسان بجموع يستلزم جزئية سالبة تناقض الاصل لان الكلية
تستلزم جزئيتها فتكون الجزئية كاذبة ويلزم كذب معكوسها
فيلزم صدق نقيضه الذي هو العكس المطلوب وقول الشئ فيصدق في
فيه اشارة خفية الى ذلك هذا خلف بفتح الخاء اي باطل او يضم
ذلك النقيض الخ هذا اشارة الى برهان يسمى عندهم برهان الخلف وهو
ضم نقيض المطلوب الى قضية صادقة ينتج المجموع مما لا يمكن تقوله ما ادى
الى هذا الحال الان نقيض المطلوب وسمى خلفا لانه يودي الى الخلف وهو
الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لان المطلوب ياتي من
خلفه اي من ورايه الذي هو نقيضه ^{بفتح الخاء} اي التي هي برهان
الا فترضى لانه المذكور في كلام دون الجزية اي جهة القضية ولو
قال كفسر الاقضي العكس كالاصل في الجزية وليس كذلك ^{والا لا تنقضي}
الى اي لا ينتفي ان لها عكسا لزوما بان كان لها عكس لزوما لا انتقض

بتلك

بتلك المادة في بعض المواد والواضحات والصور وهو ما افركا
بين الموضوع والمحمول يتأق كل اوجزى واعلم ان الموجبات بالنظر للملكي
قسمان موجبة وسواب اما الموجبات فالضرورة والديمية والمشرية
العامة والعرفية العامة تنفكي جنسية مطلقة والوقتيات والوجوديات
والمطلقة العامة تنفكي مطلقة عامة واما الممكنات فذهب بعض
المناطق الى انها ينفكيان عامة وبعضهم توقف حيث لم يظهر له
دليل وبعضهم ذهب الى انها لا ينفكيان واما السوال فان كانت كلية
قالا يجتان ينفكيان دائمة والعامة ان ينفكيان عرضية عامة والخا
ينفكيان عرضية عامة مقيدة بالادوام في البعض والوقتيات
والوجوديات والممكنات والمطلقة العامة لا عكس لها وان كانت
جزئية فلا ينفكيان الا الخاصتان عرفية عامة وهذا كلام اجمالي
وان اردت تفصيله وبيان ادلتك فليك بشرح الشمسية وغيرها
مبحث القياس وهو المقصود الالهى للمنطق وانما لم يقدم
في الذكر لكون التصديق مسبوقا بالتصور ذا الحكم بالجهول او عليه لا يفيد
والتصورات انما تكتسب بالحدود والرسوم المتوقعة على معرفة الكلية
الخاصة فلذلك وجب تقديمها ولما كان القياس متوقفا على معرفة القضايا
قدم الكلام عليها وعلى احكامها ^{تقدير شئ} اي تبين قدح على مثال
اخرى على مثال شئ اخر كقديرات شئ على حد يدعيه مثال لما في الذهن
فالتراع حقيقة هو ما في الذهن والذي في الخارج مثال له فقط
او معقول اي قول متعقل والمعقول هو القياس حقيقة كما ذكره
السيد اي الملفوظ قياسا للدلالة عليه فيكون مجازا اي بحسب
الاصل والافقد صار حقيقة عرفية ^{من اقوال} قال بعض مشايخنا
من بتعبيضية فلا حاجة الى تاويل الاقوال بما فوق الواحد ^{قول}
اخرى مقاراي مقار بالذات ولذا لم يقل مقار لان المقارير يمكن
في تحققاتها اختلاف الصفات بخلاف الاخر ^{والولف اكثر من}

صان

قولين الحق ان ما الف اكثر من قولين قياسا في الحقيقة
وانه ليس لنا الا قياس بسيط فما يتراى تركبه من ثلاثة كمثل الشئ
قياسا ان نتيجة القياس الاول منها صغرى القياس الثاني للثاوية
وضم كبرى الثاني الى الاول وجعل ذلك قياسا واحدا في الصورة فخرج
عن ان يكون قياسا الى اي بقوله مولف من اقوال القول الواحد الى
والاستقراطية التمثيل ان اريد بهما ما تركب من قضاي استقراطية او
تمثيلية فلا نسلم خروجهما وكو نهما ظنيين لا يقتضي خروجهما والالزام
خروج الخطابة والجدل والشعر والسنسطة وخرج فيجب كونها داخلين
لان مقدماتهما بحيث لو سلمت لزم عنها قول اخر وان اريد بهما القضية
الاستقراطية والتمثيلية فهما خارجان بمولف واجاب بعض مشايخنا
الاستقراطية قضاي ناشئة عن التصريح بخوال انسان يحرك فكله الاسفل والفرس
كذلك الى والتمثيل قضيتان والتايف على تشبيه جزئيا بحركى فقوله
النبيذ حرام كالحمر يجامع الاسكار مشتمل على نتيجة هي قولهم النبيذ
حرام وقولهم كالحمر مشتمل على محذوف وكذا قولهم يجامع الاسكار
وخرج وهما داخلان في مولف من اقوال وخارجان بما بعد تامل واعلم
ان الحكم في الاستقراطية كان موجودا في جميع الجزئيات سمي استقراطية
وقياسا مقسما كقولنا كل جسم اما حيوان او جماد او نبات وكل واحد
نرا متخيزا لكل جسم متخيز وان كان موجودا في اكثر الجزئيات فقط سمي
استقراطية قصدا فلان المريض يحرك ان اريد بهما هذه القضية
وهي خارجة بمولف وان اريد بهما مع اخرى محذوفة مطوية وهي
كل من يتحرك فهو حي كان قياسا صحيحا منتجا لذاته غير متوقف على شئ
فلا وجه لاجراءه تامل وكما في قياس المساوات اي القياس السمي
بذلك بالنظر لبعض موادها وانما لم يكن قياسا منطقيا لعدم وجود
الحد الوطفيه لان الحد الوطفي هو المحمول والتل في احدى المقدمتين
والموضوع والمقدم في الاخرى والمحمول والتايف فيهما والموضوع والمقدم

فيها

٤٦
فيها والمكره في قياس المساوات ليس ما ذكره فليس بقياس لكن لما لم يذكر
في التعريف قيد تكرار الحد احتيج الى اخراجه بقولهم لذاته لا يلزم ان
يكون مباينا له اي بل قد يكون مباينا لقولنا الانسان مباين
للفرس والفرس مباين للصنا حرك مثلا وهو باء الاشكال اي
لان بيان التزوم فيهما متوقف على ردها الى الشكل الاول لانهم عرفوا
المقدمة الى اي وذلك يستلزم اخذ المعرف في التعريف بواسطة اخذ المقدمة
الماخوذة في تعريف القياس لاقتراح الحدود وفيه اي لاقتراح حدود
القياس الثالث فيه بحيث ان الواسط يقتضيان بكل من طرفي المطلب
وهو الذي ذكر فيه نتيجة اي ان كان المستثنى العين وقوله
او يقتضيان اي ان كان المستثنى التقيض كما يظهر مما ياتي في الثاني
هو قوله او طرفا يقتضيان وقوله في الاول هو قوله بان يكون طرفاه الى
ولا يشك في بامر الى اي لا يشك في قولهم ذكر فيه النتيجة بالفعل
ومن المعلوم انه لا يشك في قولهم او يقتضيان بالفعل كما لا يخفى
مفاد لكل من مقدماته اي مفاد ذائبة والافطوى المفارقة يمكن في
تحققها المخالفة باعتبار الصفات كما مر وذلك لا يكفي ها هنا لان النتيجة
يجب ان يكون ذاتا غير ذات المقدمات وانما هو جزءا احداهما اي
ولا يجبه في النتيجة الا كونه ليست احدى المقدمتين واما كونها غير جزء
من احدى المقدمتين فليس بشرط ولا واجب لكن يرد عليه ان النتيجة
محتملة للصدق والكذب واجزاء المقدمة ليست كذلك فلا يصح كون
النتيجة جزءا من المقدمة واجب بان احتمال الصدق والكذب في النتيجة
عرضي نشأ بعد اخراج الجزء عن الجزئية وجعله نتيجة تامل بل
استلزام طوع الشمس الى اي وال ذلك الاستلزام ضروري ان الاستلزام
ليس بمقدمة اعني لكن تسميتها اداة استثناء اصطلاح للمتناطقة
والا فاهل العربية يسمونها اداة استدراك بين مقدمتي القياس
اي فيهما والا فلا يسميان مقدمتين بدونه وقوله فاكتر اى بحسب الظن

كما مر في كلامه مانعة خلو تجوز الجمع لانه في الثاني محمول فيها
 وفي الثالث موضوعا فيها الا انه في الاول محمول في الصغرى وموضوع
 في الكبرى وفي الرابع بالعكس وقوله ام مقدم ما الخ اي في العتس
 الاقتران الشرطي كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة **سمى هذا اوسط**
 اما تسميته هذا فلو وقع طرفا للقضية والحد في اللغة الطرف
 واما تسميته اوسط فقد اشار اليه الشارح والتوسط في غير الاول بحسب
 المعنى وان لم يتوسط صورة لانها ترد الى الاول كما سيأتي **ومقدمة**
 في الشرطية بنه به على ان عبارة المصداق ولو عبر بدل الموضوع
 بالمحكوم عليه وبدل المحمول بالمحكوم به لعلم المحل والشرطي والمختلط
 منها لانه اخص في الغلب هذا غير ظاهر في السالبة لان موضوعها
 لا يجوز كونه اخص ولا في الجزئية الموجبة لان موضوعها غير اخص
 في الغلب لانه الاعم في الغلب اي ومن غير الغلب كونها
 متساوين كقولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فكل انسان
 ناطق **واقتران الصغرى** اي ذواقتران الخ لانه المسمى بالقرينة
 والضرب انما هو ما وقع فيه الاقتران لانفس الاقتران ووجه تسميته
 قرينة وقوع الاقتران فيه وضربا كونه نوعا والضرب من معانيه
 النوع **وهيئة التاليف** اي التالف الظاهر ان المراد بالتاليف
 ما يرجع الى الحدود من جهة المحل والوضع للمحد الاوسط الذي تنوع
 به الاشكال وبالهيئة ما يرجع الى الكمية والكيفية التي تنوع به
 ضروب الاشكال ويقع ان يراد بهما شي واحد وتكون الاضافة
 بيانية وان يراد بالتاليف تقديم الصغرى على الكبرى في النفس
 وبالهيئة ما اراد به بالتاليف في المعنى الاول والخطب في ذلك سهل
سمى شكلا تشبيها لها بالهيئة الحسية الحاصلة من احاطة
 الحد وبالقدر فان قيل فلا يتكرر الخ حاصل هذا الايراد ان

المراد

المراد من الموضوع ذاته اي افزاده والمراد من المحمول مفهومه ولا يتكرر
 الحد اوسط الا اذا كان المراد به واحد في المقدمتين ولا يكون كذلك
 الا اذا كان محمولا فيهما كما في الشكل الثاني او موضوعا فيهما كما في الشكل
 الثالث واما في الاول والرابع فلا يتكرر لكونه محمولا في الصغرى
 موضوعا في الكبرى في الاول وبالعكس في الرابع ولا يخفى ان هذا
 لا يبرر انما ياتي في الحملتين لاني الشرطيتين وحاصل الجواب
 ان مرادهم ان ذات الموضوع يصدق عليها مفهومات ثلاثة
 مفهوم الموضوع ومفهوم الوسط ومفهوم المحمول فاذا قيل كل
 انسان حيوان وكل حيوان جسم فالمراد ذات الانسان الصادق
 عليها مفهومه يصدق عليها مفهوم الحيوان والجسم وليس المراد ان
 ذات الانسان هي مفهوم الحيوان والا كانت القضية كاذبة
 لان الافراد ليست نفسا لمفهوم بل المراد ما تقدم فعرقت من ذلك
 ان المراد بتكرره ان يكون مفهومه معتبرا من حيث صدقه على الافراد
 في المقدمتين ولا شك انه متكرر بهذا الاعتبار وهذا هو مراد الشارح
 يظهر بالتأمل في كلامه **لانه بمنزلة** ان يقال الخ ظم تخصيص ذلك
 بالشكل الاول وعدم جريان في الرابع وليس كذلك الا ان يقال فزطليا
 في الاول **ويقاس عليه الرابع** تامل **لانه المنهج للمطالب** الاربعة
 اي باعتبار اختلاف ضرورية المنهج والمطالب الاربعة هي الكلية
 والجزئية والايجاب والسلب بخلاف الثاني فانه لا ينتج الا السالبة
 كلية وجزئية والثالث فانه لا ينتج الا الجزئية سالبة او موجبة
 والرابع فانه انما ينتج ماعدا الموجبة الكلية كما سيأتي **حتى يلزم**
 الانتقال الخ اعمد النجوة بعد حذف الحد الاوسط او من حيث ان
 ما ثبت له الاوسط من جملة الاصغر فيثبت الحكم له **لانه**
 اقرب الاشكال الخ اي لما ذكره ولانه قد ينتج الحكم بخلاف الثالث
 فانه لا ينتج الا جزئيا ولا يعارض هذا ان الثالث قد ينتج الايجاب

بخلاف الثاني ففضل الكلية على الجزئية أكثر من فضل الإيجاب على السلب لأن من
 السوابق ما هو في قوة الإيجاب وليس في الجزئية ما هو في قوة الكل والرابع وإن
 استخرج الإيجاب والكلية إلا أن بعض عن الطبع يقتضي تخرج ^{أنما يطلب}
 لأجله أي لأجل الحكم عليه به إيجاباً إن كان المراد الحكم بثبوت أو سلباً
 إن كان المراد الحكم بسلبه عنه بخلاف الرابع أي فإنه وضع في المرتبة
 الرابعة لكونه بعد الاشكال عنه الأول لما ذكره ولذا كان بعيداً
 عن الطبع جداً لأنه لا يتحصل المطلوب به إلا بسراً احتياجه إلى كثرة
 الأعمال عند استنتاج النتيجة ولذا أسقطه ابن سينا عند درجة الاعتدال
 يرتد إلى الأول بعكس الكبرى أي من غير نظر إلى كونه منتجاً أو لا
 ولا شك أن كل ضرب من ضرب الثاني يرتد إلى الأول سواء كان ذلك ضرب
 المردود منتجاً أو عقيماً وسواء كان ما ورد إليه منتجاً أو عقيماً ولذا قدم
 ذكر الرد على ذكر شروط استنتاج الثاني وأما الجواز إلى ذلك كون الرد
 إلى ضرب منتج من الأول بعكس الكبرى إنما هو في الأول والثالث لأن
 كبراهما سالبية تنعكس كنفسها وأما الثاني والرابع فلا يرتدان إلى ضرب
 منتج بعكس الكبرى لأن كبراهما موجبة كلية وهي لا تنعكس إلى الجزئية
 وشروط كبرى الأول كونها كلية أو بعكس المقدمتين أي بأن تنعكس
 كل واحدة منهما مع بقائها في محلها لما مر أي من كونه على النظم الطبيعي
 بعيد عن الطبع أي لما مر قريباً وعقل سليم عطف تفسير
 لأن الطبع هو العقل والمراد باستقامته سلامة ما يعوقه عن الأداء
 لا يحتاج المراد الثاني إلى أي لأن حاصله الاستدلال بتنافي اللوازم
 على تنافي المزومات فنحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان قد
 تناقض فيه الإنسان والحجر لازم وهو حيوان اللازم للإنسان حيث
 أثبت للإنسان ونفي عن الحجر فيلزم تناقض الإنسان والحجر فيما بينهما
 وأما منتج الثاني أي إنما هي هذه الشروط من شرطية الأتيين بالذكريات هذه للاشارة
 إلى أن قربه من الطبع وعدم احتياجه إلى الرد إلى الأول من ثمرات هذه الشروط

فللتبني

فللتبني عليه فأيضاً مخصصه بالذكريات لاختلفت النتيجة أي لكون الحق إيجاباً
 في بعض المراد وسلباً في بعض آخر كما يؤخذ من كلامه بعد فنظر استنتاج الثاني
 إنما ذكر هذه الشروط مع تقدمه في المتن ليربط به قوله وبحسب الكمالية الكبرى وفيه
 إشارة إلى أنه حيث ذكر هذه الشروط كان المناسب أن يضم إليه الشرط الثاني
 أو يقال إنما ذكر هذه الشروط لربط استنتاج الاشكال كلها في سلك واحد تسهيلاً
 على المبتدئ معيار العلوم أي النظرية وقوله أي فإنها هو واحد إطلاقاً
 المعيار قال السعد في حواشي المطالع معيار كميال ما يقتل به معادير
 الانظار في المواد الجزئية من العلوم أي قانوناً هو واحد إطلاقاً
 المستور ويطلق أيضاً على المرجع للأشياء التي يكتف به فيها ولما كان النظم الأول
 وارد على النظم الطبيعي وكان دستوراً في هذا الفن وكان الشكل الثاني لا يحتاج
 صاحب العقل السليم إلى رده إلى الأول في الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع
 اهتم المصنف الأول والثاني حيث تضمن لبيان شرط انتاجها فانه تضمن شرط
 الخاص بحدود الشرط الأول جيبى بين ضروريه المنفعة فانه يؤخذ منه أي شرط
 انتاج الأول إيجاباً لصغرى وكمية الكبرى كما يظهر بالتأمل والحاصل من
 ضرب أربعة في أربعة أي الأربع الصغريات في الأربع الكبريات وهذا مبني
 على عدم اعتبار الشخصيه والمهمله في الاستنتاج والافالاقسام أربعة وستون
 حاصله من ضرب ثمانية في ثمانية من الصغرى حال من الكلية والجزئية وقوله
 في الأربع متعلق بضرب وكذا يقال في نظائره وضرب به أي المنفعة لوجود
 الشرطين فيها كليتين أي حقيقة أو حكماً كالشخصين والصغرى
 جزئية أي حقيقة أو حكماً كالمهمله والمنبع من ضرب الشكل الثاني
 أربعة أي لأنه يسقط بالشرط الأول من شرطيه وهو اختلاف المقدمتين بالإيجاب
 والسلب ثمانية ضرب أيضاً الموجبات كليتين أو جزئيتين والموجبة الكلية صغرى
 مع الموجبة الجزئية كبرى وبالعكس السالبات كليتين أو جزئيتين والسالبة
 الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وبالعكس بالشرط الثاني وهو كمية الكبرى
 أربعة الموجبة الجزئية كبرى مع الموجبتين صغرى ومن الثالث ستة

اي لانه يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى ثمانية اضرب ايضا السالتيان
 الصغريان مع الكبرى بالاربع وبالشرط الثاني وهو كلية هذا المقدمتين اثنتان
 الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى وفي
 الرابع ثمانية عند المتأخرين اي لانهم جعلوا الشرط في انتاجه احدهم
 اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلا فرما بالكيف مع كلية احدهما
 والامر الثاني يقتضي انتاج ثلاثة اضرب في زيادة على ما عند المتقدمين
 وهو السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكلية الكبرى والموجبة
 الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى والسالبة الكلية الصغرى
 مع الموجبة الجزئية الكبرى فهذه ثلاثة منتجة عند المتأخرين وان
 اجتمع في كل منها خستان وقوله وخمسة عند المتقدمين اي لانهم اشترطوا
 فيه عدم جمع الحسنيين الا في صورة وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية
 والكبرى سالبة كلية فيسقط بالشرط عدم جمع الحسنيين ثمانية السالبة
 مع السالبة كليتين او جزئيتين او الاولى كلية والثانية جزئية او بالعكس
 والسالبة بقسميها صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى والسالبة الجزئية
 صغرى او كبرى مع الموجبة الكلية وبالشرط كون الكبرى سالبة كلية
 في الصورة المستثنات ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية
 والقياس لا يقتضي يتركب الخ حاصل ما ذكرناه ينقسم اولا الى ثلاثة
 محليات محضنة وشرطيات محضنة ومركبة عن المحليات والشرطيات وثانيا الى
 ستة لان القسم الثاني اما مركب من المتصلات المحضنة او المتصلات
 المحضنة او من القسم الثالث اما مركب من محلية ومتصلة او من محلية
 ومنفصلة وساقى امثلها اما من المحليتين هذا الذي ذكره عامة
 المناطق واقتصر عليه ولم يبنهوا على ما تركب من الشرطيات واما
 من الشرطيتين الخ من المعلوم ان الاشكال ان رتبة متتالية فيه لاذ كان
 ان كان تاليا في الاول ومقدما في الثاني فالاول وتاليا في الثاني او
 مقدما فيهما فالثالث وان كان بعكس الاول والرابع واما في الشرطيتين

المنفصلتين

المنفصلتين ذكر المناطق ان شرط انتاج هذا القسم ايجاب المقدمتين وكلية
 احدهما وصدق منع الخلو عليها كالمثال الذي ذكره المص وهو ما تركب
 من ضرب زوج في زوج اي فقط بمعنى انه لا يمكن قيامه من ضرب زوج في فرد فالاثنى
 عشر ليست منه وهو ما تركب من ضرب زوج في فرد اي سوا تركب من ضرب
 زوج في زوج ايضا اولا الاول كالاثني عشر والثاني كالسنة والمواد بالفرد عين
 اذ لو اعتبر لا يقتضي ان كل شفع زوج فرد وليس كذلك وعلى هذا فلا شأن ليس
 من زوج الفرد كما انما ليس من زوج الزوج فالكبرى وهي قولنا وكل زوج
 فهو ما الخ مالفه جمع يجوز الخ لولا مكان الارتفاع في الاثنى عشر
 لو قسم قسمه واحدة اي على غلط واحد وطريقة واحدة وليس المراد
 قسم قسمه واحدة وفي هذا التفسير صادق بالاثني عشر لانها اذا
 قسمت الى غلط واحد انتهت الى ما ذكرناه نقسمها الى ستة وستة
 ونقسم كل منها الى ثلاثة وثلاثة فقد انتهت القسمة الى غلط واحد وهو
 التصنيف الى فرد غير الواحد وبما ذكرناه عرفت ان زوج الزوج والفرد دلف
 فيما ذكر ولم يبق خلا فالما يقتضيه عبارة الشافعية ويؤيد زوج الزوج والفرد
 عرفة بعضهم بان ما قام من ضرب زوج في زوج والخارج في فرد كالاثني عشر
 باعتبار ثلاثة واربعه لا باعتبار اثنين وستة فانه بهذا الاعتبار
 ليس في زوج الزوج والفرد قائل سوا كانت المحلية الخ اي
 وسوا كانت الشراكة مع المحلية في تالي المتصلة او مفدة ما قاله قسم
 اربعة لكن المطبوع منها كما اشار اليه المص اجمال اي الاتي على الطبع
 من كون الانتقال يكون من الا صغرى الى الا وسط ومن الا وسط الى
 الا كبرى ان تكون المحلية كبرى والشراكة في تالي المتصلة كمثل المص وشرط
 انتاج ذلك ايجاب المتصلة فالشرط المعبرة في انتاج المحليتين
 كما تقدم معتبر هنا بين التالي والمحلية فينتج هذا المثال
 المذكور لا مطلق القياس الذي تتقدم فيه المحلية بعد اجزالا بفصل
 لان نتيجة انما تكون محلية اذا وجد اتحاد التاليف كما في المثال

اما اذا اختلفت التاليفات في النتيجة كقولنا كل كلمة اما اسم او فعل او حرف
 وكل اسم كذا وكل فعل كذا وكل حرف كذا فالنتيجة فيه منفصلة وهي كل كلمة اما كذا
 او كذا او كذا وهذه المسئلة مستعجبة طويلة الذيل فلذا اقتصر المص على ما ذكره
 شيخنا لانه من المبتدى ولم يتركها بالكلية ذكره الاستاذ والوالد في هاشية
 ما نفع خلواي وجمع لان الافتسام بمشاي وبين لا يجمع الفرد مما لم
 يشارك اي من الطرفين الذي لم يشارك وهو المقدم في النتيجة الذي هو ما فرد
 فانه لم يوجد في الكبرى ويشارك بفتح الراء وكسرهما ومن نتيجة
 التاليف الخ اي ومن نتيجة قياس مولف مما يشارك وهو زوج ومن الجملة
 التي هي الكبرى القياس الذي ذكره المص ونظمه هكذا العدد زوج وكل زوج
 منقسم بمشاي وبين ينتج العدد منقسم بمشاي وبين فتؤخذ تلك النتيجة
 وتضم الى الفرد الذي لم يشارك وتركب المنفصلة منها هكذا كل عدد
 اما فرد او منقسم بمشاي وبين وهو نتيجة ما نحن فيه فقوله ومن جملة عطف
 على ما يشارك كامل كقولنا كل حيوان اما انسان واما فرس
 واما حمار وكل انسان متحرك وكل فرس متحرك وكل حمار متحرك ينتج كل حيوان متحرك
 ويسمى القياس المقسم اي لوجود التقسيم الى ما ذكره في بين الشرطيتين
 اي او بين الشرطية والجملية لان الجزء الغير التام لا يختص بين الشرطيتين بل يكون
 فيهما وفي الشرطية والجملية فالتام كقولنا الخ انما كانت الشركة في جزئ تمام
 لان التالي في الاولى هو عيني المقدم في الثانية كما ترى وغير التام
 كقولنا الخ انما كانت الشركة في جزئ غير تمام لان محمول التلا في الاولى هو
 موضوع المقدم في الثانية ولم يشارك في تمام مقدم او قال كامل
 واما القياس الاستثنائي اي المشتمل على اداة الاستثناء وهي لكن وما قسم
 القياس اوله الى اقتراني واستثنائي وقسم الاقتراني الى جملي وشرطي
 اخذ بقسم الاستثنائي ايضا وجملة اقسامه ستة عشر لان الشرطية التي
 فيها اما متصلة او منفصلة حقيقية او مائعة جمع فقط او مائعة خلوا
 فقط وعلى كل اما يستثنى عيني المقدم او نقيضه او عيني التالي او نقيضه

فهذه

فهذه ستة عشر النتيجة منها عشرة اثنان من اقسام المتصلة واثنان من اقسام مائعة الجمع
 واثنان من اقسام مائعة الخلوا واقسام الحقيقة الاربع والستة الباقية عقيمة
 وهي استثنائي نقيض المقدم او عيني التالي في المتصلة واستثنائي نقيض كل في مائعة
 الجمع وعيني كل في مائعة الخلوا مل وضع احد جزئها اي ذات وضع الخ
 وكذا يقال فيما بعده لان المقدم ليس هو الوضع والرفع بل القول المنضمين
 لذلك الموصوفة فيه اي في القياس الاستثنائي والالزام الخ اي والالزام
 ينتج عيني التالي بان استخرج عيني نقيضه لزم الخ اذا لا يلزم من وجود الالزام
 الخ اي لجواز كون الالزام اعم من الملزوم والعام يوجد بدون الخاص كالحيوان
 بالنسبة للانسان والالزام الخ اي والالزام الخ ينتج نقيض المقدم لزوم وجود
 الملزوم بدون لازمه وذلك يبطل الملزوم لزوميتها اي وجود الملزوم
 بين طرفي التحقيق الانتاج المذكور واجاب الشرطية اي متصلة او
 منفصلة وذلك لان السالبة عقيمة من حيث انه اذا لم يكن بين امرين اتصال
 او انفصال كما هو مقتضى السلب لم يلزم من وجود احدهما وعدمه وجود الاخر
 او عدمه وقوله وكليتها اي الشرطية او كلية الاستثناء اي المقدمة المشتملة على
 الاداة الاستثنائية لتحقيق الانتاج لا تمنع الجمع بينهما اي سواها من الخلوا
 اولها واما منع الجمع يقتضي انه متى ثبت احدهما لا يثبت الاخر فقال بعض مشايخنا
 المدار على كون وقت الاستثناء هو وقت الملزوم وان لم يكن عليه لا تمنع
 رفعها اي عدمها المقتضي انه متى انتفى احدهما ثبت الاخر بخلاف الكلية
 الخ اي فلا ينتج شيئا لما علمت من ان عيني كل منهما اعم من نقيض الاخرى وحي
 فيحتمل كونه من افراد النقيض وكونه من غيرها فلا يتحقق الانتاج بل
 بحيث البرهان وما معه واليقين اعتقاد الخ اي اليقين الماخوذ
 من قوله يقينية ويقينية ولا يخفى ان تعريف اليقين بما ذكره المقتضى
 لحقا لا يقتضي عدم جواز اخذ في التعريف لان حقيقة مجهولة محمولة
 فتؤول الامر الى التعريف بالجهول هكذا قيل ورد بان اليقين معلوم لكل عاقل
 وان لم يحسن التعبير عن حقيقة وهذا القدر كاف متعنت الا خلاط

اي خارجة طباعه عن الاستقامة لان الاخلاط ماخوذة من الخلط وهو
اجتماع الجفاف والبرودة للسواد كاذب الاوض والجفاف والحرارة للصفر كاذب النار
والنداوة والبرودة للبغمية والنداوة والحرارة للدموية كاذب الهوى
اي العلة فيه تسامح لان المحبة هي العلية اي كون الشيء عقلا نفس العلة
اي ثبوته يعني تحققه في الواقع وقوله دون لميته اي علة تحقق النسبة
اقسام ستة وجه الحصر فيها ان الحكم اما العقل مجرد وهو الاوليان او بواسطة
قضية ذهنية حاضرة فيه وهو القضايا قياتا او الحس وهو المشاهدات
فان كان الحس ظاهرا كالبحر فهو الحسيات وان كان الحس باطنا فهو الحسيات
وان كان الحاكم العقل بواسطة الحس فان كان الحس السمع فهو المتوارات وان
كان عين فان احتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى فهو
المجربات وان لم يحتج بل جزم من اول مرة فهو الحسيات وسياتي ذلك في
كلامه مفصلا بمجرّد حصول طرفيه اي الموضوع والمحمول او المقدم
والتالي والمراد بقصورهما في الجملة وان كان في معرفة حقيقة ما صعوبة
لتصور حقيقة الواحد والاثني فانه نظري كسبي ومشاهدات هي ما يحكم
فيه العقل بواسطة الحس الخاص ولا تقوم بها الحجج الا على من شارك المستدل
بها في الحس فلا يحجة على الاكبر بمثل قولنا الشمس مضيئة لعدم حاسية
البصر وذهب بعضهم الى ان الحس لا يفيد اليقين لغلط الحس في امور
فانه قد يرى الاشجار على الماء منكوسة والقمر يسير معه فيحكم بذلك
وما كان عرضية للغلط لا يحصل معه اليقين ورد بان شرط جزم العقل
بالحكم عنه ادراك الحس وما ذكر ليس كذلك لانه لم يجزم العقل فيه
بالحكم فسمى حسيات عدل عن التبيين محسوسات لانه انما
يقال احسن زيد بكذا قال تعالى فلما احس بحسبه منهم الكفر غير ان
الكثر اهل هذه اللغة فوسعوا فغيروا بلفظ محسوس كقولنا الشمس
ان المثال الاول للمدرك بالبصر والثاني للمدرك باللمس فوجدانيات
منسوبة للوجدان وهو الحس الباطني ومجربات لا يخفى ان العلم

الحاصل

الحاصل بها وبالحس والتواتر لا يكون حجة على الغير لجوار ان لا يكون لها صلا
له الى تكرار المشاهدات اي المفيدة لليقين بواسطة قياس حسي وهو
الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكلما علم وجود السبب علم وجود
السبب قطعاً تشككاته اي التصاقه بالاشكال التوراتية ووفق
بينها وبين المجربات اي بعد اشتراكها في تكرار المشاهدات ومقارنة القياس الحسي
ووفق بينهما ايضا بان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية
وفي الحسيات معلوم الوجهين والحس سرعة الانتقال اي بحيث تمثل
المطالب مع المبادي دفعة في العبارة تسامح لان الانتقال منه دفعة لا تدريجي
فلا يصح وصفه بالسرعة الا على تجوز ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع
الخ اي قضايا يحكم فيها العقل بواسطة السماع من جمع يحصل الوثوق
بصدقهم وانهم لا يجتمعون على الكذب قال السعد ويشترط الاستاذ
الى الحس حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المشاهدات والضابط في
التواتر حصول اليقين في الحكم وزوال الاحتمال وقضايا قياتا
معها هو من مقابلة الجمع بالجمع اي كل قضية معها قياسها وتسمى القطر بات
والقضايا القطرية وذهب بعض المحققين الى انها ليست من الضروريات
بل هي في الاصل كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند
الحكم صارت ضرورية مشهورة او مسلمة المراد ان قضايا الجدل
معتبرة من حيث كونها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع
يقينية بل اولية فهو اعم من البرهان باعتبار الصوق والقرين
منه الزام الخصم الخ لا اثبات الحق في نفسه فلهذا اعتبر في مقدمه ما قد
كونها بحيث يعلمها الناس وهي المشهورات والمسلمات ولو كانت في نفسها
كاذبة من شخص معتقد فيه اي بسبب من الاسباب وقد يقبل من غير
ان تنسب الى احد كالا مثال السائرة وقال الا بدى من شخص معتقد فيه اي
غير نبي لان ما يتلق من الا بنيا من قسم البرهان لان كلامهم مقطوع
بصدقه وهو واضح من مهوعة المرة بكسر الميم وتشديد الراء المارة

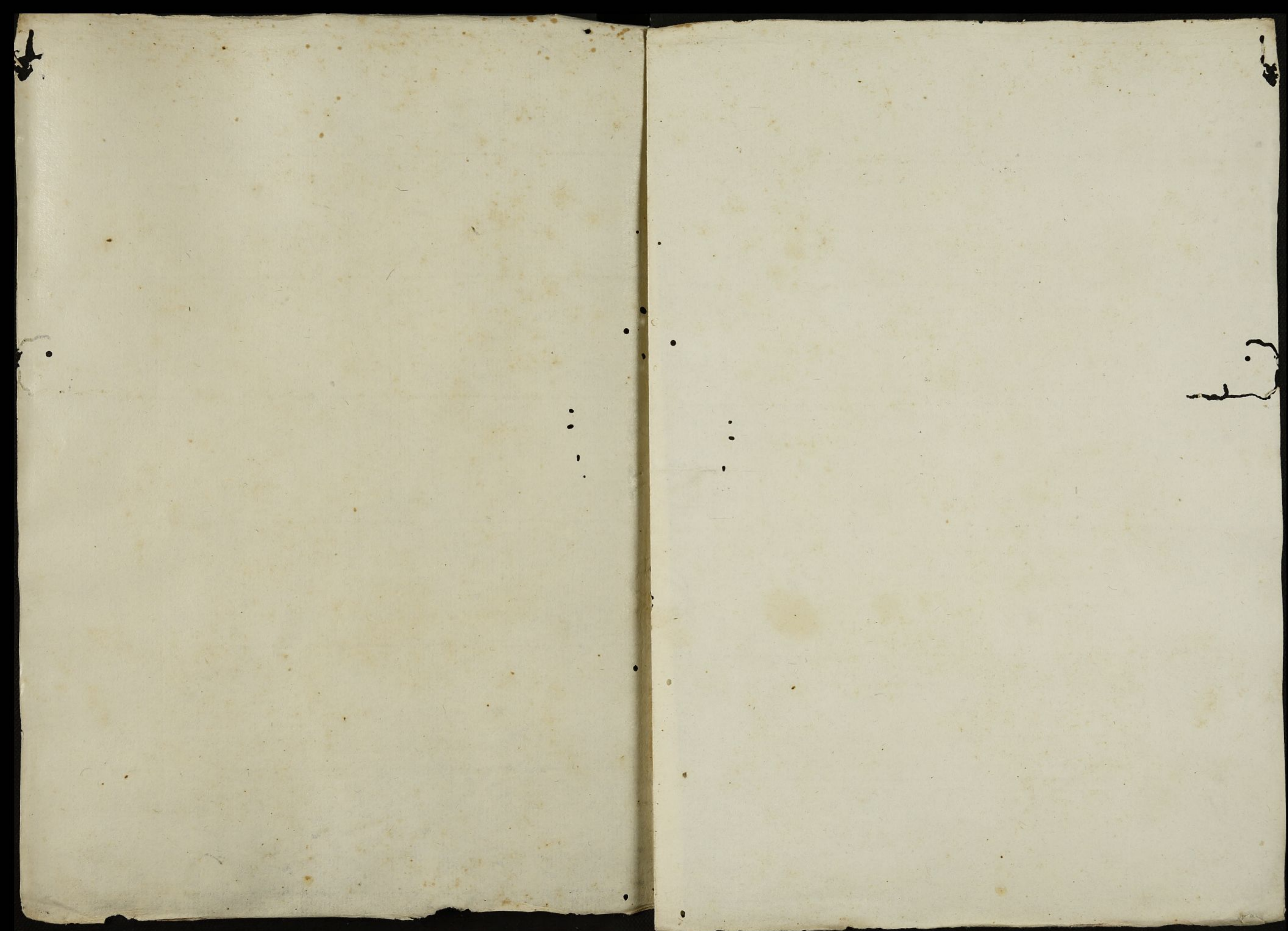
من الصفراء والمرارة شئ لاصق بالكبد لكل ذي روح غير الابل والغنم ومهومة
اي مقيسة اففعال النفس بالترغيب والترهيب وذلك لان النفس
للمخيلات اطوع منها للتصديق لانها اعزب ومن ذلك قول الشاعر
نقول هذا مجاج النخل تمدحه واذا دمت فقل قيسى الزباير
مدح وذم وذات الشئ وحده ان البيان يرى الظلماء كالنور
وقول الآخر في غلام جميل ابوع اسود

ومنه فلي لبس البياض اذ يحبره بر داو طرخ الجبال المعلم
عابوا اياه بسمة فاجبتهم ان الصباح ابوع ليل مظلم
ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن الخ اي كالمثلة المتقدمة والقدها كانوا
لا يعتبرون في الشعر اي المراد هنا الوزن بل يقتضون على التمثيل والمجدون
اعتبروا ايضا وقوله او ينشد بصوت طيب اي فان ذلك لا يريد النفس انفعالا
والسر في ذلك كما قاله بعض المحققين ان الارواح سمعت خطابه فقالوا يا
ربكم وخطابه الذي اذنا فادم سمعت صوتا حسنا حنت الى ما عهدتني
شبيهة بالحق الى عبارة عزيز من مقدمة ما في وهمية او شبيهة بالاوليا
مع سقاط او بالمشهور ولازها مبنية على كون الشبهة بالمشهور وظاهر في
الوهمية بل ذكر بعضهم ان الوهمية شبيهة بالمشهورات معنى وقع فتقول المباشرة
قياس احدى مقدمتيه شبيهة بالاوليات او بالمشهورات من جهة اللفظ
او المعنى فالوهمية قضية كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات كقولنا ورا
العالم فضا لا يتناهي وانما قيدنا بغير المحسوسات لان حكمه في المحسوسات
حق يصدق العقل وهي بقسميها القسم الاول هو من قضايا شبيهة
بالحق او بالمشهور والقسم الثاني هو للولف من قضايا وهمية كاذبة
يسمى سوفسطائيا ما خوذ من سوف وهي الحكمة واسطاه هو التليس ومفناه
الحكمة المحوثة يسمى مشاغيا اي مبيجا للشرب مما راي اي متصفا بالمراد وهو
الباطل والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالط لنفسه وفي كلام السعدان
المغالطة والسفسطة والمشاغبة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار فقول الش

ولها

ولها انواع الخ اي انواع اعتبارية ويظهر له عيبا كان يذكره شيا من عيوبه ويعرض
بابا به ويقول له نحن في كذا تجريلا له ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية
اي لكونها باهرا جبري خارج عن البحث المستحكم فيه سوا وقعت قبل البحث او في
اثنائه او بعده اكثر استعلا لا الخ قال بعضهم لكن اذا اريد به وقع من قصد
الاستحسان بالناس فلا بأس به كما وقع للقاضي الباقلاني حين اقبل للمناظر
مع ابن المعلم احد روسا الرافضة فالتفت لاصحابه وقال قد جاءكم الشيطان ففسدهم
القاضي فلما جلس قال له ولاصحابه الم ترانا ارسلنا الشياطين على الكافرين توازنهم
ان اوكما وقع للعامة الكلبة حين حضر عند بعض المدرسين وتكلم معه فقال له
المدرس لفيظه هذا الذي فقرا فيه علم الاصول معرضا بانه لا يعرف بيته وبين
غيره فقال له الاستاذ لم تثبت على بالتورات معرضا به لانه في الاصل كان في
اليهود من حيث الصورة في حيث اللفظ كقولنا في صورة قمر راج
اي ان اريد بالفرس الصورة في الصغرى وحقيقتها في الكبرى لم يتكرر احد
الوسط وصدق وان اريد حقيقتها فيما كذبت الصغرى وجاكذب النتيجة
منها وان اتخذ الحد الوسط وان اريدت الصورة فيما كذبت الكبرى وجاكذب
النتيجة منها وان اتخذ الحد الوسط ايضا وان اريد عكس الاول كذبتا وجاكذب
النتيجة من ذلك ومن عدم تكرار الوسط ومثل ذلك قولنا الموجب لذاته اما
ممكن الوجود او غير ممكن وكل ما هو ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل ما هو
ممكن الوجود فهو ممكن العدم او ممكن العدم او محتنع واللفظ في
ذلك عامر من جهة اللفظ لانه ان اريد بالامكان الامكان العام فالواجب
لذاته ممكن الوجود بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون محتنعا من
المصادرة على المطلوب اي بسبب جعل الاوسط والاصغر عن الاكبر بتبديل
اللفظ بمرادفه قال بعض مشايخنا وهذا اذا لم ير دان الانسان يسمى بشرا
والاحصل التقاير باعتبار ملا حظة مفهوم التسمية اذ التسمية بالشئ
مغايرة لمذلول الانسان وكذا اذا لوحظت التسمية ايضا في الانسان بان
اريد كل ما يسمى انسا فاسمى بشرا فالفايرق ايضا حاصلة اذ التسمية

بالشرفير التسمية بالانسان وحده والقياس صحيح والنتيجة صحيحة وكل
انسان ضحالك وذلك مغاير للكبرى لا اختلاف عنوان الموضوع ويمكن الجواب
عن الشك بان التسمية امر لغوي لا يعتبر في القياس بل يعرف بنقله عن الوضع
الاستقرار الناقص اما التمام فهو من اليقينيات وصورة قياس الاستقرار
الناقص كل حيوان اما انسان او فرس او حمار وكل انسان و فرس وحمار
يحرك فله الاستقرار عند المصنع ينح كل حيوان يحرك فله الاستقرار عند المصنع وهي
كاذبة لكذب الصغرى لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكر فربما يكون من افراد الحيوان
الخارجة عن هذه الاقسام ما لا يحرك فله الاستقرار عند المصنع كالتمساح
فانهم ذكروا انه لا يحرك فله الاعلى عند ذلك حكم على فيه مسامحة لان
هذا الحكم مطلوب من الاستقرار لانفسه فكانهم اوردوا ان اثبات المطلوب بالاستقرار
هو ما ذكرنا حقيقته تصح امور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات
في اكثر الجزئيات اي فقط وبذلك يخرج الاستقرار التام فانه يقيني
كما مر اثبات حكم الخ فيه مسامحة ايضا لان حقيقته كما ذكرنا مشبهة
جزئية بجزئية في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه
به الممثل بذلك هو البرهان اي المتقدم بقرينة المنقسم الى الاقسام
السابقة وهذا اخر ما اوردنا ايراده وفيه كفاية للمطالب والحمد لله
رب العالمين اولا واخر







من الصفراء والمرارة شئ لاصق بالكبد لكل ذي روج غير الابل والغنم ومهومة
 اى مقبلة اففعال النفس بالترغيب والترهيب وذلك لان النفس
 للتخيالات اطوع منها للتصديق لانها اعزب ومن ذلك قول الشاعر
 نقول هذا مجاج النخل عمدته واذا دمت فقل قيسى الزباير
 مدح وذم وذات الشئ واحد ان البيان يرى الظلماء كالنور
 وقول الاخر في غلام جميل ابع اسود

ومهم في لبس البيا
 عما بواياه بسم
 وينبغي في ذلك ان
 لا يعتبرون في الشئ
 اعتبره ايضا وقو
 والسر في ذلك كما
 بربكم وخطابه
 شبيهة
 مع سقاط او بال
 الوهمية بل ذكر
 قياس احدى
 او المنة فالوهمية قضية كاذبة بغير الحس كقولنا وراء
 العالم فضا لا يتناهي وانما قيدنا بغير المحسوسات لان حكمه في المحسوسات
 حق يصدق العقل وهي بقسميها القسم الاول هو من قضايا شبيهة
 بالحق او بالمشهور والقسم الثاني هو للولف من قضايا وهمية كاذبة
 يسمى سوفسطائيا ما خوذ من سوف وهي الحكمة واسطاهو التيس ومفاه
 الحكمة الموهمة يسمى مشاغيا اي مبيجا للشر محاربا اي متصفا بالاروهو
 الباطل والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالط لنفسه وفي كلام السعدان
 المغالطة والسفسطة والمشاغبة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار فقول الشاعر

ولها

ولها انواع الخ اى انواع اعتبارية ويظهر له عيبا كان يذكر له شيا من عيوبه او يعرض
 بابا به او يقول له نحن في كذا تجديلا له ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية
 اى تكونها باهر اجنبى خارج عن البحث المستكلم فيه سواء وقعت قبل البحث او في
 اثناؤه او بعده اكثر استعجالا الى قال بعضهم لكن اذ اريد به قبح من قصد
 الاستخفاف بالناس فلا بأس به كما وقع للقاضي الباقلاني حين اقبل للمناظر
 مع ابن المعلم احد روسا الرافضة فالتفت لاصحابه وقال قد جاءكم الشيطان ففسدهم
 القاضي فلما جلس قال له ولاصحابه الم ترنا ارسلنا الشياطين على الكافرين توازهم
 ان وكما وقع للعلامة الكنتس حين حضر عند بعض المدرسين وفكلم معه فقال له
 المدرس ليعظه هذا الذي فقرأ فيه علم الاصول معرضا بانه لا يعرف بيته وبين
 غيره فقال له الاستاذ لم تنبش على بالتورات معرضا بانه لا اهل كان في
 اليهود من حيث الصورة في حيث اللفظ كقولنا في صورة قمر سراج
 اى ان اريد بالقرى الصورة في الصغرى وحقيقتها في الكبرى لم يتكرر احد
 الوسط وصدق وان اريد حقيقتها فيهما كذبت الصغرى وجاكذب النتيجة
 منها وان اتخذ الحد الوسط وان اريدت الصورة فيهما كذبت الكبرى وجاكذب
 النتيجة منها وان اتخذ الحد الوسط ايضا وان اريد عكس الاول كذبتا وجاكذب
 النتيجة من ذلك ومن عدم تكرار الوسط ومثل ذلك قولنا الموجب لذاته اما
 ممكن الوجود او غير ممكن وكل ما هو ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل ما هو
 ممكن الوجود فهو ممكن الوجود يمتنع ينتج الواجب اما ممكن العدم او ممتنع واللفظ في
 ذلك عامر من جهة اللفظ لانه ان اريد بالامكان الامكان العام فالواجب
 لذاته ممكن الوجود بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممتنعا من
 المصادرة على المطلوب اى بسبب جعل الاوسط والاصغر عن الاكبر بتبديل
 اللفظ بمردفه قال بعض مشايخنا وهذا اذا لم ير وان الانسان يسمى بشرا
 والاحصا التفاضير باعتبار ملا حظة مفهوم التسمية اذ التسمية بالشئ
 مغايرة لمذلول الانسان وكذا اذا لوحظت التسمية ايضا في الانسان بان
 اريد كل ما يسمى انسانا يسمى بشرا فالفايرق ايضا حاصلة اذ التسمية

